الشأن الوطنيّ في الإرشاد الرسوليّ

«رجاء جديد للبنان» للبابا يوحنّا بولس الثاني

سلسلة
الشّأن العامّ في قضايا النّاس
حاجات وأبحاث، تخطيط واستشراف

وقائع المؤتمر السادس والثّلاثين

منشورات
جامعة سيّدة اللويزة

NDU
PRESS

الشأن الوطنيّ في الإرشاد الرسوليّ

«رجاء جديد للبنان»

للبابا يوحنّا بولس الثاني

الشأن الوطنيّ في الإرشاد الرسوليّ
«رجاء جديد للبنان»
للبابا يوحنّا بولس الثاني

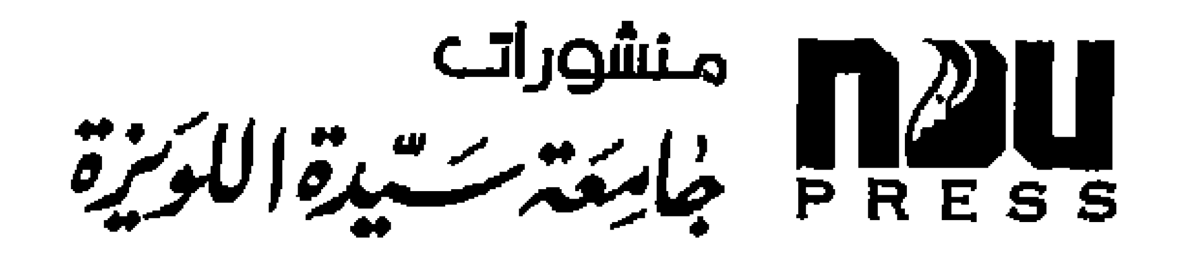
تحرير **جورج مغامس**
منشورات جامعة سيّدة اللويزة
ص.ب.: ٧٢ زوق مكايل - لبنان
تلفون: ٠٩/٢١٨٩٥٠/١
فاكس: ٠٩/٢١٨٧٧١
www.ndu.edu.lb
الطّبعة الأولى ٢٠٠٤
القياس ١٧×٢٤ سم
تنفيذ مطابع معوشي وزكريّا
ISBN 9953-418-96-9

الشأن الوطنيّ في الإرشاد الرسوليّ

«رجاء جديد للبنان»

للبابا يوحنّا بولس الثاني

تنظيم جامعة سيّدة اللويزة
واللجنة البطريركيّة لتطبيق الارشاد الرسوليّ
زوق مصبح - ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٤



برنامج الحلقة الدراسيّة

الافتتاح: **التطلّعات الوطنيّة**

كلمة رئيس جامعة سيّدة اللويزة **الأب بطرس طربيه**

كلمة رئيس اللجنة البطريركيّة **المطران رولان أبو جودة**

كلمة **نيافة البطريرك مار نصرالله بطرس صفير**

الإرشاد والتطلّعات الوطنيّة (دراسة وثائقيّة): **أ. سهيل مطر**

المحور الأوّل: **بناء المجتمع اللبنانيّ**

الرئيس: **النائب بطرس حرب**: أيّ نظام سياسيّ؟

المتكلّمون: **حاكم مصرف لبنان د. رياض سلامة**: أيّ نظام اقتصاديّ؟

الوزير السابق عصام الخوري: أيّ نظام تربويّ؟

المحور الثّاني: **الالتزام الوطنيّ**

الرئيس: **نائب رئيس مجلس الوزراء عصام فارس**

المتكلّمون: **د. سعود المولى**: المشاركة

النقيب شكيب قرطباوي: الحريّات

النائبة نايلة معوّض: حقوق الانسان

المحور الثّالث: **الحوار الوطنيّ**

الرئيس: **النائب صلاح حنين**

المتكلّمون: **الوزير السابق ميشال إدّه**: المتحاورون وأساليب الحوار

أ. محمّد السمّاك: حوار العقيدة أم حوار الحياة؟

أ. عبّاس الحلبي: ما هي غاية الحوار؟

المحور الرّابع: **من وثيقة الوفاق الوطنيّ إلى الإرشاد الرسوليّ إلى اليوم**

الرئيس: **النائب جورج افرام**

المتكلّمون: **الوزير السابق د. ألبير منصور:** هل طبّقت وثيقة الوفاق الوطنيّ؟

السيّدة رباب الصدر: أين نحن اليوم من وثيقة الوفاق الوطنيّ ومن الإرشاد؟

المحور الخامس: **التضامن مع العالم العربيّ**

الرئيس: **المطران بشارة الراعي**

المتكلّمون: **أ. سمير فرنجيّه:** المصير الواحد

أ. منح الصلح: التراث الثقافيّ المشترك

د. فاديا كيوان: الترقّي الانسانيّ

المحور السّادس: **خلاصات وتوصيات**

الافتتاح

التطلّعات الوطنيّة

الأب بطرس طربيه

المطران رولان أبو جودة

البطريرك مار نصرالله بطرس صفير

أ. سهيل مطر


جامعة سيدة اللويزة NDU
ترحب
بفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد إميل لحود
وبصاحب الغبطة والنيافة مار نصرالله بطرس صفير
وبالضيوف الكرام
في مؤتمر "الشأن الوطني في الإرشاد الرسولي" ٢٠٠٤/١/٣٠

الأب بطرس طربيه

رئيس الجامعة

أهلاً بكم، **فخامة الرئيس** وشكراً لكم، تمنحوننا اليوم، بحضوركم، قوّة وفخراً، وتقدّمون لنا شهادة أنّ المسؤول، مهما كبر به المقام والمنصب، هو مواطن ومؤمن وباحث عن الرجاء والتطوّر والحقيقة.

كما أرحّب بكم، يا **صاحب الغبطة**، في هذه الجامعة، مقدّراً حضوركم واندفاعكم الأبويّ، ونشاطكم الدائم لخدمة الانسان والوطن.

إنّ لقاءنا اليوم، يأتي في ظروف صعبة، نحتاج فيها إلى كثير من الرجاء والحرارة. وفي العودة إلى الإرشاد الرسوليّ ودراسة أبعاده، والتعمّق في روحانيّته، نستشعر الكثير من الأمل والدفء، فهذه الوثيقة كُتبت، بمحبّة فائقة، لا يمكن إلاّ أن تزهر، بعد سبع سنوات، وتثمر البركة والنعمة.

إنّ الجامعة التي أطلقت، منذ أكثر من عشر سنوات، برنامجَها البحثيّ حول الشأن العام، تفخر اليوم، بأن تتعاون مع اللجنة البطريركيّة لتطبيق الارشاد الرسوليّ في تنظيم هذا اللقاء حول الشأن الوطنيّ في الإرشاد، فتؤدّي بذلك رسالتيها معاً: الرسالة المدنيّة من خلال اهتمامها بقضايا الوطن، والرسالة الروحيّة من خلال خضوعها لقداسة البابا وتعاليمه وإرشاداته، والعمل مع الرؤساء الدينيين، ومن خلال رهبانيّتنا الأمّ، على تحقيق هذه التوجيهات.

إنّني، إذ أشكركم جميعاً، أخصّ بالشكر سيادة المطران رولان أبو جودة وأعضاء اللجنة البطريركيّة لتطبيق الإرشاد الرسوليّ، والهيئة المنظّمة لهذا المؤتمر. كما أحيّي بتقدير جميع المحاضرين والحاضرين، في هذا اليوم الطويل، الذي نودّ أن يكون مثمراً بنتائجه وتوصياته.

وليسمح لي، صاحب النيافة والغبطة، بأن أفتتح اللقاء بهذه الصلاة:

يا ربّ

امنحنا نعمة الدخول إلى آفاق الحوار والبحث، بروح المحبّة والتواضع والخدمة.

يا ربّ

امنح صاحب الغبطة وجميع المسؤولين ورهبانيّتنا المريميّة، القدرة على قيادة السفينة، لعلّنا نصل إلى برّ السلام والفرح.

ويا ربّ،

امنح جامعتنا، أساتذة وموظّفين وطلاّباً، نور العلم، كي يبقى مشعلاً ساطعاً، يهدي إلى طريق الخير والجمال والحق.

ويا مريم، شفيعة هذه المؤسّسة،

كوني معنا، اليوم، رفيقة درب وفكر ونشاط، فيتحرّك فينا شعور الطمأنينة إلى غدٍ مشرق وإلى وطن تحلو فيه الحريّة والعيش المشترك والايمان بالله، الآن وإلى دهر الداهرين.

المطران رولان أبو جوده،
رئيس اللجنة البطريركيّة لتطبيق الارشاد الرسوليّ

مقدّمة

١- لقد وطأتم سهلاً، يا فخامة الرئيس، بقدومكم إلينا، وأتيتم أهلاً تبنون وإيّاهم رجاءً جديداً للبنان وَعَدَنا به قداسة البابا يوحنّا بولس الثاني إذا ما طبّقنا إرشاده الرسوليّ "رجاء جديد للبنان" التطبيق الصحيح. وبإعلانكم، لدى تسلّمكم مقاليد الرئاسة، عن قراركم بناء دولة القانون والمؤسّسات، بدأتم ورشة بناء هذا الرجاء وتوطيده. ونحن، بعقدنا هذه الحلقة الدراسيّة، نتوخّى العمل في ورشة البناء هذه، معكم وإلى جانبكم، على صعيد الوطن كما على صعيد الكنيسة. فمرحى بكم!

٢- وإنّنا لنفتتح هذه الحلقة الدراسيّة، باسم اللجنة البطريركيّة لتطبيق الإرشاد الرسوليّ، تحت عنوان الشأن الوطنيّ في الإرشاد الرسوليّ "رجاء جديد للبنان" للبابا يوحنّا بولس الثاني، وقد نظّمناها بالتعاون مع جامعة سيّدة اللويزة، التي نعرب لها، بشخص رئيسها، الأب بطرس طربيه، وللأستاذ سهيل مطر، المنتدب من قبله لتحقيق هذا التعاون، وعبرهما، للرهبنة المريميّة، بشخص رئيسها العام، قدس الأباتي فرنسوا عيد، عن امتناننا وتقديرنا ودعائنا بدوام التقدّم والازدهار في خدمة الكنيسة والوطن.

٣- كما نضمّ صوتنا إلى صوت رئيس الجامعة مرحّبين بكم جميعاً، وفرداً فرداً، أصحاب الدولة والغبطة والسيادة، والمعالي والسعادة النّواب والسفراء، وقدس الرؤساء العامّين، وحضرة الرئيسات العامّات، والآباء الأفاضل، والسيّدات والسادة، على مختلف ألقابكم، خاصّين بالشكر من يترأّسون جلسات هذه الحلقة الدراسيّة، ومن يتكلّمون فيها؛ وقد كلّفوا أنفسهم عناء التحضير لها. وضناً بوقتكم الثمين، ولئلاّ نتعدّى الثماني دقائق المحدّدة لكلّ مداخلة، نرجوكم أن تغضّوا النظر عن عدم ذكرنا الأسماء بالتفصيل.

٤- ولكن، لا بدّ لنا من الاعراب عن شكر خاص وامتنان وتقدير لصاحب الغبطة والنيافة الكردينال مار نصرالله بطرس صفير، بطريرك إنطاكية وسائر المشرق، الكليّ الطوبى،

الذي ارتضى ليس فقط أن يترأّس هذه الحلقة، بل أن يلقي كلمة افتتاحيّة فيها. ومن أحقّ منكم، سيّدي، بذلك، وأنتم، على مثال الإرشاد، تجمعون بين بعد الكنيسة وبعد الوطن، بل أنتم إرشاد حيّ للكنيسة وللوطن.

٥- فسيتناول السيد البطريرك مبادئ الارشاد وتوجيهاته في ما يعود للشأن الوطني في قضايا الناس، ونتناول نحن، في كلمتنا هذه، ما يعود لتطبيق هذا الارشاد بما فيه إعداد هذه الحلقة الدراسيّة وتحقيقها ومرتجاها.

أوّلاً: إنّ اللجنة البطريركيّة لتطبيق الارشاد الرسوليّ

١- هي أصلاً اللجنة التي شكّلها، بتاريخ ٣ كانون الثاني ١٩٩٦، مطارنة كنيستنا المارونيّة والرؤساء العامّون والرئيسات العامّات، برئاسة السيّد البطريرك، لتطبيق نداء جمعيّة سينودس الأساقفة الخاصّة بلبنان، ثمّ فور تسليم قداسة البابا يوحنّا بولس الثاني الارشاد الرسوليّ "رجاء جديد لبنان"، في ١٠ أيّار ١٩٩٧، كلّفت بتاريخ ٢ تمّوز ١٩٩٧ تطبيق الارشاد المذكور.

٢- وهي تضمّ حاليّاً:

أ- كلاًّ من السادة المطارنة رولان أبو جوده، رئيساً، ويوسف بشارة، وبشارة الراعي، وغي - بولس نجيم، وبولس مطر، وبولس-منجد الهاشم.

ب- الأباتي أتناسيوس الجلخ، والأخت جوديت هارون. وقد حلّ كلّ منهما محلّ من سبقه على رئاسة رهبنته العامة.

٣- إنّ هذه اللجنة لا تحلّ محلّ المطارنة والرؤساء العامّين والرئيسات العامّات وسائر المسؤولين في المؤسّسات الكنسيّة وسواها، بل ينحصر دورها في التنسيق والايحاء والمواكبة.

٤- وزّعت اللجنة تطبيق الإرشاد الرسوليّ على خمس مراحل سنويّة، تتناول كلّ منها قسماً من الإرشاد المذكور، وهي بالتتالي: التجدّد على صعيد الأشخاص (١٩٩٩)، التجدّد على صعيد الهيكليّات (٢٠٠٠)، الرسالة (٢٠٠١)، الشأن الاجتماعيّ (٢٠٠٢) والشأن الوطنيّ (٢٠٠٣).

٥- كان لكلّ من هذه المراحل برامجها الخاصّة ونشاطاتها:

أ- وفقاً للنقاط المستخرجة من الارشاد الرسوليّ، وقد وزّعت على المطارنة والرؤساء العامّين والرئيسات العامّات،

ب- مع مواعظ الصوم ومواضيع للإجتماعات الكهنوتيّة والرهبانيّة الشهريّة،

ج- حلقات أو ندوات، كالندوة التي حقّقتها اللجنة، في حقل الشأن الاجتماعيّ، في ١٣ و١٤ حزيران ٢٠٠٢ بموضوع "إدارة أملاك الكنيسة واستثمارها واستخدامها"، أضفت إلىتوصيات وإلى تشكيل هيئة اقتصاديّة عليا عهد تحقيقها إلى المؤسّسة الاجتماعيّة المارونيّة (الصندوق الاجتماعيّ المارونيّ سابقاً).

٦- للمرحلة الأخيرة التي تتناول الشأن الوطنيّ، ما يلي:

أ- تصميم بالنقاط المهمّة العائدة لتطبيق الشأن الوطنيّ المذكور، على كلّ مطران ورئيس عام ورئيسة عامّة ومسؤول آخر القيام به.

ب- حلقة دراسيّة تعالج تطبيق الشأن الوطنيّ عينه وتعقدها اللجنة البطريركيّة لتطبيق الارشاد الرسوليّ في ربيع العام ٢٠٠٣؛ إلاّ أنّها أرجئت بسبب حرب العراق والأجواء التي كانت سائدة، آنذاك، ثمّ تقرّر تحقيقها في هذا الوقت بالذات.

ثانياً: الحلقة الدراسيّة بعنوان "الشأن الوطنيّ في الإرشاد الرسوليّ"

١- إنّ هذه الحلقة تعالج الشأن الوطنيّ، وهو، ولئن ورد في الإرشاد بصورة عامّة، مذكور بخاصّة في الفصل السادس، خامساً، من الوثيقة المذكورة.

٢- ولمّا كان الإرشاد أصدره قداسة البابا

أ- ليس لكنيسة لبنان وحسب، أو للمسيحيين وحسب، بل أصدره من أجل لبنان بجميع عائلاته الروحيّة، وعنوانه هو "رجاء جديد للبنان"،

ب- ولمّا كان قسم الشأن الوطنيّ من الإرشاد المذكور يهمّ جميع اللبنانيين،

٣- فإنّ اللجنة دعت إلى المشاركة فيها

أ- عدداً من أبناء جميع العائلات الروحيّة في لبنان والتيّارات الفكريّة والسياسيّة،

ب- ممّن هم أصحاب فكر وخبرة واختصاص في الشأن الوطنيّ وعالم السياسة، ويترفّعون، إجمالاً، عن المطامع السياسيّة والحزبيّة والشخصيّة، وهم ذوو تفكير موضوعيّ وحرّ.

٤- على أن تكون معالجة المواضيع المطروحة معالجة دراسيّة أكاديميّة، رصينة هادئة، تنبثق من معالجة الإرشاد الرسوليّ لها.

٥- كما وأنّ هذه الحلقة ليست بمنبر للمعارضة أو للموالاة، بقدر ما هي منبر لعمل بنّاء يخدم الدولة ومؤسّساتها.

٦- ذلك أنّ حلقتنا هذه ترمي إلى توعية أبنائنا وإخواننا على إخلاصهم للوطن وعلى حقوقهم الوطنيّة وواجباتهم، بما فيها الإلتزام الوطنيّ والمشاركة في حياة الوطن السياسيّة.

٧- فانطلاقاً من هذه الخصائص، وترجمةً لتحقيق الأهداف التي رسمناها،

أ- وضعنا العنوان المرادف لعنوان الحلقة الأساس، ألا وهو "الشأن العام في قضايا الناس"

ب- كما عيّنّا المواضيع لجلسات الحلقة والمداخلات، وهي مذكورة على بطاقة الدعوة- البرنامج.

ثالثاً: وعليه، فنأمل أن تفضي توصيات حلقتنا هذه والاقتراحات:

١- إلى الدعوة إلى تنظيم حلقات أخرى ولقاءات وندوات، بالتعاون مع هيئات معنيّة، مثل الحركة الثقافيّة في أنطلياس، واللجنة الوطنيّة للحوار الإسلاميّ-المسيحيّ، واللجنة الأسقفيّة للحوار المسيحيّ-الاسلاميّ، ومؤسّسة الإمام الصدر، "كلمة سواء"، والجامعات بما فيها كليّات العلوم السياسيّة، فتكلّف كلّ منها دراسة موضوع معيّن من المواضيع التي ذكرنا وسواها مثيلة لها، دراسة مفصّلة وممحّصة، ومعمّقة.

٢- على أمل أن تُجمع، إلى حصيلة الحلقة هذه، حصيلة الحلقات المقبلة في كتيّب أو كرّاس يتضمّن ما ينبغي على المؤمن وعلى المواطن أن يعرفه بشأن واجباته الوطنيّة وحقوقه، وما يحفّزه على الانخراط في الحياة السياسيّة والعامّة والوطنيّة، أو أقلّه الاهتمام بالشأن الوطنيّ.

خاتمة

وإنّنا نتوخّى من هذه الحلقة أنضج الثمار، طالبين إلى اللّه أن تقود إلى مصالحة وطنيّة شاملة مبنيّة على أسس موضوعيّة واضحة، فيتحقّق للبنان رجاء جديد!

البطريرك الكردينال مار نصرالله بطرس صفير

صاحب الفخامة،

حضوركم في هذه الجامعة، وفيما بيننا، تكريم لها، وتأكيد انتساب إلى جميع أبناء الوطن. أردتم أن تستمعوا إلى ما ينطوي عليه الارشاد الرسوليّ "رجاء جديد للبنان"، في القضايا الوطنيّة، وهو يعتبر دليلاً صريحاً لهداية من يريدون الاهتداء إلى خير السبل لخدمة لبنان. وهذا ما تتوخّونه. شكراً لفخامتكم.

١- إنّا نشكر اللجنة البطريركيّة المكلّفة تطبيق الارشاد الرسوليّ، التي دعت إلى هذه الحلقة الدراسيّة التي تتناول الشأن الوطنيّ في الارشاد الرسوليّ، وجامعة اللويزة التي تحتضنها، وقد تعوّدت احتضان الكثير من مثيلاتها، وجميع الحاضرين في هذه القاعة، على اختلاف مقاماتهم ومواقعهم، الذين لبّوا الدعوة إليها مشكورين.
الشأن الوطنيّ أمر له أهميّة بالغة، خاصّة في هذه الفترة من تاريخنا، وإنّا نراه آخذاً عندنا مناحي مختلفة، قد تقود إلى التدهور والانهيار. وكلّنا شهود على ما يجري في بلدنا، من خروج على قواعد الدقّة، والصراحة، والشفافية. وقليلون هم الراضون عنه، والموافقون عليه، وقد بلغ خاصة بالأجيال الطالعة عندنا حدّ اليأس، لانتفاء فرص العمل، ولشيوع جوّ من الكبت السياسيّ يستهدف كلّ من رفع الصوت للمطالبة بما هو من مقوّمات كلّ وطن: الحريّة، والسيادة، والاستقلال. وهذه المطالبة لا تنفي إقامة علاقات وديّة مع جميع الذين تربطهم بنا أواصر تاريخيّة، ولغويّة، وتجاريّة، ومصيريّة. وهذه هي قاعدة الحياة في العائلة والمجتمع والوطن. وليس ما يمنع من أن يقوم، بين هذه المؤسّسات، والدول، تعاون وتنسيق، على أن يحتفظ كلّ منها، بما له من خصوصيّات.

٢- وهذا ما شدّد عليه الارشاد الرسوليّ "رجاء جديد للبنان"، فأشار إلى بعض مبادئ، لا بدّ من الاهتداء بها، للسير على طريق بناء الأوطان، في الفصلين الأخيرين منه، وهما الخامس والسادس. وقد وجّه كلامه خاصّة إلى اللبنانيين على وجه الاجمال، بقطع النظر عن

طوائفهم ومذاهبهم؛ ولم يتجاهل النسيج اللبنانيّ بما فيه من تنوّع، وعيش مشترك بين مسلمين ومسيحيين يرجع إلى فجر الاسلام، وصدر المسيحيّة. وإليكم بعض هذه المبادئ:

أوّلاً: الحوار المرتكز على الاحترام المتبادل، والعمل معاً، على حفظ العدالة الاجتماعيّة، والقيم الأخلاقيّة، والسلام، والحريّة، وتنميتها لجميع الناس. ويقول الارشاد: "وهذه المهمّة المشتركة ملحّة بشكل خاص، للّبنانيين المدعوّين بشجاعة إلى مسامحة بعضهم البعض، وإخماد خلافاتهم، وعدواتهم، وتبديل ذهنيّاتهم، حتّى ينمو التآخي، والتضامن في إعادة مجتمع مؤهّل باطّراد للعيش المشترك". وكلّ تغيير يتطلّب توبة القلب، والنضال في سبيل العدالة في المحبّة والأخوّة. وهو هنا يحضّ "الكنيسة على الاسهام، دونما انقطاع، في الدفاع عن كرامة الانسان". ويدعو "جماعات الروح، وأسر الفكر، المقيمة في لبنان، والمشدودة إلى الله الذي يعبده الجميع... أن تنتهج طريقاً أعمق تضامناً؛ وهذا ما يعبّر عنه فعلاً القيام بأعمال صداقة وتفاهم في احترام لا بديل عنه لكرامة الأشخاص، وحريّة الضمير، والحريّة الدينيّة، وهي عناصر أساسية للخير العام"[1].

ويعود الارشاد مجدّداً إلى فكرة الحوار المسيحيّ الاسلاميّ، فينصح بايجاد حوار "يراعي مشاعر الأفراد والجماعات المختلفة، وهو سبيل لا بدّ منه للعيش المشترك، وبناء المجتمع. ويجب أن يتواصل الحوار على عدّة مستويات بين الأشخاص، والعائلات، والحياة اليوميّة، وفي الحياة الوطنيّة والعمليّة. وبعد أن يحضّ جميع اللبنانيين على ألاّ يتناسوا الخبرة الطويلة في العلاقات التي هم مدعوون إلى استعادتها"، يقول: "لا يُعقل... أن يعيش أبناء مجتمع بشريّ واحد، على أرض واحدة، ويفضي بهم الأمر إلى عدم الثقة بعضهم ببعض، والتخاصم، والتنابذ باسم الدين".

وهو ليس حواراً بين مثقّفين وحسب. إنّه يهدف إلى تشجيع العيش بين مسيحيين ومسلمين في روح من الانفتاح والتعاون، ليتمكّن كلّ منهم من الشعور بالرضى باعتماده، بحريّة، الخيارات التي يمليها عليه ضميره القويم. وهذا يقتضي له تعارف فيما بينهم، ورضى بالتعدّدية، واحترام للأشخاص، والعيال، والجماعات الروحية. ويشدّد الارشاد على دور المدارس والمؤسّسات التربويّة في حمل الأولاد على مبادرة بعضهم بعضاً بالعناية، ومعالجة نزاعاتهم سلمياً"[2].

---

١ - ارشاد رسوليّ ٨٩

٢ - المكان عينه عد ٩٢

ثانياً: العيش المشترك القائم على التعاون بروح التجرّد من "أجل المصلحة العامّة، وليس من أجل مصلحة أشخاص، أو طائفة، أو استزادة نفوذ وسلطة. وتقدير الأخلاق والتوق إلى مستقبل أفضل يجعل المسيحيين والمسلمين مسؤولين معاً عن بناء المجتمع الحاضر، وعالم الغد"، وذلك عبر الحفاظ على القيم الأخلاقيّة، والعدالة الاجتماعيّة، والسلام، والحريّة، والدفاع عن الحياة والعيلة، والعمل على رفع شأنهما.

ثالثاً: التضامن مع العالم العربيّ. إنّ ما يحتمّ هذا التضامن إنّما هو المصير الواحد الذي يربط المسيحيين والمسلمين في لبنان وسائر بلدان المنطقة. وإذا كان لكلّ منهم ثقافته، فهم جميعاً قد استفادوا ويستفيدون من الحضارات المختلفة التي تعاقبت على أرضهم، وقد أسهموا جميعاً في تطوير هذه الثقافة. وشدّد البابا على ضرورة المحافظة على علاقة المسيحيين التضامنيّة مع العالم العربيّ وتوطيدها. ودعا مسيحيي لبنان والمنطقة إلى إقامة حوار مع المسلمين، بهدف تطوير شعوبهم تطويراً إنسانياً وأخلاقياً. ويضيف: "قد يساعد هذا الحوار والتعاون المسيحيّ الاسلاميّ بين مسيحيي لبنان ومسلميه على تحقيق الخطوة ذاتها في بلدان أخرى"[٣].

رابعاً: بناء المجتمع. يدعو البابا اللبنانيين إلى بناء نظام سياسيّ واجتماعيّ عادل، ومنصف، يحترم الأشخاص والاتجاهات التي يتألّف منها البلد، ليبنوا معاً بيتهم المشترك. وهذا واجب الجميع. "فالعمل في الحياة العامّة هو خدمة مسؤولة عن الإخوة، كلّ الإخوة. فعلى الذين يعملون في الشأن العام "أن يحترموا بعض الموجبات الأخلاقيّة، وأن يُخضعوا مصالحهم الخاصّة أو الفئويّة لمصلحة أمّتهم... وهذا يفترض تجاوز السلوك الأنانيّ باستمرار، للعيش في تجرّد قد يذهب إلى حدّ انكار الذات، بغية قيادة الشعب بكامله إلى السعادة، بحسن إدارة الشأن العام"[٤]. وهو يدعو إلى إنزال العقاب بالمسؤولين الذين ينتهكون حقوق الناس. ومعلوم أنّ تجاهل حسّ المسؤوليّة يقود إلى زعزعة أساس الاستقرار في العلاقات العامّة، وفقدان الثقة بالمؤسّسات الوطنيّة. ووجّه دعوة خاصة إلى الأجيال الفتيّة للعمل من أجل المصلحة العامة، "لأنّنا جميعاً مسؤولون حقّاً عن الجميع". وما من أحد يجوز له أن يتصوّر أنّ موقعه الخاص يسوّغ له البحث لنفسه أو لطائفته عن امتيازات بأبعاد الآخرين. ويدعو إلى نشر فضيلة العدل لأنّ المظالم تولّد العنف، وعدم الثقة، والأنانيّة، ويدعو أيضاً إلى توفير فرص عمل لأكبر عدد من

٣- المكان عينه عد ٩٣

٤- المكان عينه عد ٩٤

اللبنانيين لئلاّ يبقى بعضهم مدى الحياة على هامش المجتمع، وفي فقر مدقع، فيُدفع إلى نوع من "الهجرة النفسيّة"[٥].

خامساً: المصالحة والسلام. هذان أمران يدعوان إلى تطهير الذاكرة والضمائر من رواسب الحرب، وإن كان الاستذكار يفيد لاجتناب تكرار ما كان. ولا عدالة وإنماء دون سلام. وحيثما تجاهل الناس ما بينهم من أخوّة انهار السلام. ولا تقوم دولة القانون على القوّة، ولا تفرض احترامها، ولا سبيل إلى الاعتراف بها إلاّ بمقدار محافظة الحكّام والشعب فيها على حقوق الانسان. وتمنّى قداسته أن تكون "خاتمة الحرب المسلّحة في لبنان خاتمة الحرب بين المصالح المختلفة، وتنازع المصالح الشخصيّة، التي تكون أحياناً، أشدّ خطراً، لأنّها قد "تصبح صراع الكلّ ضدّ الكلّ"

سادساً: الخدمة الاجتماعيّة. وشجّع قداسته المؤسّسات الاجتماعيّة التي تعنى بالفقراء، الذين خلّفتهم الحرب في لبنان. وهذه الخدمة هي دليل تضامن وتقاسم أعباء الحياة. واستحثّ الكنائس المحليّة على القيام بهذا العمل الانسانيّ. ودعا الجماعات الكاثوليكيّة على تنمية التضامن في ما بينها وبين المدارس والشباب "كيلا يقطع أيّ شاب تحصيله لأسباب ماديّة أو ماليّة محض". وهو يوصي، في مجال العمل الاجتماعيّ، بالاطّلاع على تعليم الكنيسة فيه، وبتربية النشء عليه وعلى مبادئ التربية المدنيّة.

سابعاً: الالتزام السياسيّ. يقول الارشاد: "لا يمكن أن يكون للمسيحيين حياتان متوازيتان: إحداهما مسمّاة روحيّة، والأخرى علمانيّة. ولكلّ منهما قيمها المختلفة. وهذا مبدأ ينطبق على الجميع. ولكي يُدخلوا روح خدمة الانسان والمجتمع في النظام الزمنيّ، وهي روح إنجيليّة، لا يجوز للعلمانيين التخلّي عن المشاركة في السياسة، أي عن النشاط الاقتصاديّ والاجتماعيّ، والتشريعيّ، والاداريّ، والثقافيّ، المتعدّد الأشكال، والهادف إلى تعزيز الخير العام، عضوياً وعبر المؤسّسات". ويعرب البابا عن سعادته لعلمه أنّ الكثيرين من المسيحيين يعملون مع إخوتهم من جميع المذاهب الدينيّة في دوائر الدولة كي يشاركوا، بتجرّد وتفان، في بناء مجتمع عدالة وسلام[٦].

٥- المكان عينه عد ٩٦

٦- ١١٢ و١١٣

ثامناً: احترام حقوق الانسان. لا دولة قانون دون صيانة حقوق الانسان؛ أي احترام كلّ شخص وكلّ جماعة. ولا يمكن إعادة بناء مجتمع، ما لم يسعَ كلّ من أفراده، وعائلاته، ومختلف الجماعات التي تؤلّفه، إلى الخروج من العلاقات النزاعيّة التي وصمت زمن العنف، وإلى إخماد كلّ رغبة في الانتقام. ويهيب الارشاد بالسلطات أن تمكّن المواطنين من الوصول إلى حقوقهم، وأن تحملهم على القيام بواجبتهم. ويدعو الحكّام إلى التحلّي بالتواضع لخدمة الإخوة وإعطائهم مثلاً في الصدق والنزاهة والاستقامة، وإلى الاهتمام بالمهدّدين بالتهميش في المجتمع، وإلى تنشئة رجالات ذوي مستوى رفيع من الأهليّة والكفاية لإدخال الوطن في جميع مسالك الحياة الدوليّة، لأنّا نشهد عولمة لجميع المظاهر الاجتماعيّة. ويؤكّد أنّ حقوق الانسان وحقوق الله مترابطة. وانتهاك تلك هو انتهاك هذه. وخدمة الانسان هي خدمة الله. ويحث أخيراً السلطات والمواطنين في لبنان على احترام حقوق الانسان في توزيع العدالة، وفي الضمانات الواجب إعطاؤها للمتّهمين والمساجين. ولا يجوز ملاحقة مواطن بسبب آرائه أو اقصاؤه عن الحياة الاجتماعيّة. وينهي بالقول: "إنّ صيانة حقوق الانسان شأن ملحّ. فالأمر يتعلّق بمستقبل أمّة، لا بل بمستقبل البشريّة جمعاء؛ وما دام هناك كائن بشريّ يُمتهن في حقوقه الأساسيّة، تكون البشريّة جمعاء مثخنة بالجراح".

هذه هي المبادئ التي ينادي بها الارشاد الرسوليّ: رجاء جديد للبنان. والسؤال المطروح على ضمائرنا جميعاً، بالنسبة إليها، كما بالنسبة إلى مبادئ اتّفاق الطائف، هو: إلى أيّ حدّ صار العمل بهذه المبادئ؟ كلّ منّا يجد الجواب مسجّلاً في ضميره، وفي تاريخ الوطن. هدانا الله سواء السبيل.

أ. سهيل مطر

دراسة وثائقيّة

١- تعريف الإرشاد الرسوليّ

البند ١:

- هو وثيقة وجهّها قداسة البابا يوحنّا بولس الثاني في ١٠/٥/١٩٩٧، وضمّنها مبادئ للتفكير وتوجيهات للتجدّد، واقتراحات عمليّة، تشكّل جميعها رجاءً جديداً للبنان.
- هو دعوة إلى إحياء لبنان، عن طريق الحوار المتّسم بالاحترام والمشاركة الأخويّة، بين جميع الذين يقيمون في لبنان من مسيحيين ومسلمين ودروز، والذين يشكّل حضورهم ثروة وفرادة وعقبة في آن واحد.
- هو دعوة إلى إعادة بناء لبنان، مع الالتزام بالجذور الدينيّة للهويّة اللبنانيّة الوطنيّة والسياسيّة.

٢- أسباب العلاقات الصعبة (العقبة) بين المسيحيين والمسلمين

البند ١٤:

- ذكريات مؤلمة.
- سوء تفاهم.
- أحكام مسبقة.
- التطرّف الذي يعيق العيش المشترك.

٣- المصاعب الراهنة

البند ١٧:

- الاحتلال في جنوب لبنان.
- حالة البلد الإقتصاديّة.
- وجود قوّات مسلّحة غير لبنانيّة.
- استمرار مشكلة المهجّرين دون حلّ كامل.
- خطر التطرّف.
- الشعور بالحرمان من الحقوق.
- الخوف على قيم الديمقراطيّة والحضارة.

٤- النتائج المترتّبة على هذه العلاقات الصعبة والمصاعب الراهنة

البند ١٧:

- الهجرة.
- الاعتكاف والتخلّي عن المسؤوليّات.

٥- للانتصار على هذه المصاعب والتحدّيات

البند ٨٩:

- حوار حقيقيّ بين مؤمني الأديان التوحيديّة يعتمد على:
  - المسامحة.
  - إخماد الخلافات.
  - تبديل الذهنيّات.

البند ٩٢:

- تكثيف التعاون بين المسيحيين والمسلمين، من أجل الصالح العام وليس من أجل أشخاص أو طائفة.
- شموليّة الحوار بحيث يتجاوز المثقّفين إلى العيش المشترك.
- التعارف والرضا واحترام حريّة الخيارات.
- التمرّس في العيش والحياة الاجتماعيّة في المدارس.
- الاقتناع بأنّ لبنان أرض نموذجيّة للعيش المشترك بين جماعات متباينة على الصعيدين الثقافيّ والدينيّ.

٦- العلاقات مع العرب

البند ٩٣:

- إنّ لبنان جزء لا يتجزّأ من البلدان العربيّة.
- مصير واحد يربط المسيحيين والمسلمين في لبنان وسائر بلدان المنطقة.
- دور المسيحيين في تطوّر المنطقة الثقافيّ، وإسهاماتهم في تراثها الحضاريّ.
- انضواء المسيحيين إلى الثقافة العربيّة، التي أسهموا فيها إسهاماً كبيراً، واتّخذوا لهم موقعاً مميّزاً فيها.

٧- حقوق الانسان وبناء الدولة

البند ١١٤:

- قيام دولة القانون تفرض صيانة حقوق الانسان.
- الدولة هي الضامنة لحريّة الانسان وحقوقه.

البند ١٢٠:

- الشرط الأساسيّ لوجود لبنان: المصالحة - الأخوّة - الحريّة - التضامن.

البند ١١٥:

- الدولة هي القادرة على تأمين مبادئ الانصاف والمساواة والعدالة.

- سلوك الحكّام يبدأ بالتواضع والصدق والنزاهة وصولاً إلى الاستقامة الخلقيّة.

- المسؤولون مدعوّون إلى الاهتمام بالمهمّشين في المجتمع والفقراء والمغموطة حقوقهم الانسانيّة.

- انتهاك حقوق الانسان انتهاك لحقوق اللّه.

٨- دور الكنيسة

البند ١١٢:

- لايمكن الدمج بين الكنيسة وبين الجماعة السياسيّة.

- لا ترتبط الكنيسة بأيّ نظام سياسيّ.

- لا تقترح الكنيسة، لا الأنظمة ولا البرامج الاقتصاديّة والسياسيّة.

- من واجبات الكنيسة التركيز على:

■ التذكير بالمبادئ التي تؤمّن حياة اجتماعيّة متناسقة.

■ الرغبة في مساعدة الذين يقومون بخدمة عامّة.

■ الممارسة المسيحية لإدارة الشؤون الزمنيّة.

■ خلق الانسجام بين الحياتين: الروحيّة والعلمانيّة.

■ ضرورة مشاركة العلمانيين في النشاط السياسيّ، الاقتصاديّ، الاجتماعيّ، التشريعيّ، الإداريّ، الثقافيّ...

٩- الدعوة إلى بناء «أكثر من وطن»

البند ١١٩-١٢٠-١٢٢-١٢٥:

- رسالة.
- أمّة حوار وعيش مشترك.
- أرض نموذجيّة.
- ينبوع سلام.
- مجتمع لا يخاف فيه أحد من الآخر.
- نور لشعوب المنطقة.
- علامة للسلام الآتي من اللّه.

١٠- خاتمة

هذا كان في ١٠ أيّار ١٩٩٧.

ماذا حقّقنا؟ أين نحن اليوم؟ ماذا سنفعل؟

المحور الأوّل

بناء المجتمع اللبنانيّ

أيّ نظام سياسيّ؟ **بطرس حرب**

أيّ نظام اقتصاديّ؟ **رياض سلامة**

أيّ نظام تربويّ؟ **عصام الخوري**



جامعة سيدة اللويزة NDU
بفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد إميل لحود
وبصاحب الغبطة والنيافة نصرالله بطرس صفير
في مؤتمر "الشأن الرسولي" ٣٠-١-٢٠٠٤

النائب بطرس حرب

بناء المجتمع اللبنانيّ
أيّ نظام سياسيّ؟

لطالما تساءلنا عن مصير تلك الأمانة التي أودعنا إيّاها قداسة الحبر الأعظم منذ سبع سنوات، والتي شكّلت بالنسبة للبنان، بمسيحييه ومسلميه، دعوة إلى الحياة، إلى تجديد الإيمان بالله والذات والحياة المشتركة ولبنان.

فلبنان لا يزال في الخطر، واللبنانيّون، بكلّ طوائفهم، لا يزالون ضائعين حائرين خائفين على المصير، يتقلّبون بين الأمل الموعود واليأس المعيوش، منهم من كفر فهاجر أو انكفأ، ومنهم من يحاول الصمود والنضال، فيتعرّض للاضطهاد والتهميش وينتقل من خيبة إلى أعظم نتيجة ممارسات تتعارض كليّاً مع ما وُعدوا به من إعادة بناء الدولة الحرّة السيّدة المستقلّة التي تلتزم خير مواطنيها، بدءاً بمصالحة وطنيّة حقيقيّة لم تتحقّق، مروراً بنظام سياسيّ يحمي لهم حريّاتهم الأساسيّة وحقوقهم، وانتهاءً بمجتمع يؤمّن لأفراده الرعاية والأمان الاجتماعيّ والاستقرار والأمل بغد أفضل. فبكلّ أمانة وموضوعيّة وصدق، اسمحوا لي أن أعلن أنّني، ولدى إعادة قراءة الإرشاد الرسوليّ تحضيراً لهذه الحلقة، تملّكني شعور بأنّ ما يحصل في البلاد هو تطبيق معاكس لما تضمّنه وإجهاض لمحتواه.

فبدلاً من الأخذ بمحتوى هذا الارشاد للعمل في هديه لأنّه "يعطي مبادئ للتفكير وتوجيهات للتجدّد واقتراحات عمليّة ودليلاً لتجدّد دائم"، توقّف الفكر، وأسقطت المبادئ، وترسّخ التقوقع في المواقع، وتعطّلت أو عُطّلت كلّ حركة تجدّد، فسارت البلاد خبط عشواء نحو المستقبل.

وبدلاً من العمل على التركيز على ما يجمع بين اللبنانيين، كشعب واحد في أخوّة مشتركة تتجلّى في العيش المشترك وكشركاء متضامنين في مشروع بناء البلاد، سارت الأمور لتغذية الشعور بانعدام الثقة المتبادل، ممّا فاقم حالة القلق، واستحضر التطرّف، وأساء إلى وحدة

البلاد، وأعاق العيش المشترك، فباتت الدولة منقسمة إمارات مذهبيّة ومؤسّسات تابعة لها وموظّفين يعملون بأمرتها وميادين نفوذ حصريّة لهذه الطائفة أو الفئة على حساب مجموع اللبنانيين والصالح العام.

وبدلاً من تكريس إنتماء لبنان إلى العرب، كجزء لا يتجزّأ منه، والمحافظة على علاقاته مع العالم العربيّ وتوطيدها في إطار السيادة والاستقلال لكلّ من دول هذا العالم، وفي صيغة مشاركة حرّة صادقة حقيقيّة، تمّت الإساءة إلى مفهوم العلاقات الأخويّة من خلال مزايدات رخيصة وتسابق على السلطة والنفوذ وتحويل الوجود السوريّ في لبنان، من عنصر يفترض أن يكون مساعداً للبنان على تنفيذ وثيقة الوفاق الوطنيّ، إلى عنصر تجاذب وخلاف فيما بين اللبنانيين من جهة، وبين قسم منهم والسوريين من جهة أخرى، مع ما لهذا الأمر من انعكاسات سلبيّة على علاقة الدولتين والشعبين.

فتناسى البعض، من الطارئين على الحياة السياسيّة الذين لا دور لهم في ظروف الصحّة والعافية لمجتمعنا السياسيّ، أنّه ليس من لبنانيّ إلاّ ويطمح إلى أن يكون لبنان سيّد قراره الحر، وأنّ الوجود السوريّ في لبنان موقّت، وانسحاب الجيش السوري مقرّر ومتّفق عليه وهو واجب الحصول تدريجياً ليكتمل عند توفّر الظروف المحليّة والإقليميّة والدوليّة، وأنّه من غير الجائز، ولو في معرض ممالقة سوريا والادّعاء بالدفاع عن مصالحها، إتهامها ضمناً بأنّ لها مطامع في لبنان وأنّ مصالحها تفرض استمرار وجودها فيه.

كما أنّه من غير الجائز أيضاً، وفي معرض الدفاع أو التمسّك بالوجود السوريّ في لبنان من قبل بعض الغيارى الظرفيين على المصالح السوريّة والحريصين على تعزيز مكانتهم لدى السوريين، أن يزعم بأنّ الوجود السوريّ هو الضمانة الوحيدة لحماية الوجود المسيحيّ في لبنان، لأنّهم بذلك يوجّهون إهانة لا تغفر إلى الشعب اللبنانيّ، كما يثبتون بزعمهم هذا فشل السوريين في مهمّتهم القوميّة في مساعدة الشعب اللبنانيّ على المحافظة على وحدة لبنان، وهو ما يسيء إلى سوريا وما يسقط دورها المؤازر للبنان.

فالقرار الوطنيّ الحر هو ابن إرادة القيّمين على شؤوننا الوطنيّة، وإذا ما شكا اللبنانيّون من غيابه فلأنّ من يتولّى إدارة شؤونهم إجمالاً تنازلوا عنه طمعاً بمكسب أو منصب أو نفوذ. وهو ما نهى عنه الإرشاد، وهو ما أساء إلى روح الأخوّة الصادقة التي يجب أن تسود العلاقات اللبنانيّة السوريّة، والتي لا يمكن أن تستقيم إلاّ إذا شعر اللبنانيّون أنّ أخوّتهم مع محيطهم وانتماءهم إليه

ناتج عن إرادتهم الطوعيّة وعن اقتناعهم الذاتيّ بها وعن عوامل تاريخيّة وجغرافيّة وثقافيّة ومصير مشترك ومصالح متبادلة.

أيّها السادة،

إذا كانت الأهداف التي نصّ عليها الإرشاد الرسوليّ لم تتحقّق حتى الآن، فلأنّ ظروفاً دوليّة وإقليميّة ومحليّة اجتمعت لتحول دون ذلك. إلاّ أنّ ذلك لا يبرّر فشلنا لأنّنا أمام التحدّي الدائم في مواجهة المصاعب، وهو تحدّ لا يكتب له النجاح إلاّ بالمصالحة والأخوّة والحريّة والتضامن ورباط وحدتنا على هذه الأرض والحرص على حوار واثق ودائم.

فالفروقات والنزاعات ذات المصلحة الخاصة داخل المجتمع وكذلك التشبّث بمصالح فرديّة أو جماعيّة يجب أن لا تتقدّم على المصلحة العامّة للبلاد.

ومن هنا أهميّة العودة إلى الينابيع لنستقي منها المبادئ التي تنير طريق المستقبل.

فشكراً للّجنة البطريركيّة لتطبيق الإرشاد الرسوليّ التي أخذت مبادرة إطلاق هذه الحلقة الدراسيّة على أمل أن تقود إلى مصالحة وطنيّة شاملة.

إنّ ما أعلن الإرشاد الرسوليّ من مبادئ وقيم رسم معالم النظام السياسيّ الذي يصلح إطاراً لبناء لبنان المستقبل. وإنّني في ما يتبع سأحاول إلقاء الضوء على هذه المبادئ لأستخلص منها صورة النظام السياسيّ المنشود.

١ - لقد حسم الإرشاد معنى الوجود المسيحيّ في لبنان ومسؤوليّته في إحياء لبنان. فالمسيحيّة ليست طارئة على المنطقة، بل تشكّل "عنصراً جوهريّاً من ثقافة المنطقة وبنوع خاص الأرض اللبنانيّة" ومصير المسيحيين "مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمصير لبنان وبدعوته المميّزة". (ص. ٤ البند ١).

إنّ مهمة إحياء لبنان ليس حكراً على أيّ طائفة أو مذهب، بل هي "مهمّة مشتركة لكلّ أبناء لبنان، ممّا يسقط نهائيّاً مقولة أنّ لبنان هو للمسيحيين أو مقولة أنّ المسيحيين هم جالية طارئة في لبنان والمنطقة، وممّا يسقط أيضاً مقولة نحن "أمّ الصبي" فالصبيّ هو ابن المسيحيين والمسلمين الملتقين على أرض لبنان والمصمّمين على العيش المشترك. إنّ قيامة لبنان وديمومته تفترض الانعتاق من الأحكام المسبقة المتأصّلة في الذهنيّات التي تسهم في تغذية انعدام الثقة المتبادلة. وإنّ بروز أشكال متنوّعة من التطرّف يثير القلق

ويسيء إلى وحدة البلاد ويعيق العيش المشترك، ممّا يستدعي العمل على تبيّن ما يجمع بين اللبنانيين في شعب واحد فيعتبر **المسيحيّون والمسلمون بعضهم بعضاً شركاء في بناء البلاد.** (بند ١٤ ص. ٢٢ و٢٣).

وبالخلاصة، فإنّ الإرشاد الرسوليّ يعتبر أنّ إحياء لبنان يفترض شرطاً أساسيّاً: **وحدته والعيش المشترك بين أبنائه،** ممّا يسقط كلّ الطروحات المتناقضة الداعية إمّا إلى تفتيته وتقسيمه من جهة، أو إلى تذويبه أو إلحاقه من جهة أخرى، وقبل كلّ شيء **نبذ التطرف وتعزيز الثقة بين مسيحييه ومسلميه.**

٢- لا يستقيم العيش المشترك في جوّ انعدام الثقة والتخاصم والتنابذ باسم الدين (بند ٩٠ ص. ١٤٧): "فلا بدّ من تكثيف التعاون بروح التجرّد من أجل الصالح العام، وليس من أجل مصلحة أشخاص معيّنين، أو من أجل مصلحة طائفة خاصّة، أو أملاً في الحصول على مزيد من النفوذ والسلطة في المجتمع.

"ومتى تعلّم اللبنانيّون أن يتعارفوا جيّداً ويرضوا رضىً كاملاً بالتعدديّة وفّروا لنفوسهم الشروط الضروريّة لإقامة الحوار الحقيقيّ واحترام الأشخاص والعيال والجماعات الروحيّة". (بند ٩٢).

ممّا يعني أنّ إحياء لبنان يفترض أيضاً الحوار والتعاون فيما بين أبنائه **لتحقيق الصالح العام وليس لتكريس مصالح شخصيّة أو طائفيّة** أو لتحقيق مزيد من السلطة والنفوذ على حساب الآخرين، كما يفترض **القبول بالغير واحترام معتقداته.**

٣- **لقد حسم الارشاد انتماء لبنان إلى العالم العربيّ لأنّه جزء لا يتجزّأ من العالم العربيّ**، ولأنّ مصيراً واحداً يربط المسيحيين والمسلمين في لبنان وسائر بلدان المنطقة، ومن هنا تشديده على ضرورة المحافظة على علاقات مسيحيي لبنان التضامنيّة مع العالم العربيّ وتوطيدها (بند ٩٣)

إنّ الارشاد الرسوليّ رفض في موقفه هذا الصراعات الوهميّة العبثيّة التي كانت قائمة حول هويّة لبنان وتضارب شخصيّته الوطنيّة مع انتمائه العربيّ، فوضع حدّاً لجدل عقيم كأنْ يشكّل في فترة زمنيّة معيّنة أحد مصادر الخلاف والتفرقة.

٤- وفي موضوع بناء المجتمع، فلقد اعتبر الإرشاد أنّ وجود خلافات في وجهات النظر بين اللبنانيين لا يجب أن يشكّل عقبة في سبيل حياة مشتركة وسلام حقيقيّ، ممّا يكرّس

ديمقراطيّة مجتمعنا والقبول بالغير المختلف عنّا وغير المختلف معنا ويضعنا أمام التحدّي الدائم لتجاوز اختلافاتنا والمحافظة على الأخوّة.

٥- لقد دعا الإرشاد الرسوليّ إلى "بناء نظام سياسيّ واجتماعيّ عادل ومنصف يحترم الأشخاص وجميع الاتجاهات".. (البند ٩٤) كما اعتبر أنّه لا يمكن أن تمتهن، بلا عقاب، حقوق وواجبات الأشخاص والجماعات لأنّ تجاهل هذا الأمر يقود حتماً إلى زعزعة أساس الاستقرار في العلاقات العامة... وإلى فقدان الشعب بكامله الثقة بالمؤسّسات الوطنيّة بشكل حتميّ...
واعتبر أنّه من المستحسن أن تزداد المشاركة المنصفة في المسؤوليّات داخل الأمّة... فلا يتصوّر أحد أنّ موقعه الخاص يحتمل أن يسوّغ له البحث عن امتيازات له أو لطائفته، بإبعاد الآخرين... فلكلّ دوره في الحياة الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة والنقابيّة... طالما لا يتعارض ذلك والصالح العام ولا يهدّد الحياة الوطنيّة. (بند ٩٥).
كما اعتبر الإرشاد أنّ من بين العناصر الأساسيّة **لقيام دولة القانون**، تبرز صيانة حقوق الإنسان... بحيث يتمكّن كلّ الجماعات والأفراد من التمتّع بالحقوق نفسها والخضوع للواجبات عينها... (بند ١١٤).
إنّ احترام حقوق الإنسان يستبق كلّ دستور وكلّ تشريع (بند ١١٦).
إلاّ أنّ الإرشاد الرسوليّ وضع عدّة قواعد أساسيّة لنجاح عمليّة إحياء لبنان.

الأولى: دعوته كلّ العاملين في الشأن العام إلى احترام الموجبات الأخلاقيّة، وأن يخضعوا مصالحهم الخاصّة أو الفئويّة لصالح أمّتهم. وهذا يفترض تجاوز السلوك الأنانيّ (بند ٩٤).
كما وربط التقدّم البشريّ والشخصيّ والجماعيّ بحسّ المشاركة والمسؤوليّة والتضحية. (بند ٩٥).

الثانية: الاهتمام الخاص بالشبّان والشابّات الذين هم أعظم ثروة لبلدهم.

الثالثة: تعزيز السلام الدائم باعتباره الينبوع الحقيقيّ للإنماء والعدالة وتربية الضمائر على السلام والوفاق بين جميع عناصر الأمّة اللبنانيّة، **واعتبار أنّ مبادرات الصفح والتعاون هي الشروط الأساسيّة لبقاء لبنان ديمقراطيّ منفتح** على الآخرين.
فالمصالحة هي نقطة انطلاق الرجاء لمستقبل جديد للبنان.

الرابعة: لا سبيل لدولة القانون أن تقوم على القوّة لتفرض احترامها، بل يُعترف بها بقدر ما يحرص الحكّام والشعب بكامله على حقوق الإنسان.

الخامسة: لكي يحقّق لبنان ذاتيّته، أدعو إلى التمسّك بالأرض مع محافظة المسيحيين على خصوصيّتهم المسيحيّة.

السادسة: وبديهيّ أنّ هذا كلّه يفترض أن يستعيد لبنان استقلاله التام وسيادته كاملة وحريّة لا لبس فيها.

يستخلص من كلّ هذه المبادئ القواعد السياسيّة الآتية:

- دعوة إلى بناء نظام سياسيّ واجتماعيّ عادل ومنصف يحترم الأشخاص والاتجاهات، أي نظام سياسيّ ديمقراطيّ يؤمّن للمواطنين العدل والمساواة بين المواطنين عبر مؤسّسات دستوريّة صحيحة قادرة على نشر العدل والمساواة وعلى الحؤول دون التعسّف في تطبيق الأحكام بحيث تقوم مؤسّسات تحول دون إساءة الحاكم لممارسة صلاحيّاته على حساب حقوق المواطنين وحريّاتهم واتجاهاتهم...

ومن هذا المنطلق، نعتبر أنّ قيام النظام الديمقراطيّ البرلمانيّ المبني على إرادة المواطنين الحرّة وعلى حقّهم في المساءلة والمحاسبة عبر انتخابات دوريّة نزيهة تسمح لهم بالتعبير عن رأيهم في اختيار ممثّلين عنهم وفي إجراء رقابتهم على أعمالهم أصدق ترجمة للإرشاد. نظام ديمقراطيّ خاصّ لا يبعد أحداً ولا يسقط دور الآخرين ولا يحقّق امتيازات لأحد أو لطائفة. نظام يتّسع للجميع، لجميع الطوائف والمذاهب والأفراد، نظام يحمي حقوق المجموعات التي يتألّف منها مجتمعنا ويصون دور الجميع في الحياة الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة والنقابيّة.

نظام يحمي هذه الخصائص والحقوق والأدوار في حدود عدم تعارضها مع الصالح العام للمجتمع ولا يهدّد الحياة المشتركة.

وكأنّني بالإرشاد يعيد تكريس المبادئ التي قامت عليها وثيقة الوفاق الوطنيّ، والتي أقرّت لوقف الحرب وإعادة الحياة إلى لبنان.

فوحدة لبنان ونهائيّته لجميع أبنائه وعروبة انتمائه لبنان وهويّته وديمقراطيّته واحترامه للحريّات العامّة، وفي طليعتها حريّة المعتقد والرأي، والعدالة الاجتماعيّة والمساواة بين المواطنين في

الموجبات والحقوق دون تمايز أو تفضيل وكون الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة التي يمارسها عبر المؤسّسات الدستوريّة ومبدأ الفصل فيما بين السلطة الذي يمنع التسلّط ويحقّق المساءلة والمحاسبة والإنماء المتوازن الذي يعمّم الخير والتنمية على كلّ اللبنانيين في كلّ المناطق ووحدة لبنان وعدم شرعيّة أي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك،

بالإضافة إلى توسيع مبدأ المشاركة في السلطة من قبل جميع الطوائف والمذاهب بما يفترض أن يزيل الشكوى التي كان يرفعها المسلمون في لبنان، إلى وجوب وضع قانون انتخاب يراعي قواعد العيش المشترك بين اللبنانيين ويؤمّن صحّة التمثيل السياسيّ لشتّى فئات الشعب وأجياله، وتكريس مبدأ حريّة التعليم وقيام الدولة على أساس الوفاق الوطنيّ وحلّ مشكلة المهجّرين واستعادة لبنان لسيادته على كلّ أراضيه بواسطة قوّاتها الذاتيّة الشعريّة وعبر إعادة تمركز القّوات السوريّة في منطقة البقاع كمرحلة أولى وانسحابها الكامل من لبنان كمرحلة أخيرة وذلك بالاتفاق بين الدولتين، وتحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيليّ وإقامة علاقات مميّزة مع سوريا في إطار سيادة واستقلال كلّ من البلدين.

إنّ العودة إلى هذه المبادئ التي كرّستها وثيقة الوفاق الوطنيّ التي وضعت عام ١٩٩٠ تدلّل على أنّها جاءت ترجمة مسبقة وصادقة للإرشاد الرسوليّ الذي صدر في عام ١٩٩٧.

أيّها السادة،

يتساءل الجميع، إذا كان هذا الأمر صحيحاً فلماذا لا يزال لبنان على الحال التي نشكو منها جميعاً؟ وإذا كانت وثيقة الوفاق الوطنيّ تتبنّى توجّهات الإرشاد الرسوليّ، فلماذا لم تحقّق عمليّة إحياء لبنان؟

فهل العلّة في المبادئ التي بشّر بها الإرشاد، وبالتالي في وثيقة الوفاق الوطنيّ، أم إنّ العلّة في مكان آخر؟

أسارع إلى القول بأن ليس هناك من اتفاق ممكن في بلد كلبنان يستطيع أن يلبّي طموحات وتطلّعات كلّ التيّارات السياسيّة والحزبيّة وحتى الدينيّة، وأن ليس هناك من صيغة سياسيّة، يتّفق عليها أكثر من طرف، لا خلل فيها ولا ملاحظات عليها.

فاللبنانيّون محكومون، إذا ما أرادوا إنقاذ صيغة وطنهم وفرادته ودوره الإنسانيّ ورسالته الحضاريّة عبر وحدته وعيش أبنائه المشترك، محكومون بالتوافق على ما يمكن أن يجمعهم لا

على ما يؤدّي إلى تفرقتهم، ومن هنا قدرهم على مواجهة التحدّي الدائم لمتطلّبات العيش المشترك الذي لا يمكن أن يصان إلاّ باستعداد كلّ اللبنانيين للتضحية بمواقعهم وقسم من نفوذهم وسلطتهم في سبيل الصالح العام، لأنّ أيّ خيار آخر سيؤدّي إلى انفراط الوحدة وبالتالي إلى سقوط الصيغة.

المشكلة التي واجهتنا، ولا تزال، أنّ الحاكمين في لبنان يرفعون المبادئ التي قام عليها الوفاق كشعارات فارغة، وأنّهم يمارسون نقيضها كلّياً.

إنّ المصالحة الوطنيّة المبنيّة على الصفح والتعاون مثلاً، هي الشرط الأساسيّ لبناء لبنان الديمقراطيّ. وإنّ ما يجري هو السير بالاتجاه المعاكس، إذ إنّ السياسة المتّبعة حتى اليوم لا تسعى إلى تحقيق المصالحة، بل على العكس من ذلك تسعى إلى تكريس انتصار بعض اللبنانيين على البعض الآخر وإلى عزل هؤلاء وإبعادهم عن الحياة العامة.

والتقهقر الحاصل، في البلاد والتدهور السياسيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ ناتج عن الإخلال بمبدأ مشاركة الجميع في إدارة شؤون البلاد واستئثار فريق بذلك على حساب الآخرين ممّا زعزع كلّ ثقة بالمستقبل وضرب كلّ فرص النجاح. فبدلاً من تشكيل حكومات وفاق وطنيّ تمثّل كلّ الاتجاهات السياسيّة في البلاد، جاءت الحكومات بعد عام ١٩٩٢ تكرّس الانحراف وإبعاد فريق من اللبنانيين عن المشاركة في تحمّل مسؤوليّة إعادة بناء الدولة.

والأهمّ أنّ الصفة الغالبة للقوى السياسيّة الحاكمة في البلاد هي الفئويّة والمذهبيّة والشخصنة والإخلال بالموجبات الأخلاقيّة، ولنا ممّا يحصل في القطاع الخليويّ وطائرة الموت وبنك المدينة مثلاً أنموذج صارخ على ذلك، فحوّلت البلاد إلى مجموعة قوى تتقاسم الدولة ومراكز النفوذ وخيرات المال العام دون أن تخشى محاسبة جديّة بعد تسلّط أكثريّة مترابطة المصالح على مقدرات البلاد وبعد اضطهاد المعارضين وإبعادهم عن مراكز القرار السياسيّ، ولا سيّما عن مراكز الرقابة والمحاسبة.

ومن هنا ساد طغيان المصالح الخاصة الفئويّة علىمصالح الأمّة، وهو ما حذّر منه الإرشاد.

وتغطية لذلك، عمدت السلطة إلى منع حركات الاحتجاج الشعبيّة والحزبيّة والشبابيّة بالقمع والقوّة فواجهت تظاهرات الاحتجاج بالاعتداء على الشباب والشابات، بدل الاهتمام الخاص بهم كما أوصى الإرشاد، وزجّهم في السجون وتلفيق التهم بحقّهم وتركيب الملفات ضدّ بعض

السياسيين المعارضين وتهديد القادة منهم. فقامت الدولة بكلّ ما حذّر منه الإرشاد عندما أوصى بأن لا سبيل لدولة القانون أن تقوم على القوّة لتفرض احترامها بل بقدر ما يحرص الحكّام والشعب بكامله على حقوق الإنسان.

بالإضافة طبعاً إلى أنّ الشرط الأساسيّ لقيام الدولة المرجّوة هو في استعادة لبنان استقلاله التام وسيادته الكاملة وحرّيته، وهو ما لم يتحقّق بالنظر الى الممارسات والثغرات العديدة في تطبيق أحكام وثيقة الوفاق الوطنيّ لجهة الوجود السوريّ ولجهة دوره وتحوّله إلى عنصر أساسيّ في السياسة الداخليّة اللبنانيّة.

إنّ هذه الممارسات مجتمعة دفعت الكثيرين من اللبنانيين، ولا سيّما من المسيحيين، إلى التخلّي عن أرضهم والتفتيش عن مكان يمارسون فيه حقوقهم بحريّة ويستطيعون تأمين مستقبل مستقرّ لهم ولأبنائهم. وهو طبعاً ما خالف دعوة الارشاد إلى التمسّك بالأرض.

أيّها السادة،

الحديث حول هذا الأمر طويل لا يمكن أن تتّسع له مناسبة هذه الحلقة، إلاّ أنّني أودّ أن أؤكّد على أن المبادئ التي تمّ التوافق عليها لإنهاء الحرب في وثيقة الوفاق الوطنيّ تتضمّن توجّهات الإرشاد الرسوليّ، وهي ترسم صورة نظام سياسيّ يؤمّن الحريّات العامة ويحفظ خصوصيّات المجموعات التي يتألّف منها مجتمعنا ويبني مستقبلاً مستقرّاً شرط أن تحترم بجدّية وصدق، وشرط أن يولى أمر تنفيذها إلى رجال على مستوى التحدّيات وخطورة المهمّة.

إلاّ أنّنا، نحن المؤمنين بلبنان وطناً نهائيّاً لا بديل عنه، لا نجد لنا خياراً آخر غير الاستمرار في النضال من أجل أن ننقذ وطننا من براثن القابضين على مقدّراته والعابثين بمستقبله وقيمه، ومن أجل أن نتمكّن في النهاية من إعادة حقّ إدارة شؤون هذا البلد إلى أبنائه المؤمنين به والمستعدّين للتضحية من أجل خيره وتطوّره.

د. رياض سلامه
حاكم مصرف لبنان

لقد تقلّص عالميّاً دور الدولة في الاقتصاد بعد الحرب العالميّة الثانية. أتى ذلك على مراحل؛ من أهمّ محطّاتها حرب الفيتنام التي أدّت إلى زيادة دين الولايات المتّحدة، وتسبّبت في انطلاقة التضخّم عالميّاً وإضعاف الدولار، ما حمل هذه الدولة على إلغاء التزامها بمعاهدة بريتون وودز وارتباط العملة بالذهب.

انطلقت في حينها الأسواق الماليّة، وجعلها نموّها السريع تقود القارّة إلى مفهوم العولمة حيث أصبحت قدرات الأسواق تفوق إمكانيّة الدول.

هذه التطوّرات جعلت الشركات المتعدّدة الجنسيّات أقوى من الدول، ففرضت رؤيتها على الأنظمة السياسيّة عالميّاً، وتوسّعت الأسواق التجاريّة من خلال إلغاء الحواجز الجمركيّة والتقارب في التشريعات. تعزّز هذا الاتجاه مع سقوط الاتحاد السوفياتيّ بسبب فشل النظام الاقتصاديّ الشيوعيّ.

نشأت المناطق الاقتصاديّة (NAFTA) والاتحاد الأوروبيّ والتجمّع الآسيويّ، وأتى مفهوم مجموعة الدول السبع ليحلّ في مكانة الحاكم العالميّ. وهذه الدول السبع هي الأقوى في الاقتصاد عالميّاً، وهذا هو الرابط الأساسيّ بينها. لقد واكبت العولمة ثورة في الاتصالات وفي التكنولوجيا، وحصل تبدّل في المفاهيم الموروثة، إذ أصبحت الكهرباء الطاقة الأهمّ للاقتصاد، وأصبح العنصر البشريّ الثروة الأكبر لأيّ دولة، ذلك أنّ الإنسان هو اللاعب الأهمّ في اقتصاد القرن الواحد والعشرين، وهو اقتصاد يعتمد على المعرفة والإبداع.

كما حصل تحوّل في مفهوم المراكز العالميّة للخدمات أو الترانزيتات، إذ تقلّصت أهميّة الموقع الجغرافيّ بعد أن تطوّرت وسائل النقل البحريّة من حيث الحجم، والجويّة من حيث إمكانات التحليق دون الحاجة إلى الطاقة. كما أصبح من الممكن أن يكون موقع ما على الانترنيت منافساً لبلد ما كمركز للخدمات.

إنّ البحث عن مستقبل لبنان الاقتصاديّ في ظلّ التغيّرات الموجز بعض منها أعلاه يفترض:

- إعداد لبنان في تشريعاته لمواكبة العولمة من أجل إحلال الثقة لدى المستثمرين، من خلال تشريعات تشجّع الانفتاح، وتعزّز الشفافيّة ومكافحة الفساد وتبييض الأموال، وتحصّن اقتصاد السوق من خلال الحفاظ على التكافؤ.

- تقليص دور الدولة في الاقتصاد من خلال الاعتماد على القطاع الخاص لتشغيل المصالح التجاريّة التي تملكها الدولة في حال تعذّر تخصيصها، وبالتالي الاعتماد على التسنيد كأداة لتخفيض الدين العام. إنّ اعتماد الخصخصة والإدارة الخاصة للمؤسّسات التجاريّة في القطاع العام يهدف أيضاً إلى تأسيس شركات ذات حجم تقود عمليّة الاستثمار وتساهم في تعزيز قدرات لبنان التنافسيّة.

- المحافظة على الثروة من خلال ضبط التضخّم. إنّ العنصر الأهمّ للنجاح في هذه المهمّة هو من خلال المحافظة على الاستقرار النقديّ، وبالأخصّ سعر صرف العملة. تبيّن الاحصاءات في لبنان الارتباط الوثيق فيما بين غلاء المعيشة وتحرّكات سعر صرف الليرة. كما نحافظ على ثروتنا من خلال قطاعنا المصرفيّ الحائز على ادّخاراتنا ومنع هذه المصارف من الإفلاس دون التساهل فيما بعد عند المحاسبة.

- المحافظة على قدراتنا المحليّة في تمويل قطاعاتنا الاقتصاديّة والقطاع العام بفوائد مقبولة. وهذا يعتمد على المحافظة على الثقة من خلال تقليص العجز وضبط الدين العام، ومن خلال اعتماد القطاع الخاص على التمويل الرأسماليّ بدلاً من أن يكون تمويله بالدين. إنّ تخفيض المديونيّة في القطاع العام والقطاع الخاص يلغي التنافس على الموارد الماليّة. كما أنّ التحكّم في العجز في الماليّة العامّة يزيد من ملاءة الدولة ويحسّن في تصنيف لبنان من قبل مؤسّسات التقييم الدوليّة. إنّها عناصر تساهم في خفض الفوائد وتحفيز الاستثمار والنموّ.

- احترام توجّهات السوق في تحديد الأسعار والتدخّل لمنع التأثير السلبيّ على هذه التوجّهات، وبالأخصّ من خلال منع الاحتكار، على أن تكون الرقابة لاحقة وليست مسبقة، منعاً للمزيد من التعقيدات الاداريّة والاستنساب.

- التنبّه إلى البعد الاجتماعيّ في كلّ المبادرات الاقتصاديّة، إذ إنّه لا نموّ اقتصادياً من دون استقرار اجتماعيّ.

على هذه المبادرات الاجتماعيّة أن لا يكون لها أيّ مفعول تضخّميّ لتحقّق أهدافها.

إنّنا نعيش اليوم في عالم تنتقل فيه الأموال بسرعة وبدون حواجز، وتبقى المحافظة على الثقة العنصر الأساسيّ لاستقطاب الاستثمارات. فما يبحث عنه المستثمر هو المناخ الملائم الذي أشرنا إليه أعلاه، إضافة إلى الاستقرار التشريعيّ، وبالأخصّ الضرائبيّ.

إنّ تحديث النظام الضرائبيّ وتبسيطه، أساسيّ لتشجيع الاستثمارات، وهو بالفعل بأهميّة المحافظة على حرّية التحويل واحترام العقود والالتزامات.

تختلف وجهة النظر بالنسبة لدور لبنان الاقتصاديّ من حيث إيلاء الأوّليّة لقطاع إنتاجيّ أو قطاع خدماتيّ أو بالعكس. تتفق الآراء على أنّ لبنان يمكن أن يكون ناجحاً في أيّ قطاع يحتاج إلى قيمة مضافة يقدّمها العنصر البشريّ. فقطاع الخدمات رأسماله العنصر البشريّ، والصناعة ذات القيمة المضافة تتّكل على المهارة البشريّة؛ وكذلك الزراعات المتقدّمة والأبحاث الزراعيّة أو قطاع التكنولوجيا.

ومن الضروريّ، نظراً إلى مساحة لبنان وحجم أسواقه الداخليّة، اعتمادنا على الطلب الخارجيّ. في كلّ الأحوال يبقى القرار للأسواق التي ستحدّد دون سواها دور لبنان الإقتصاديّ بعد أن نؤمّن لها المناخات الملائمة لكي تتفاعل بكلّ حريّة.

أمّا المقياس الأهمّ لتقدير مدى النجاح في الاقتصاد اللبنانيّ، فهو فرص العمل المعروضة بأجور مقبولة.

لقد قضت العولمة على مفهوم التصميم الاقتصاديّ الذي كان يقضي بوضع خطّة ذات أهداف محدّدة وخلال فترة زمنيّة محدّدة.

إنّما ذلك لا يمنع من الإعداد لبرامج اقتصاديّة تجمع في أهدافها بين المبادرات اللازمة للقطاع العام من أجل زيادة فعاليّته وتخفيض حجمه في الاقتصاد وتقليص العجز في الميزانيّة العامّة والتحكّم بالمديونيّة والمبادرات اللازمة للقطاع الخاص من أجل زيادة إنتاجيّته وقدراته التنافسيّة وتمكينه من التحوّل من خلال إصدار أسهم وسندات في أسواق ماليّة منظّمة أو الحصول على قروض بفوائد مقبولة.

عصام الخوري
نقيب محامين ووزير سابقاً

أيّ نظام تربويّ؟

كلّ شيء يبدأ بالتربية، العمارُ بلا شكّ، والدمار بلا ريب، وقد اختبرنا كلّ ذلك، ويا للأسف"! هذه الكلمة المأثورة هي للمدير الأسبق لمنظّمة اليونيسكو "رينيه ماهو"؛ ويقيني أنّه كان يتصدّى لواقع كواقعنا الاجتماعيّ.

ليس لبنان وحدَه الذي يعاني مشكلةَ التربية. فالنظام التربويّ، كما يقول "أرفين لازلو"، أحد فلاسفةِ العلوم التربويّة المعاصرة، يواجهُ اليوم أعظمَ التحدّياتِ التي عرَفها، في طليعتها، خلقُ أناسٍ ومجتمعات قادرة على البقاء. ويرى المؤرّخ H.G.WELLS أنّ المستقبلَ سوف يتحدّدُ في عِراكٍ بين التربية والكارثة.

فإذا كانت مسؤوليّةُ التربيةِ بهذا الحجمِ الوطنيّ والإنسانيّ الكبير، وهي كذلك، فلا عجبَ أن يكون موضوعُها قد حظيَ في الإرشاد الرسوليّ بما حظي به من اهتمام ونالَ ما نالَه من عميقِ بحث، فانتهى إلى إرشاداتٍ لا أسمى ولا أجلّ، جديرة بأن يتأمّلَ فيها ويحتذي كلُّ عامل في حقلِ التربية والثقافةِ وكلُ حاكمٍ أو مسؤول يبغي فعلاً أن يبنيَ مجتمعاً قويّاً متماسكاً وأن يدفعَ بلبنان، قُدُماً، على طريقِ السلم والسلام.

لكنّ لهفي على التربيةِ تُظلم، على يَدِي، اليومَ، مرّتين:

أوّلاً، لأنّي لستُ بالنسبةِ للعاملينَ فيها الأعلى كعباً ولا الأطولَ باعاً، خصوصاً أنّ كثيرين غيري، قادةً ورؤساءَ، تسنّموا مقاليدَ وزارةِ التربية فأعطوا وأجزلوا، وكذلك أساتذةً ومعلّمينَ ومفكّرينَ أفنوا عمرَهم في خدمتِها وحملِ همومها، يستحقّون منّا كلّ تقدير.

وثانياً، لأنّ مدةَ الكلامِ المعطاةِ لي محدّدةٌ بثماني دقائقَ. فحالي اليومَ كحالِ ذلك الشاعر المتيّم بـ "عفراء"، يئنُ وجعاً، ويقول:

يـكـلّـفـنـي عـمّـي ثـمـانـيـنَ نـاقـةً   ومـا لـي يـا "عـفـراءُ" غـيـرُ ثـمـانـي

أيّها الأعزّاء، إنّ تعثّرت ناقتي على طريقِ التربيةِ الوعر وناءت في حِملها وفي حَملي إلى واحاتِ المعرفةِ ومطارحِ الحقيقة والضياءِ في صحراءَ شاسعة، أرضُها رمالٌ، معظمُ مناهلها سراب، فما همّني، وفي يدَيَّ اليوم عُكّازٌ وكتاب، عليهما أتّكئ وأتّكلُ في مواصلة رِحلتي. وعُكّازي منيع، من معدن نادر، يتحصّن بنعمة الروح القدس، إنّه الارشاد الرسوليّ: "رجاءٌ جديد من أجل لبنان"، كلّ لبنان. أمّا الكتاب فهو الدستور اللبنانيّ أبو القوانين، مصدرُ كلّ شرعيّة. وهو دليل يهتدي به الصالحون إذا اهتدوا... يا لهما من منهلَين غزيرين، عذبين، تُرتشف منهما أصدق المعارفِ وأصفاها.

وإنّني إذ أبدأ بالدُستور اللبنانيّ، طلباً لما تضمّنَه عن التربية، فهذا بديهيّ بالنسبة لمحام مدمن على كتبِ القانون، يستضيءُ بسواد صحائفها، ويغتني بكنوز مطاويها، ويتسلّحُ بما تزوّدُه من معارف، يومَ كانتِ الغلبةُ للقانونِ وحدَه. وقد جاء في مادّته العاشرة:

"التنظيمُ حرّ ما لم يخلّ بالنظام العام أو ينافي الآداب أو يتعرّض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب. ولا يمكن أن تُمسّ حقوقُ الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصّة، على أن تسيرَ في ذلك وفاقاً للأنظمةِ العامة التي تُصدرها الدولة في شأن المعارف العموميّة".

يقابل هذا النص الذي يعلنُ مبدأ حريّةِ التعليم نصٌّ مماثلٌ في الفقرة ١٠٩ من الارشاد الرسوليّ:

"إنّ حريّةَ التربية والتعليم هي من مقوّمات حياة وطنٍ حريص جداً على المعطيات الثقافية، ويضمنُ حريّةَ المعتقد المتصلة بالكرامةِ البشريّة، والمتوافقة كلّ التوافقِ مع مبادئ التعليم العامّة...".

وجاء، أيضاً في الفقرة ١٠٧ منه، أنّ التربيةَ "تُسهم في بناء المجتمع" لأنّها

"فنٌّ تنشئة الأشخاص... تلفتُهم القيم، تعمّق ثقافتهم، تنمّي الروابطَ ما بين الشبابِ بعضِهم معَ بعضِهم الآخر، ومع عائلاتهم، وتمكنُهم من إيجادِ أسبابِ العيشِ والانتاجِ وأسبابِ الرجاء...".

وإن الرجاءَ بالمستقبل ينمو هو بدورِه ويترسّخُ عندما يتأمّنُ لصاحبه الإنعاشُ الروحيّ الصالح، في البيتِ أوّلاً، وفي المدرسة ثانياً وخصوصاً، ثمّ في الجامعة.

ومتى كان للتربيةِ مثلُ هذه الأهميّة وللتعليمِ مثلُ هذا الجلال. فلا يجوز فيهما تمييزٌ أو تفرقة وينبغي أن يفيدَ منهما الجميع، "**وبالأخصّ أفقرُهم حالاً ليتمكّنوا من الحصولِ على تنشئةٍ أساسيةٍ ضروريةٍ للحياة المجتمعيّة وللثقافة**" (المرجع نفسه الفقرة ١٠٧).

ويُوصي الارشادُ الرسوليُّ بتربيةٍ تُرسي قواعدَ السلامِ والأُخوَّةِ الاجتماعيّة، يقومان. على الحقّ والحريّةِ والعدالةِ والمحبّة (المرجع نفسه الفقرة ١١٣). وهكذا تربية "تشجّعُ الحوارَ ما بين الثقافاتِ وتنمّي حياتَهم الروحيّة" (المرجع نفسه الفقرة ٧٥).

أمّا العملُ فهو عنصرٌ أساسيٌّ من عناصرِ الوجودِ البشريّ، وينبغي التنشئةُ عليه بتعليمٍ مهنيّ وتقنيّ رفيع المستوى.

"**الهدف المنشود من وراء التعليم العلميّ والتقنيّ هو العمل على تعزيز وتنشيط ثقافة علميّة عميقة وحبّ للبحث يجعلان الشباب أشخاصاً ذوي كفاءة في مجال عملهم... وبذلك يشعر الانسان بأنّه يُسهم بعمله في إنماء تراث العيلة البشريّة جمعاء في كلّ أقطار الأرض**". (المرجع نفسه الفقرة ٧٥).

أمّا بعد،

فأي نظام تربويّ للبنان؟

أصارحُكم، أيّها الأخوة، بأنّني عُدتُ قبلَ الجواب على هذا السؤال إلى "الرؤى التربويّة"، وهي خلاصةُ ما توصّلت إليه تجربتي في حقلِ التربيةِ عندما تولّيتُ مسؤوليّتها. وأشهدُ أمامَكم بأنّني ألفيتُها ما فتئت، كما كانت منذُ عشرين سنة، رؤى ولم تتحقّق: فلماذا؟ ألأنها طوباويّة؟ لا! بل لأنّها تصطدمُ بالواقع المريضِ والتحدّياتِ غير الطبيعيّةِ الراهنة...

وهذا ما يجعلُني أتوقّفُ عندَ قناعةٍ توصّلتُ إليها، هي التالية:

كلُ نظام تربويّ هو انعكاسٌ للنظام السياسيّ، وبصراحة أقول: هذا النظامُ السياسيّ المعمول به، اليوم، في لبنان، بما يحملُ من علامات طائفيّة، ومن مصالحَ شخصيّة، ومن سلبيّاتٍ وصراعاتٍ وتناقضات، لا يمكنُ أن يفرز نظاماً تربوياً سليماً. "الذي لم يربِّ نفسَه بعد كيف له أن يُربّي سواه" (ميخائيل نعيمة)، ولهذا، فنحن نذرفُ الدمعَ، من حينٍ إلى آخر، على الجامعة اللبنانيّة وعلى المدارسِ الرسميّة، وعلى الإدارةِ التربويّة المهترئة. وهي، جميعُها، نتيجةٌ لهذه الأوضاعِ السياسيّةِ المترديّة.

فبالاستناد إلى الدُستور وإلى الارشادِ الرسوليّ وإلى ثوابتَ تربويّة متعارف عليها عالمياً وإلى تجربتي الخاصّة، يمكن أن نضعَ عناوينَ لنظام تربويّ جديد يقوم على المنطلقات السياسيّة وعلى المبادئ العلميّة الآتية:

أمّا المنطلقات فهي:

١ - لبنان وطنٌ واحدٌ مستقلٌ سيّدٌ، تمتدّ سيادةُ الدولة فيه على كلّ حبّة تراب.

٢ - الحريّةُ هي القاعدةُ الأساسيّةُ لبناء النظام اللبنانيّ.

٣ - دورُ لبنانَ في محيطه العربيّ، وهو جزء منه، كما دورُه في العالم، هو دورٌ رسوليّ حضاريّ طليعيّ. وتاريخُ لبنانَ ليسَ تاريخَ حروبٍ وغزوات، بل تاريخُ حضاراتٍ ورسالات. وإذا كان الماضي أساساً لبناء المستقبل، فمعرفةُ هذا الماضي هي في أساسِ التطلّعِ الواعي إلى الغدِ الآتي.

٤ - شخصيّة لبنان المميّزة هي ثمرة التزاوج بين ثقافات وأديان مختلفة. إلاّ أنّ هذا التنوّع الانسانيّ الغنيّ هو انفتاحيّ توحيديّ، وليس تقسيمياً تصادمياً.

٥ - عصرنة النظام اللبنانيّ تنطلق من قاعدة الاعتماد على اللامركزيّة الاداريّة الموسّعة. إنّها أفضل طريق لتأمين الإنماء المتوازن والشامل.

٦ - تولية الحكّام الصالحين. "من نصّب نفسه إماماً فليبدأ بتعليم نفسه قبل تعليم غيره، وليكن تأديبه بسيرته قبل تأديبه بلسانه" (الامام علي).

في ضوء هذه المنطلقات، إنّ الأهداف التي يجب أن يتطلّع إليها كلّ عامل في القطاع التربويّ، هي التالية:

١ - **تحقيق ديمقراطيّة التعليم** بما يؤمّن لكلّ لبنانيّ الحدّ اللازم من المعرفة، والمعلومات المفيدة التي لا غنى للحياة عنها.

٢ - **بناء الإنسان اللبنانيّ** المؤمن بوطنه والذي يدين بولاء واحد لأرضه ودولته وعلم بلاده وقوانينها، والذي يفهم المواطنيّة حالة وجدانيّة بعيدة عن التعصّب والحقد والبغضاء، ويضع مصلحة لبنان فوق كلّ مصلحة فرديّة أو فئويّة.

٣- **بناء الانسان الاجتماعيّ المحاور**، المنفتح، المتفاعل مع غيره، الذي يؤمن بالحريّة حقّاً لغيره كما هي حقّ له. إنّه الانسان القابل للآخر المطمئنّ إليه دون خوف.

٤- **بناء الانسان الأخلاقيّ المثقّف الواعي**، الذي يحرص على قيم الآباء والأجداد، ويتطلّع إلى روحانيّة أودت بها، وللأسف، ماديّة متوحّشة. إنّ الانسان المثقّف هو الذي يحافظ على تراثه ويخصّبه بالعلم الحديث، فلا تكون الثقافة تهجيراً من واقعه بل تكون تأصيلاً لذاته الحضاريّة الواعية.

٥- **إعداد الانسان المنتج.** إنّ الشهادة أو الاجازة، إن لم تكن وسيلة للعمل، تحوّلت وسيلة للتهديم، لا نريد أن نخرّج عاطلين عن العمل، يدفعهم القهر إلى التشنّج والكراهية والعنف، بل نريد تخريج الأيدي العاملة التي تشترك في عمليّة البناء والانماء. وقديماً قال الشافعي: "ليس العلم ما حُفظ بل العلم ما نَفع".

٦- **العناية بالأمومة والطفولة.** فالأمّ هي المدرسة الأولى. ويتوجّب العناية بها وبكمال ثقافتها. ومن نظر الطفل إلى لطف وجه أمّه يكتسب أبكار أفكاره. المحبّة والحنان يبنيان الانسان.

هذه الغايات التربويّة الست، والتي يمكننا اختصارها ببناء الانسان، كلّ إنسان، وكلّ الانسان، عقلاً وروحاً وجسداً، يجب أن تكون أساس كلّ تجديد تربويّ.

إنّني أتطلّع إلى نظام تربويّ يركّز على الأسس الآتية:

- التعليم الالزاميّ والمجّانيّ من خلال المدرسة في وجهيها العام والخاص.

- حثّ الطلاّب على تعلّم ثلاث لغات على الأقلّ واتقانها، ابتداءً من اللغة الأم، اللغة العربيّة.

- إلى جانب توحيد كتاب التاريخ والتربية الوطنيّة، الافساح في المجال أمام الجامعات لاعتماد مناهج واختصاصات في المناطق تراعي خصوصيّة كلّ منها وحاجاتها.

- الجمع بين التعليم العام والتعليم المهنيّ والتقنيّ، بشكل متكافئ، وتعهّد المواهب وانماؤها.

- تنشئة التلاميذ والطلاّب على ثقافة الحوار.

- تعليم طلاّبنا الجمال. حقّ لكلّ لبنانيّ في بلد الجمال، أن يتذوّق الجمال.

- إعداد الانسان المعاصر المبدع في عالم التكنولوجيا الحديثة، واستكشاف الكواكب... لا محلّ للانسان المتلقّي، المقلّد، ولا للمناهج التقليديّة في بلد يتوق إلى التفوّق والابداع. إنّنا بحاجة إلى الأنسان المشارك في صنع الحضارة والاضافة إليها. هنا تبرز أهميّة الثقافة، ويتحدّد دور التعليم العالي. إنّه التحدّي الكبير الذي تواجهه جامعاتنا.

أيّها الأخوة،

يعزّيني أنّ التربية عوّضت عمّا خسرت على يدي، بما نعمت به اليوم، من بركة في الرعاية من قبل صاحب النيافة غبطة البطريرك مار نصراللّه بطرس صفير، وشرف الريادة في الدعوة إلى هذه الحلقة الدراسيّة من قبل اللجنة الأسقفيّة لتطبيق الارشاد الرسوليّ، ودفء العناية والحفاوة في كنف صرح جامعيّ شامخ، جامعة سيّدة اللويزة، موئلٍ للعلم والتقى.

المحور الثاني

الالتزام الوطنيّ

عصام فارس

المشاركة: **سعود المولى**

الحرّيات: **شكيب قرطباوي**

حقوق الإنسان: **نايلة معوّض**



عصام فارس

نائب رئيس مجلس الوزراء

أيّها الحفل النخبويّ،

نفتتح الجلسة الثانية من حلقة الشأن الوطنيّ في الارشاد الرسوليّ "رجاء جديد للبنان"، وموضوعها "الالتزام الوطنيّ".

وقبل أن أعطي الكلام للمتحدّثين الكرام في هذه الحلقة، أودّ أن أتلو عليكم بعض ما ورد في الفقرة ٩٤ من الارشاد، والتي تقول في جزء منها حول بناء المجتمع: "... أودّ أن أجدّد دعمي وتشجيعي للشعب اللبنانيّ، في حياته الاجتماعيّة. تستمرّ خلافات بين سكّان البلد، بيد أنّها يجب ألاّ تشكّل عقبة في سبيل حياة مشتركة وسلام حقيقيّ.

واللبنانيّون كسائر الشعوب، لأنّهم يحبّون أرضهم حبّاً خاصّاً، هم مدعوّون إلى الاهتمام ببلدهم، والمحافظة دونما كلل على الأخوّة، وبناء نظام سياسيّ واجتماعيّ عادل ومنصف، يحترم الأشخاص وجميع الاتجاهات التي يتألّف منها البلد، ليبنوا معاً بيتهم المشترك.

وما من أحد يمكنه أن يتهرّب من المسؤوليّة الأدبيّة والمدنيّة، التي عليه أن يؤدّيها شرعاً وسط شعبه.

فضلاً عن ذلك، يترتّب على كلّ شخصيّة عاملة في الشأن العام، سياسيّة كانت أم دينيّة، وعلى كلّ فريق أن يحسب حساباً لحاجات الأفرقاء الآخرين ولتطلّعاتهم الشرعيّة، بل للخير العام في الأسرة البشريّة كلّها.

فالعمل في الحياة العامّة هو، أوّلاً، خدمة مسؤولة عن الاخوة، كلّ الإخوة، بحيث يعملون وبجميع الوسائل، لكي يعمل الجميع بانسجام. إنّ جميع الذين يرضون تعهّد الخدمة العامّة في الحياة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، عليهم، من باب الواجب الآمر، أن يحترموا بعض الموجبات الأخلاقيّة، وأن يُخضعوا مصالحهم الخاصّة أو الفئويّة لصالح أمّتهم. ومتى عاشوا هكذا كانوا قدوة لمواطنيهم، وعملوا بكلّ الوسائل لتأتي أعمالهم لمصلحة الخير العام.

وهذا يفترض تجاوز السلوك الأنانيّ باستمرار، للعيش في تجرّد قد يذهب إلى حدّ إنكار الذات، بغية قيادة الشعب بكامله إلى السعادة بحسن إدارة الشأن العام".

أيّها السادة،

إنّ زيارة قداسة البابا إلى بلدنا في شهر أيّار من العام ١٩٩٧ ملأت الدنيا وشغلت الناس وأنعشت الآمال، خصوصاً أنّها جاءت بعد ٢٢ عاماً على اندلاع الحروب في لبنان، وبعد ثماني سنوات من وثيقة الوفاق الوطنيّ واتفاق الطائف. وقد قام بها قداسته رغم السنّ ورغم المرض ورغم الحذر الأمنيّ. ولاقى الارشاد ترحيباً عارماً من كلّ الشعب، وارتياحاً شاملاً لدى مختلف شرائحه وعلى جميع المستويات والمواقع، لأنّ جوهره لم يكن موجّهاً إلى أبناء الطوائف التابعين للكرسيّ الرومانيّ أو إلى فريق دون آخر، بل إلى جميع اللبنانيين. الحوار الحقيقيّ المسيحيّ الاسلاميّ، الوحدة ضمن التنوّع، الاعتراف بالآخر، احترام الآخر، الحرّية، حقوق الفرد، الحياة الواحدة، الالتزام الوطنيّ الصادق والمخلّص، التضامن مع العالم العربيّ، الانفتاح الخيّر على العالم، بناء المجتمع على القيم الأخلاقيّة والانسانيّة، السلام والمصالحة، عودة اللبنانيين إلى لبنان، وعودة لبنان إلى اللبنانيين، دور لبنان الوطن والرسالة في منطقته وفي العالم، هذه هي العناوين الرئيسية في مخاطبة البابا بولس السادس لنا.

أيّها السادة،

لقد جاء الارشاد الرسوليّ ليحاول ردم الهوّة بين الناس، شعباً وحكّاماً، ولكي يقرّب المسافات بين القلوب والعقول.

جاء ليؤكّد ما بيننا من جوامع، لا إبراز ما بيننا من فوارق.

جاء ليدعونا إلى أن تتجاوز الطوائف مفهومها لمصالحها الخاصّة لتتفهّم مصالح الطوائف الأخرى،

لأنّ كلّ الطوائف، في نهاية المطاف، تلتقي حول اللّه، ولأنّ أبناءها "رفاق عمل في مدينة الأرض ورفاق حجّة إلى مدينة اللّه" كما جاء في نداء السينودس.

جاء ليشيد بماضينا الثري ويقوّي الثقة بمستقبلنا الواعد،

وحسب قداسة البابا أن يكون أحدث فينا صحوة نحتاج إليها، وزوّدنا بهذه الشحنة الروحيّة والمعنويّة العظيمة التي ستُغني نفوسنا والضمائر.

أيّها السادة،

في مقابل العرفان والتقدير الكبيرين لقداسة البابا على ما خصّ به لبنان من محبّة ودعم ومساندة في الأيّام السود التي مررنا بها، على اللبنانيين وفي الوقت نفسه أن يثبتوا أهليّتهم للترجمة العمليّة للمبادئ والتوجّهات التي وردت في الارشاد. وعسانا فاعلون.

أتمنّى للقائنا اليوم ولهذه الحلقة المميّزة كلّ النجاح وأطيب النتائج لخير لبنان وشعبه.

د. سعود المولى
عضو اللجنة الوطنيّة الاسلاميّة المسيحيّة للحوار

المشاركة

شكراً لتذكيرنا "بالارشاد الرسوليّ"، وببعده الوطنيّ على الخصوص.

شكراً لتذكيرنا بأنّ الارشاد هو موعظة، وتذكرة، ونداء تحفيز، ودليل عمل، وأنّه كلّ لا يتجزّأ.

شكراً لتذكيرنا بأنّ السينودوس هو الشجرة التي حملت ثمرة الارشاد، وهو الماء التي روتها، وهو الحضن الدافئ الذي رعاها. شكراً لتذكيرنا بأنّ هذا الارشاد هو حصيلة مسيرة طويلة من التفكّر والتدبّر، من الحوارات والمراجعات النقديّة، من التوبة والصلاة، من الصلاح والإصلاح، من أجل لبنان.

إنّ الإرشاد الرسوليّ الذي أعلنه قداسة البابا يوحنّا بولس الثاني أثناء زيارته التاريخيّة إلى لبنان (١٠-١١ أيار ١٩٩٧) هو وثيقة تاريخيّة قلّ نظيرها في عصرنا هذا وفي بلادنا العربيّة وفي وطننا لبنان. وهو خلاصة أمينة ودقيقة، وترجمة ختاميّة لمسيرة السينودوس التي ابتدأت مع نداء البابا في رسالته المتلفزة يوم ١٢ حزيران ١٩٩١ ولم تنته مع صدور الارشاد وزيارة البابا، ولا حتى مع هذه الندوة! فالسينودوس هو "السير معاً": أن نمشي معاً، وأن نعيش معاً، وأن نعمل معاً، من أجل وطننا لبنان بجميع طوائفه وبنيه، ولكي نبنيه معاً أو نعيد بناءَه ماديّاً وروحيّاً. هذا هو المعنى الأوّل للمشاركة؛ فهي ليست فقط المشاركة في الحكم وفي توزيع السلطات والمواقع، وإنما هي أوّلاً وأساساً المشاركة في مسيرة إعادة إعمار الحياة، وإعادة بناء المجتمع. (وهي السير معاً، والعمل معاً). وهذا هو الإرشاد الرسوليّ، وهذا هو معنى مشاركتنا فيه وشراكتنا معه ومعكم.

ولا يكفي اليوم التطبيل والتزمير للإرشاد، والحديث عنه وكأنّنا اكتشفنا البارود، بعد أن كنّا قد أسدلنا ستاراً من الصمت والتجاهل حوله. نعم، وهل نسينا ما قيل وما كتب أثناء مسيرة التحضير للسينودوس، ثمّ إبّان انعقاده في حاضرة الفاتيكان، ثمّ يوم صدور "النداء الأخير"! وهل

نسينا ما قيل وما كتب عن كون الإرشاد خطاباً بابوياً ڤاتيكانياً لا علاقة له بالسينودوس وأعماله، ولا بالنداء الأخير، ولا صلة له بالتالي بالكنيسة المحليّة؟ وهل نسينا ما قيل وما كتب عن كون الكنيسة المحليّة (المارونيّة تحديداً) ستحاول التملّص وعدم تطبيق الإرشاد الرسوليّ؟ إنّ هذه الندوة، ومثيلاتها، وكلّ الأعمال التي قامت وتقوم بها اللجنة البطريركيّة لتطبيق الإرشاد الرسوليّ، لهي الدليل الحيّ على أنّ مسيرة السينودوس لم تتوقّف، وهي لم تثمر فقط مجمعاً كنسيّاً مارونيّاً، ومجامع كنسيّة كاثوليكيّة أخرى مباركة أيضاً، إنّما هي أثمرت أساساً عملاً طيّباً في كلّ الأوساط وفي مختلف الاتجاهات. فشكراً لكم!

١- اللبنانيّون والإرشاد الرسوليّ

كنت قد أشرت يوم عودتي من الڤاتيكان (حيث شاركت في أعمال السينودوس كممثّل شخصيّ للأمام الراحل الشيخ محمّد مهدي شمس الدين، وكممثّل رسميّ للطائفة الإسلاميّة الشيعيّة) إلى أنّنا في لبنان نحتاج إلى أكثر من سينودوس.. ولم يكن قد صدر الإرشاد يومها لكي أقول إنّنا نحتاج إلى أكثر من إرشاد رسوليّ بابويّ. نعم، فنحن نحتاج إلى مشاركة فعليّة عبر سينودوس إسلاميّ أوّلاً، وسينودوس إسلاميّ-مسيحيّ ثانياً، يتكاملان من خلال الإرشاد الرسوليّ، ويشاركان في مسيرة التوبة والغفران والمصالحة الحقيقيّة. وهذا هو معنى المشاركة الحقيقيّ والمطلوب اليوم.

ذلك أنّ انتهاء الحرب المسلّحة والفتنة الدامية التي عصفت بلبنان، لم يضع حدّاً للأسف لروح الاقتتال والنزاع. فهو لم يطو صفحة الماضي، ولم يحقّق مصالحة وطنيّة شاملة، ولم يبلسم الجراح، ولم يكفل بالتالي العدالة والمساواة والمشاركة والتوازن والوفاق والتوافق: وهي كلّها مقوّمات التجربة والصيغة اللبنانيّة. وما زال البعض يتعامل بمنطق الغالب والمغلوب، ولا يخجل حتى من التصريح علناً بأنّ الحكم ليس مشاركة وإنّما غلبة، وأنّ السياسة ليست مصالحة وإنّما موازين قوى، وأنّ السلطة ليست وفاقاً وإنما استقواء. وما زال البعض يُمعن في سياسة الكيل بمكيالين، والصيف وشتاء تحت سقف واحد، وفي تجاهل مشاعر ومطالب فئة كبيرة من اللبنانيين. وما زال البعض يقول إنّ اللبنانيين سيتقاتلون ويتذابحون لولا القبضة الأمنيّة المدعومة إقليمياً، وأنّ البلد ممسوك وليس متماسكاً. وما زال البعض يتنصّل من أيّة مسؤوليّة عمّا آلت إليه الأوضاع، ومن مسؤوليّته في الحرب، ومن أيّة مراجعة نقديّة أو مساءلة أو محاسبة،

ومن أيّة وقفة ضمير ورجوع إلى الذات، ومن أيّة مسيرة توبة وغفران، أو مصالحة وسلام، ويُمعن بدل ذلك في الكيد والنكاية، وفي الظلم والاستقواء، وفي خلخلة التوازن والوفاق، بما ينسف معنى المشاركة والشراكة. ويكفي أن نذكر الموقف من قانون العفو العام، ومن المصالحة الشاملة التي لا تستثني أحداً، ومن تشكيل حكومة وفاق وطنيّ حقيقيّة ومن اللامركزيّة الادارية ومن قانون انتخابيّ عادل وشامل ومتوازن الخ.

لقد تحدّث الإرشاد الرسوليّ عن واجبات المسؤولين وعن واجبات اللبنانيين تجاه وطنهم وبعضهم تجاه بعض. وبدل نشر الخطابات والتصريحات والمقالات التي تهتف للإرشاد الرسوليّ وتدعو إلى تطبيقه، كان الأجدر بنا أن نمعن قراءته وأن نستخرج عباراته وأن نحقّق غاياته. ذلك أنّ "الغاية الأساسيّة التي يرمي إليها الإرشاد الرسوليّ هي إعادة بناء لبنان مادياً وروحياً". "وهذا شأن جوهريّ لا يمكن تحقيقه إلاّ بمشاركة نشطة من الجميع". والمشاركة النشطة تبدأ بالحوار، لغةً ومضموناً، محبّةً وغفراناً، احتراماً واعترافاً بالآخر المختلف والشريك، تضامناً ومبادرات عمليّة، وليس في لقلقة اللسان أو اللغة الخشبيّة. وإنّ غاية الحوار هي "العيش معاً، وبناء المجتمع باحترام حساسيّات الأشخاص والفروقات الجماعيّة، وبالتغلب على الحذر المتبادل والتنابذ".

بهذا، وبهذا فقط، نحقّق معنى الشراكة والمشاركة.

٢- المسلمون والإرشاد الرسوليّ

لم يطلب أحد من المسلمين تبنّي الإرشاد الرسوليّ أو الموافقة على أعمال السينودوس وتوصياته. ولكنّ الدعوة إلى مسيرة توبة ونقد ذاتيّ ومصالحة ومراجعة وتجدّد روحيّ وفكريّ وثقافيّ، دفعت القائمين على السينودوس إلى إشراك المسلمين بالكامل في مسيرة التحضير والاعداد، كما في الأعمال والنقاشات وحتى اليوم الأخير من الانعقاد. ولقد شاركنا بالفعل (أنا وزملائي محمّد السمّاك وعبّاس الحلبي) في هذه المسيرة الثقافيّة الفكريّة الروحيّة الوطنيّة التجديديّة ممّا كان له أبلغ الأثر فينا ومن حولنا.

صحيح أنّ السينودوس (والإرشاد الرسوليّ) هو تجدّد خاص بالكنيسة الكاثوليكيّة في لبنان، إلاّ أنّه كان أيضاً ومنذ البداية دعوة وطنيّة لإعادة بناء لبنان على الصعيدين الماديّ والروحيّ. والسينودوس، كما الإرشاد، طرحا بقوّة ووضوح، وبجرأة وشفافية، قضيّة النقد الذاتيّ

واستخلاص دروس الحرب، ومسألة معالجة مخلّفات وآثار الحرب، عبر شجاعة التوبة ودعوة التجدّد الروحيّ. وكان الأمام شمس الدين هو الوحيد (وأكرّر الوحيد) في الصف الإسلاميّ الذي التقط معنى هذه الدعوة فتجاوب معها وسار معها كلّ الطريق ورغم كلّ الصعاب والعراقيل. وللتذكير، فإنّ الإمام قد سارع إثر إعلان البابا دعوته لعقد السينودوس (١٢/٦/١٩٩١) إلى الإعلان عن تشكيل "هيئة إسلاميّة" تتولّى شؤون الحوار مع الهيئات المسيحيّة في الداخل والخارج. وهو اختار للهيئة مسلمين من كلّ الطوائف (رغم امتعاض أو عدم ترحيب مرجعيّاتهم الروحية أو السياسية). وقد تحركت الهيئة الإسلاميّة للحوار وبتكليف وتغطية دينيّة وشخصيّة من الإمام الراحل، لتلاقي الأعمال التحضيريّة للسينودوس. وللتذكير أيضاً، فإنّ هذه الهيئة كانت هي النواة التأسيسيّة لما عُرف باسم "الأمانة العامة الدائمة للقمّة الروحيّة الإسلاميّة" التي كان حلم الإمام أن تكون هيئة تحضيريّة لمجمع (أو سينودوس) إسلاميّ. إلاّ أنّها اجتمعت بضع مرّات فقط، وقمتُ باعداد مشروع نظام داخليّ وبرنامج عمل لها قبل أن يتوفّاها الله. وقد أعاد الإمام الراحل تسليط الضوء على مشروع الأمانة العامة الدائمة تلك، كمؤسّسة إسلاميّة حواريّة فكريّة تنسيقيّة تراكم معرفة وتقترح مبادرات لتصحيح وتطوير الوضع الإسلاميّ والوطنيّ بعامّة، وذلك في وصاياه الأخيرة حيث خصّص لها فصلاً مستقلاً.

وكانت الهيئة الإسلاميّة للحوار هي أيضاً نواة مشاركتنا كمسلمين في أعمال السينودوس، ونواة كلّ المبادرات الحواريّة اللاحقة التي أطلقها ورعاها الإمام شمس الدين (مثل اللجنة الوطنيّة للحوار، والفريق العربيّ للحوار) والتي لم تكن لتبصر النور أو لتستمرّ في العمل لولا احتضان ودعم وتوجيه الإمام الراحل. وهو خصّص لها أيضاً حيّزاً مهمّاً في وصاياه الأخيرة. ولم يكتف الإمام بذلك، بل إنّه واجه بحزم وتصدّى للحملات التي انطلقت من جهات إسلاميّة ومسيحيّة عدّة ضدّ السينودوس وضدّ "تدخّل الفاتيكان في الشؤون اللبنانيّة" (وصولاً إلى اتهامه بشنّ حرب صليبيّة جديدة وتشبيه السينودوس بلقاء كنيسة كليرمون الذي أطلق الحملة الصليبيّة الأولى). وللضغط على الإمام شمس الدين للتراجع عن موقفه، صدرت بيانات (كالعادة) من تجمّعات وأسماء وهميّة، كما من شخصيّات ومؤسّسات دينيّة وسياسيّة وحزبيّة، تصل في الحد الأدنى إلى الدعوة إلى عدم مشاركة المسلمين في أعمال السينودوس لأنّه عمل كنسيّ خاص. كما وشنّ البعض (ومنهم "مراجع" دين واجتهاد، ودعاة حوار وتجديد، ومنهم أحزاب رئيسة في المشهد اللبنانيّ) حملة شخصيّة ضدّ الإمام شمس الدين وضدّ المسلمين الذين انتدبهم للمشاركة في السينودوس والذين حصل لهم على موافقة المرجعيّات الأساسيّة (المفتي

قبّاني، والرؤساء الحريري وبرّي والسيّد وليد جنبلاط). ولولا الإمام شمس الدين لما كان هناك أصلاً مشاركة إسلاميّة في السينودوس. فهو لم يضع فقط كلّ ثقله الروحيّ والمعنويّ، وإنّما أيضاً وضع كلّ ما يملك من شجاعة ومن وضوح رؤية ومن صلابة موقف ومن تمسّك بالثوابت الوطنيّة ومنّ حب للبنان واللبنانيين، فصاغ أطروحاته الحواريّة الوطنيّة، وبلور مقاصده الوطنيّة الوفاقيّة، وأطلق دعواته إلى المصالحة وإلى التوازن والعدالة وإلى العفو والتوبة، وإلى التجديد الروحيّ والفكريّ والثقافيّ والسياسيّ، فكان ذلك كلّه مداميك السير معاً على طريق البناء والإنماء للبنان المستقبل الذي رآه الإمام شمس الدين في "استعادة الحلم الذي قُتل من قُتل من شبابنا سعياً وراءه. علينا استعادة هذا الحلم بتحصين سلمنا الأهليّ بحوار دائم مفتوح ومتجدّد وبإرادة وطنيّة جامعة. إنّ لبنان ليس مكاناً جميلاً فحسب: إنّه كرامة وحريّة، بيت ورغيف حلال، مدرسة ومستشفى، قدرة على المشاركة في الرأي والقرار، قدرة على التعبير وعلى النقد. إنّ لبنان معنى ودور، وحوار حياة، أنتج صيغة فريدة للعيش المشترك ونمطاً مميزاً علينا حفظهما وتطويرهما" (من خطبة العاشر من محرّم ١٤١٤-١٩٩٣).

لقد أراد الإمام إطلاق حركة نقد ذاتيّ وتجديد داخليّ في الوسط الإسلاميّ، كنّا وما نزال أحوج ما نكون إليها. ولكنّ الطبقة السياسيّة وقد أعمت بصرها وبصيرتها أوهام الغلبة وتقاسم الثروة والنفوذ واحتمالات الموقع والدور (الشخصيّ والعام)، رفضت الدعوة إلى النقد الذاتيّ وإلى التجدّد الروحيّ والفكريّ، وهي لم تقفل الباب فقط في وجه دعوة الإمام شمس الدين، وإنّما سدّت كلّ الأبواب والشبابيك في وجه "الارشادات الإسلاميّة" السابقة والراهنة، خوف التغيير. ففي مسيرة الإمامين الصدر وشمس الدين، والشيخين حسن خالد وصبحي الصالح، في مواجهتهم للفتنة وللحروب الأهليّة، وفي تأكيدهم على الوفاق والمصالحة وعلى التوازن والاعتدال، ما يكفي من الارشادات الرسوليّة ومن الدروس المحمديّة والعلويّة.

وفي هذا الاطار شكّلت وصايا الإمام شمس الدين التي نشرت بعد وفاته، إرشاداً إسلاميّاً بالغ الخطورة، قدّم مساهمة فعليّة في تجسيد الشراكة الإسلاميّة المسيحيّة وفي تحقيق معنى المشاركة الوطنيّة الحقيقيّة. كما جاءت زيارة الرئيس الإيرانيّ محمّد خاتمي إلى لبنان (١٢-١٤ أيّار ٢٠٠٣) والخطب والكلمات التي وجّهها إلى اللبنانيين، وإلى العالم من خلال لبنان، لتكون إرشاداً جديداً لم يلق للأسف ما يستحقّه من اهتمام ومن تطبيق في الأوساط الإسلاميّة اللبنانيّة. هذا في حين أنّ تجربة إصلاحيّة تجديديّة تاريخيّة كتلك التي تعيشها جمهوريّة إيران

الإسلاميّة لم تلق أيّة دراسة أو اهتمام من طرف الحركات والقوى الإسلاميّة، حول معناها أو حول عناوينها وموضوعاتها.

إنّ كلّ ما سبق ضاعف ويضاعف من مسؤوليّتنا في الدعوة إلى مشاركة حقيقيّة تكون على مستوى الإرشاد الرسوليّ ووصايا الإمام شمس الدين ومعاني زيارة الرئيس خاتمي.

٣- الإرشاد الرسوليّ والمشاركة اليوم

لقد رأى الإمام شمس الدين في السينودوس، وفي الإرشاد الصادر عنه، حالة نادرة من الشفافية والانفتاح، ومستوى عالياً من الشعور بالمسؤوليّة والوطنيّة المجرّدة. وهو أوضح وشرح لمن كان يعتبر السينودوس والإرشاد حالة مسيحيّة أو كاثوليكيّة (أي طائفيّة) بأنّ معيار الحوار والوطنيّة والانفتاح في أيّ عمل أو إطار أو مشروع ليس في الاسم الذي يحمله، أو في الشعار الذي يرفعه، أو الادّعاء الوطنيّ الكلاميّ، وليس في مجرّد تكوينه المختلط أو سعيه للتنسيق مع الآخرين، وإنّما يتمثّل أساساً في أطروحته "الوطنيّة الوفاقيّة الحواريّة المنفتحة"، وفي حرصه على إشراك الآخرين في الرأي والمشورة وفي العمل والممارسة. وقد علّق الإمام شمس الدين على الإرشاد الرسوليّ حين صدوره بالقول إنّه يلتقي معه في كلّ ما يخصّ البعد الوطنيّ والبعد الروحيّ والثقافيّ والفكريّ، طالما أنّ الأبعاد الأخرى الدينيّة والكنسيّة هي من خصوصيّات أصحابها. يومها دعا الإمام إلى ضرورة أن يتعلّم اللبنانيّون معنى احترام الخصوصيّات الثقافيّة - الدينيّة للجماعات المكوّنة للبنان، وأن يحرصوا على توفير شروط حرّية ممارسة تلك الخصوصيّات ليس بالخطب الفارغة أو اللغة الخشبيّة (والتي كان يسمّيها: لقلقة اللسان) وليس بتربيح الجميل أو المنّة، وإنّما في الوعي والسلوك العمليين وفي الحب العميق والاحترام الصادق، وفي ذلك قاعدة لبناء الصيغة السياسيّة اللبنانيّة الفريدة القائمة على احترام التعدّديّة الثقافيّة وعلى الديمقراطيّة التوافقيّة وعلى الانفتاح والتجدّد وملاقاة طموحات الشباب وآمال التغيير ضم إطار الحريّة والديمقراطيّة والازدهار لشعوب المنطقة العربيّة. وقد أشار الإرشاد الرسوليّ (كما السينودوس) إلى هذه المعاني (الواردة في وصايا الإمام وفي إرشاد خاتمي) بتأكيده على "بناء نظام سياسيّ واجتماعيّ عادل ومنصف يحترم الأشخاص وجميع الاتجاهات التي يتألّف منها البلد".

وكان الإمام شمس الدين قد دعا، وفي مناسبات عدّة، إلى احترام خصوصيّة لبنان وخصوصيّة الجماعات المكوّنة له، وإلى الكفّ عن إطلاق الدعوات التي تخيف أو تنفّر: "لا نريد أبداً ولا نرضى أبداً أن يكون هناك أيّ خطاب سياسيّ أو تعبيريّ يجعل المسيحيين يندمون أو يتردّدون في خيارهم الذي اختاروه في هذه الصيغة الجديدة (الطائف)".

وفي مواجهة الفساد والإفساد، وهما السمة المميّزة للطبقة السياسيّة الجديدة، دعا الإرشاد الرسوليّ "العاملين في الشأن العام إلى احترام بعض الموجبات الأخلاقيّة، وأن يُخضعوا مصالحهم الخاصة أو الفئويّة لصالح أمّتهم، وأن يتجاوزوا السلوك الأنانيّ". وأكّد على "أنّه يجب على كلّ شخصيّة عاملة في الشأن العام، سياسيّة كانت أم دينيّة، وعلى كلّ فريق، أن يحسب حساباً لحاجات الأفرقاء الآخرين ولتطلّعاتهم الشرعيّة".

ويبدو أنّ المسؤولين عندنا، وهم ممّن يطبّل ويزّمر للإرشاد الرسوليّ، لا يقرأون إلاّ الأدعية الواردة في الإرشاد أو مقاطع من الانجيل أو التوراة. فهم لا يعترفون بوجود خلل في البلاد، أو اختلال في الحياة العامة. ولا يقرّون بأنّهم ضربوا ويضربون بعرض الحائط كلّ موجبات التوازن واحترام الآخر والمصالحة، لا بل كلّ متطلّبات ميثاق العيش المشترك. ورغم ذلك فهم لا يستمعون إلاّ إلى ما لا يقصدهم في الإرشاد الرسوليّ. فكيف إذا قرأوا أيضاً: "لا يمكن أن تُمتهن بلا عقاب حقوق وواجبات الأشخاص والجماعات الثقافيّة والدينيّة والشعوب. وتجاهل ذلك يقود حتماً إلى فقدان الشعب بكامله الثقة بالمؤسّسات الوطنيّة بشكل حتميّ".

إنّنا جميعاً مسؤولون حقّاً عن الجميع، هذا ما قاله الإرشاد وهو جاء على لسان الإمام شمس الدين في حين قال "إنّنا مسؤولون عن بعث لبنان من تحت الرماد، وإحياء دوره وتجديد معناه، وتطوير صيغته وبناء مؤسّساته. وهذا لا يكون إلاّ بالحوار، عبر انفتاح القلوب بعضها على بعض وانفتاح البصائر على المستقبل فلا نبقى مشدودين إلى الماضي ولا نقفز إلى المجهول". (١٠ محرّم ١٩٩٣)

ويوم دعا الإمام إلى "التزام كلّ فريق الفريق الآخر، على قاعدة الحقوق المتساوية للجميع والواجبات المتساوية للجميع والكرامة للجميع". ويوم قال: "أنْ لا لبنان من دون مسيحيين كما لا لبنان من دون مسلمين" (يوم انتخابه لرئاسة المجلس ١٨/٣/١٩٩٤) وهي الجملة التي نقلها الإرشاد الرسوليّ على لسان المسلمين، ونقل معها قول الإمام: لا معنى للبنان دون مسيحيين. معنى لبنان لا يكتمل إلاّ بالمسلمين والمسيحيين معاً".

وإنّ دعوة الإرشاد الرسوليّ الأساسيّة هي دعوة المصالحة والسلام، والتي تقوم على التوازن والعدالة والكرامة. وهذا "يتطلّب ألاّ يعتقد أحد أن موقعه الخاص يحتمل أن يسوّغ له البحث عن امتيازات له أو لطائفته، بإبعاد الآخرين.

إنّ التزام السلام من قبل الجميع يقود إلى مصالحة نهائيّة بين جميع اللبنانيين وبين مختلف فئات البلد. إنّ المصلحة هي السبيل إلى سلام وطيد يقوم بين اللبنانيين".

وكان الإمام قد أعلن وبوضوح "إننا جميعاً، مسلمين ومسيحيين في شراكة حقيقية، للحياة وللمصير، إما أن ننسجها معاً خيطاً خيطاً أو لا تقوم لنا قيامة. أما أن ننهض جميعاً ومعاً أو نسقط واحداً واحداً... إن أي طائفة لا يمكن أن تنحز مشروعاً خاصاً بها. وإن حاولت ذلك فستخلق حالة دمار شامل ولن ينجح هذا المشروع. إنّ المسلمين على وعي كامل أنْ لا كرامة لوطن يشعر بعض أبنائه بانتقاص كرامتهم، ولا أمن لوطن يشعر بعض أبنائه باختلال أمنهم، ولا قيامة لوطن يشعر بعض أبنائه بانتقاص حقوقهم... إنّ الشكوى يجب أن تُسمع وأنّ الخلل إنّ وُجد يجب أن يصحّح لتستقيم الأوضاع ويتحقّق معنى لبنان. ومن هنا دعونا وندعو إلى المصالحة الوطنيّة الشاملة، ورحّبنا ومازلنا بالسينودوس..." (مؤتمر مدرسة الحكمة ٢٢/٥/١٩٩٤)

وكان الإمام، رحمه الله، عميقاً وحازماً في تشخيصه الحاسم للمشكلة اليوم: "إنّ نجاح الصيغة الجديدة للبنان بعد الطائف هو مسؤوليّة المسلمين، وليس مسؤوليّة المسيحيين. من هنا قلنا ونكرّر وسنظلّ نكرّر أنّ طريقة المسلمين في المشاركة في عمليّة الحكم والادارة وفي الخطاب السياسيّ وفي الخطاب التعبويّ يجب أن تأخذ في الاعتبار هذا الامتحان".

نعم، وإنّه لامتحان كبير وخطير. ومن هنا دعوة الإمام "السياسيين والقياديين في لبنان، إلى أن يباشروا الأمور برفق وألاّ يدفعوا الأمور نحو أزمة فيما يتعلّق بالاختيارات الكبرى في شأن الدولة والمجتمع، وأن تكون روح الحوار والانفتاح والإخلاص لهذا البلد ولشعبه الذي يستحقّ كلّ التكريم، أن تكون هذه الروح هي الحاكمة".

"لن يكون لبنان مسيحياً ذا وجه عربيّ أو إسلاميّ، ولن يكون إسلامياً ذا وجه مسيحيّ أو أوروبيّ... لبنان هو لبنان. هويّته تتكوّن من تنوّعه. ومن هنا أقول: إذا كان الخطاب السياسيّ الإسلاميّ يعاني من خلل ما، فعلى القيّمين على هذا الخطاب في الحكم والمجتمع أن يعيدوا النظر في عناصره لكي نخرج نهائياً من عقليّة الفتنة، وندخل بصورة نهائيّة في آفاق الوحدة

والتعاون لتثبيت وترسيخ صيغة العيش المشترك التي ينفرد بها لبنان في العالم". (قرية بزران الشيعيّة-الكورة-الأحد ٢٢/٩/١٩٩١)

ولم يكتف الإمام شمس الدين بهذا القدر من الوضوح والشفافية ومن العدل والانصاف ومن الكرامة والإنسانيّة، بل هو أكّد مراراً وتكراراً على أهميّة الصيغة اللبنانيّة وضرورة حفظها وتطويرها. وتذكرون كيف أنّه امتلك شجاعة التراجع عمّا كان يدعو إليه (مشروع الديمقراطيّة العدديّة) وشجاعة الإعلان عن هذا التراجع، والقول بأنّه تصبّر ودرس الحالة اللبنانيّة، فدعا في آخر أيّامه إلى "خصوصيّة لبنانيّة" جعلته يقول بأنّه لو حصلت وحدة عربيّة شاملة فسيكون هناك دولتان عربيّتان مستقلّتان: دولة الوحدة، ودولة لبنان. وقوله إنّ لبنان ليس فقط حاجة وطنيّة لبنانيّة، بل هو ضرورة عربيّة وإسلاميّة. وقد صاغ في وصاياه الأخيرة رؤيته للمشاركة والشراكة في أروع صياغة إنسانيّة حضاريّة تجاوزت كلّ المألوف الإسلاميّ والمشهور العربيّ وحتى اللبنانيّ فقال: "أدعو المسلمين اللبنانيين والعرب إلى **الحرص الكامل التام** على **ضرورة** وجود وفاعليّة المسيحيين في لبنان، وعلى **تكاملهم** وعلى شعورهم **بالانتماء الكامل**، **والرضى الكامل**، وعلى عدم أيّ شعور بالاحباط، أو بالحرمان، أو بالنقص، أو بالانتقاص، أو بالخوف على المستقبل وما إلى ذلك". ولم ينس الإمام التذكير بأنّ "هذه الرؤية ليست قائمة على المجاملة، وعلى الحسّ الإنسانيّ فقط، وإنّما هي قائمة على حقائق موضوعيّة أساسيّة لا بدّ من مراعاتها". فالهدف ليس حفظ المسيحيين كوجود ماديّ، وإنّما لوجود والحضور معاً، "والفاعليّة والدور في **صنع القرارات**، وفي **تسيير حركة التاريخ**، وأن تكون هناك **شراكة كاملة** في هذا الشأن بين المسلمين والمسيحيين في كلّ أوطانهم وفي كلّ مجتمعاتهم" (أي ليس فقط في لبنان، وليس فقط كوجود وإنّما كفاعليّة وكدور وكشراكة وكصنّاع قرار وقادة لحركة التاريخ العربيّ والإسلاميّ).

شكيب قرطباوي
نقيب المحامين سابقاً

الحريّات

يشرّفني أن أقدّم مداخلة متواضعة حول قضيّة الحرّيات وطريقة مقاربتها في الارشاد الرسوليّ. أقول "متواضعة" لأنّني أتناول جانباً من الارشاد الرسوليّ الذي يصلح بغناه أن يكون دستور حياة للّبنانيين جميعاً. كما أقول متواضعة لأنّني ألقيها أمام نخبة من المهتمّين بالشأن العام وخلال جلسة أشارك فيها السيّدة نايلة معوّض التي تمارس العمل العام بجرأة واندفاع، وإلى جانب الدكتور سعود المولى الذي عمل ويعمل جاهداً من أجل الحوار وقبول الآخر، جلسة يرأسها الأستاذ غسّان تويني، وهو من القلائل الذين إذا ما ذكرت اسمهم، تكون قد أشرت إلى رجل أغنى الصحافة والثقافة والسياسة في لبنان والعالم بعطائه المستمر وجرأته.

نشأت في شبابي مع رفاق لي على فكرة الحريّة وتقدّمها على ما سواها من قيم، وكانت جريدة النهار عنواننا ومرشدنا، ندخلها "تهريباً" إلى الصفوف (لأنّ السياسة ممنوعة في المدرسة) ونثور مع ثوراتها ضد المكتب الثاني وضدّ كلّ من عمل أو فكّر في الحد من الحريّات. وعندما بدأت الأحداث في لبنان، كان أكثر ما آلمني من داخلي، أنّ البندقيّة من هنا ومن هناك كانت تفرض رأيها علي وتحاول خنق حنيني الدائم إلى الحريّة وحوار الآخر، والقبول به شريكاً لي في كلّ شيء، ولو كان رأيه مغايراً لرأيي.

من هذه المنطلقات قرأت الشق الوطنيّ في الارشاد الرسوليّ الذي أراده قداسة البابا رجاء جديداً للبنان، البلد - الرسالة، وتجديداً لدوره في عالمه العربيّ وفي العالم الأوسع، وقد أورد في مقدّمته أنّ السينودس لم يقصر "اهتمامه على المسائل الداخليّة للكنيسة الكاثوليكيّة في لبنان، بل كان الوطن كلّه حاضراً في البال، لأنّ مصير الكاثوليك مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمصير لبنان وبدعوته المميّزة". كما ختم قداسته إرشاده لنا بقوله "إنّ جهود كلّ منكم حبّاً للربّ ولكنيسته سوف تؤتي الحياة الكنسية والمجتمع اللبنانيّ بأسره ثماراً كثيرة. حينئذ يتمكّن

لبنان، الجبل السعيد الذي رأى شروق نور الأمم، وأمير السلام، من أن يزهر كلياً من جديد، ويلبّي دعوته بأن يكون نوراً لشعوب المنطقة وعلامة للسلام الآتي من الله".

ولعلّ هذه العبارات التي استقيتها حرفياً من الارشاد تعبّر بوضوح كليّ عن الأهميّة التي يوليها الإرشاد المذكور لأهميّة دور لبنان. فلبنان الذي اختارته أقليّات دينيّة هربت كلّ منها من اضطهاد مختلف، تحوّل إلى ساحة عيش مشترك بين مضطهدين ينشدون رياح الحريّة. ولا يمكنني، ودون أن أدّعي خبرة لا أملكها في دراسة شؤون المجتمعات، أن أفسّر هذا التخالط في الإقامة بين مسيحيين ومسلمين ودروز في قرى ومناطق مشتركة، إلاّ تفاعلاً في مناخ الحريّة الذي طبع لبنان منذ القدم. فعندما أفكّر أنّ أجدادي، وكانوا مسيحيين ممارسين، قد اختاروا بحريّة الإقامة في القرية التي أنتمي إليها، وجلّها من الدروز، لا أستطيع أن أضع هذا الأمر إلاّ في خانة الحريّة وقبول الآخر. فما الذي منعهم من الاقامة في قرية مسيحيّة صرف؟ وما أقوله عن أجدادي أقوله عن إخواني الدروز في قريتي وقد سكنوها منذ مئات السنين، وقريتي هي صورة عن كلّ لبنان، لبنان حريّة العيش معاً، ولو لم تكن العلاقة صافية في كلّ زمان وكلّ مكان.

أيّها السادة،

إنّ مقاربة الارشاد الرسوليّ لقضيّة الحريّات لم تتناول فقط حريّة المعتقد وحريّة التربية والتعليم، وقد أفرد لها حيّزاً من الاهتمام، إنّما تناولت أيضاً الحريّة في أسمى تجلّياتها والتي تقوم في أساسها على احترام الكرامة الانسانيّة. وتتجلّى هذه الحريّة في قبول الآخر طوعاً، وحقّ الاختلاف معه دون محاولة إلغائه. ومن البديهيّ ربط الحريّة بالديمقراطيّة وممارستها، وبقيم العدالة التي يتوق إليها كلّ مجتمع حيّ.

لقد كان لبنان قبل الحرب، وعلى رغم شوائب عديدة، بلداً ديمقراطيّاً بالمعنى المبسّط للكلمة، يعيش ناسه في جوّ من الحريّة، يتفاعلون بعضهم مع بعض، ولو شاب ذلك بعض التكاذب المشترك. وكان سعي المجتمع اللبنانيّ للوصول إلى عدالة تحكم علاقة أبنائه، سعياً بطيئاً، لكنه سعي متواصل ودؤوب. وكان ما يجري في لبنان نقيض ما كان يجري في العالم العربيّ. فالتجربة العربيّة، وباسم التحرّر الوطنيّ واسترداد الحقوق وإرساء العدالة في المجتمع منعت ممارسة الحريّات، فتحوّلت إلى تجربة مريرة أصابت كرامة الانسان في الصميم، وقضت على الحريّة وأوصلت المجتمعات العربيّة إلى الجهل والتأخّر وغياب العدالة. مجموعات على رأس كلّ منها قائد ملهم، سيطرت على الكثير من الدول العربيّة وأقامت ديكتاتوريّات شدّتها نزولاً

في التخلف، وبدّدت ثرواتها وطاقاتها، وفكّكت مجتمعاتها ووزّعت أحرارها بين القبور والسجون والمنافي. فإذا النتيجة تخلّف وجهل وتقوقع، وحنين رومانسيّ إلى ماض ولّى من دون أن نأخذ منه العبر، وفي حالات نافرة، عنف يولّده في داخل الشباب، الكبت، ومنع الانسان من تحقيق ذاته في مناخ من الحريّة.

هذا الواقع العربيّ كان أحد أسباب الحرب في لبنان. فكان ما كان من دمار وخراب وامتهان للكرامة الانسانيّة والحريّة. ثمّ توقّف المدفع، وظنّ اللبنانيّون أنّ مرحلة التدهور قد توقّفت، وأنّ لبنان سيحاول بناء مجتمع الكرامة والعدالة والحريّة. إلاّ أنّ الممارسة أتت مخالفة لكلّ التوقّعات. في هذه المرحلة أتى الارشاد الرسوليّ سنة ١٩٩٧، ليجد أنّ ما يجري بعد الطائف في لبنان محاولة لنقل الواقع العربيّ المتردّي إلى المجتمع اللبنانيّ، وقد استمرّت المحاولات بعد تحرير الجنوب من الاحتلال الاسرائيليّ. فبدلاً من أن ينقل العرب تجربة لبنان في الحرّية وقبول الآخر، إذا بمن يسيطر على زمام الأمور في لبنان في ظلّ حكم الوصاية والهيمنة، يسعى إلى نسخ التجربة العربيّة، الساقطة أصلاً، فيحاول كبت المجتمع اللبنانيّ باسم المصلحة العليا، وهي في الحقيقة مجموعة مصالح خاصّة تستبيح كلّ المسلّمات الوطنيّة. فإذا بالوطن يبتعد بخطى واضحة من مجتمع الحريّات والسعي إلى العدالة إلى مجتمع من نوع آخر، مجتمع تتحكّم به المذهبيّة والمصلحة الشخصيّة، وسلطة لم يبق لها من الديمقراطيّة إلاّ الشكل الخارجيّ الفارغ من أيّ مضمون، مجتمع فيه سجناء سياسيّون ومنفيّون سياسيّون وأجهزة آمنيّة تحصي أنفاس الناس، وطلاّب جامعيّون يعتقلون وينكّل بهم لمجرّد أنّ لهم أفكاراً وآراء تخالف آراء سلطة الوصاية ورجالاتها من بين اللبنانيين، وسجناء ينكر حتى وجودهم ثمّ يطلق بعضهم بين الحين والآخر، ووسائل إعلام تتعرّض لضغوط، فلا تصمد إلاّ النفوس الكبيرة. وإذا بشباب لبنان يهاجر بأعداد لم يسبق لها مثيل، ويتدهور وضع اللبنانيين من شعب متوسّط الحال إلى شعب ينحدر مستواه يوميّاً نحو الفقر، ودين عام لا طاقة لنا على تسديده، ويتحوّل الفساد إلى نمط عيش، وإذا الفضائح شبه يوميّة ولا من يحاسب محاسبة حقيقيّة.

أمّا القضاء، وهو عصب دولة القانون، فيتكلّمون في كلّ يوم عن استقلاليّته، ويعملون سرّاً وعلناً على تطويعه وجعله أداة في يد السلطة، أي سلطة، لضرب أخصامها السياسيين، فأفقدوه ثقة الناس به.

وتبقى العلاقة مع سوريا التي هي علاقة مطلوبة ومرغوب فيها لألف سبب وسبب، إلاّ أنّ المطلوب أن تكون علاقة أخوّة واحترام متبادل ومصالح مشتركة، لا علاقة التابع بالمتبوع. وبتصحيحها تصبح العلاقات ممتازة.

إلى هذا الواقع الذي كان ينذر بأوخم العواقب توجّه الارشاد الرسوليّ محذّراً ومنبّهاً إلى وجوب "تكثيف التعاون بين المسيحيين والمسلمين... من أجل الصالح العام، وليس من أجل مصلحة أشخاص معيّنين، أو من أجل مصلحة طائفة خاصة... بل من أجل حفاظهم على القيم الأخلاقيّة والعدالة الاجتماعيّة والسلام والحريّة..." ومن هنا دعا الإرشاد إلى حوار منفتح بين المسيحيين والمسلمين الذين يربطهم، كما قال، "مصير واحد في لبنان وفي سائر بلدان المنطقة"، كما دعا المسيحيين إلى المحافظة على "علاقتهم التضامنية مع العالم العربي وتوطيدها.... واعتبار انضوائهم إلى الثقافة العربيّة، التي أسهموا فيها إسهاماً كبيراً، موقعاً مميّزاً لكي يقيموا، هم وسائر مسيحيي البلدان العربيّة حواراً صادقاً وعميقاً مع المسلمين".

وبديهيّ أنّ الحوار الحقيقيّ هو حوار بين أحرار، فالمكبوتون لا يتحاورون بل يصبحون أرقاماً في مجتمعات الـ ٩٩,٩٩٪، والحريّة والكرامة توأمان. وفي إصراره على أولويّة الكرامة الانسانية، يدعو الإرشاد الرسوليّ بقوّة إلى مجتمع الحريّة. فإذا كانت الكنيسة "لا تقترح أنظمة ولا برامج اقتصاديّة وسياسيّة، ولا تبدي إيثاراً لهذه أو تلك"، فإنّ كلّ ذلك، يقول الارشاد، مشروط "بأن تظلّ كرامة الانسان محترمة ومعزّزة كما يجب..."

ومن هذا المنطلق دعا الإرشاد لبناء ولبقاء "لبنان ديمقراطيّ منفتح على الآخرين، في حوار مع الثقافات والديانات، يكون قادراً على تأمين وجود كريم وحرّ لجميع أبنائه". ويضيف "لا سبيل لدولة القانون أن تقوم على القوّة لتفرض احترامها. بل يعترف بها بقدر ما يحرص الحكّام والشعب بكامله فيها على حقوق الانسان، ويكونون أهلاً لاقامة علاقات إنسانيّة فيما بينهم وأنواعاً من التبادل في جوّ من الثقة والحريّة".

ولعلّ قمّة ما ورد في هذا السياق في الإرشاد الرسوليّ قوله إنّ انتهاك حقوق الانسان، والحريّات في صلبها، هو انتهاك لحقوق الله، وأنّ خدمة الانسان هي أيضاً، نوعاً ما، خدمة لله.

أيّها السادة،

إنّ هذا الواقع المتدهور على مختلف الصعد الأخلاقيّة والسياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة ليس قدراً لا يرد، ومجابهته لا تكون بالانكفاء والاحباط رغم الصعوبات الكبيرة، بل نعمل لتغييره بالمجابهة الحضاريّة. وما دمنا في الكلام عن الحريّات، فلا بدّ من التذكير أن لا حريّة دون أحرار، كما لا بدّ من التذكير بأنّ عهوداً من الظلم والاستبداد قد مرّت على لبنان فذهبت جميعها، وبقي هو.

إنّ اللبنانيين مدعوّون، والشباب من بينهم بشكل خاص، إلى التأمّل في تجارب آبائهم وأجدادهم للتأكّد من أنّ لكلّ ليل مهما طال نهاية، وأنّ الحل يكون بإصرارنا على ممارسة حريّاتنا وقناعاتنا، فنلتزم الشأن الوطنيّ بدل الابتعاد عنه، ولا نخاف ولا نتبادل التخويف، فلا مكان في السجون لشعب بكامله. من هنا، يدعو الإرشاد إلى الالتزام الوطنيّ، كما يدعو إلى "الرجاء والأمل من خلال عمل المؤمنين العلمانيين، لدى مواطنيهم، على إحياء الرجاء بأنّ المستقبل ممكن". ويضيف أنّ لبنان الذي يتألّف من عدّة جماعات بشريّة، يعتبره معاصرونا أرضاً نموذجيّة. وفي الواقع، اليوم كما في الأمس، يدعى فيه أناس متباينون على الصعيد الثقافيّ والدينيّ إلى العيش معاً، على الأرض نفسها، وإلى بناء أمّة حوار وعيش مشترك". وينهي قداسة البابا إرشاده بدعوة من أعماقه، وهو الذي أحبّنا وأحبّ لبنان، فيحثّنا جميعاً، نحن اللبنانيين "من كلّ المذاهب، على مواجهة هذا التحدّي بنجاح، تحدّي المصالحة والأخوّة، والحريّة والتضامن، الذي هو الشرط الأساسيّ لوجود لبنان".

فهل نثبت أنّنا على مستوى النداء؟

النائبة نايلة معوّض

حقوق الإنسان

"رجاء جديد لبنان"، هذا هو عنوان الإرشاد الرسوليّ. وأيّ رجاء لقيامة بلد أو مجتمع من دون حقوق الانسان.

لصون حقوق الانسان أسس ومرتكزات أبرزها اثنتان:

أوّلاً: القانون، نصّاً وتطبيقاً

ثانياً: الذهنيّة والممارسة

القوانين في بلدنا كانت الأرقى في محيطنا والمنطقة، ودستورنا منذ الاستقلال كان رائداً في احترام حقوق الانسان: حقوق الأفراد والجماعات، حقوق المرأة، الحريّات العامة: حريّة الرأي والتعبير والمعتقد، الحريّة الاعلاميّة والثقافيّة والاقتصاديّة والماليّة...

لكنّ هذه القوانين تجمّدت ولم تواكب التطوّر والتقدّم والتحديث. فلبنان الذي كان رائداً وسبّاقاً في إقرار حقّ المرأة في الانتخاب أصبح من البلدان الديمقراطيّة الأقلّ إنصافاً لحقوق المرأة والطفل، بل في الأنظمة الديقمراطيّة المتخلّفة التي لم تعمد حتى الآن إلى الغاء قانون الاعدام مثلاً.

إنّ هذا التراجع بل التعمّد في عدم تحديث القوانين يعود سببه الأساسيّ إلى أنّ الذهنيّة والتقاليد الديمقراطيّة التي أنتجت في الماضي قوانين متقدّمة في حقوق الانسان، فقدها لبنان.

أوّلاً بسبب الحرب التي استمرّت حوالى سبع عشرة سنة، وفقدها ثانية بسببها ذهنيّة سلطة ما بعد الحرب التي أمعنت في قمع الحريّات بكلّ أشكالها وأخضعت القضاء، السلطة الكفيلة بحماية هذه الحريّات والكرامات، لحسابات سياسيّة ضيّقة. وأباحت تدخّل الأجهزة الأمنيّة في مختلف نواحي الحياة المدنيّة.

وهنا يستحيل الفصل بين سوء أداء السلطة لجهة انتهاك حقوق الانسان، وبين يأس اللبنانيين وتراجع التزامهم الوطنيّ وعدم التشبّث بتقاليدهم القيّمة.

من هنا، ليست الصدفة هي التي أفردت فصلاً كاملاً ومستقّلاً لحقوق الانسان في الارث الرسوليّ، فالإرشاد شدّد على الكرامة الانسانيّة كقيمة أساسيّة وتناول كرامة الانسان في مختلف وجوهها، معتبراً أنّ الانسان هو المحور. وتظهر الأهميّة القصوى التي يعلّقها قداسة البابا على هذا الموضوع في قوله "إنّ حقوق اللّه وحقوق الانسان مترابطة، وانتهاك حقوق الانسان هو انتهاك لحقوق اللّه، وعلى العكس...".

وعلى العكس من ذلك، فإنّ خدمة الانسان هي أيضاً، نوعاً ما، خدمة اللّه...". ويقيني أنّ قداسته كان يعود هنا إلى ما تعلّمنا إيّاه الكنيسة من أنّ اللّه خلق الانسان على مثاله. وبديهيّ أن أعتبر الإرشاد أنّ انتهاك حقوق الانسان يشكّل انتهاكاً لحقوق اللّه، يجعل من هذه الحقوق أمراً مقدّساً إن صحّ التعبير، وقد انطلق الإرشاد ليبيّن أنّ حقوق الانسان هي من بين العناصر الأساسيّة لقيام دولة القانون فأعطى هذه الدولة معياراً أخلاقيّاً يذهب أبعد من النصوص القانونيّة ليجعل منها الضامنة الأولى لحريّات الشخص البشريّ وحقوقه.

وانطلاقاً من هذه المعايير التي تضع الأمور عالياً، نظر الإرشاد إلى الوضع اللبنانيّ، ودعا اللبنانيين شعباً وسلطة إلى القيام بمبادرات شجاعة في سبيل الغفران وتنقية الذاكرة، داعياً إلى إبقاء ذكرى ما حدث حيّة، كي لا يتكرّر أبداً ولئلاّ يتسلّط البغض بعد الآن، ومشجّعاً على المصالحة الحقيقيّة. وكان الإرشاد واضحاً في دعوة السلطة إلى السهر على تمكين كلّ الجماعات والأفراد من التمتّع بالحقوق نفسها وللخضوع للواجبات عينها وفقاً لمبادئ الإنصاف والمساواة والعدالة.

وبديهيّ أنّ المجتمعات التي يتمتّع فيها المواطنون بالحقوق نفسها وتلقى عليهم الموجبات نفسها هي مجتمعات حرّة، ديمقراطيّة لا تسلّط فيها لفئة على أخرى ولا لجماعة على جماعة. ومن أجل قيام مثل هذا المجتمع العادل لا بدّ من أن يكون الحكّام، والذين يؤدّون خدمة عامة، أصحاب مسلك مستقيم ومثالاً في الصدق والنزاهة.

وكأنّ قداسة البابا نظر إلى أمراضنا الحقيقيّة، ورأى الفساد يعشّش في كلّ مكان، فدعا إلى التنقية بدءاً ممّن ولّوا الأحكام الذين يجب أن يكونوا القدوة في هذا المضمار.

وفي نطاق دعوته القويّة إلى الحفاظ على حقوق الانسان، تناول الإرشاد الرسوليّ الحقوق الاقتصاديّة للمواطنين، إن صحّ التعبير، فدعا إلى الانتباه بصورة خاصّة إلى من هم مهدّدون بالتهميش للعمل على تحسين أوضاع حياتهم وعملهم. فلا يجوز أن يتحوّل المجتمع اللبنانيّ إلى طبقتين: طبقة فقيرة تضمّ الأكثريّة، وطبقة غنيّة تضمّ قلّة، لأنّه بزوال الطبقة المتوسّطة يتحوّل المجتمع إلى مستوعب مهدّد بالانفجار الاجتماعيّ. وإنّ وضع لبنان اليوم ينذر بالخطر الشديد من الناحية الاجتماعيّة والمعيشيّة التي هي من الأسباب الأساسيّة لهجرة الشباب، وقد تحوّلت في أحيان كثيرة إلى هجرة عائلات بأكملها.

ومن بين الحقوق الجوهريّة للإنسان، تطرّق الإرشاد الرسوليّ إلى الحريّة الدينيّة داعياً إلى الحفاظ عليها، لأنّه لا يجوز أن يمنع إنسان من ممارسة حياته الروحيّة أو عبادته ولا أن يمنع من العمل وفقاً لضميره.

وتطرّق كذلك إلى حريّة التعليم والتربية داعياً ومشجّعاً المؤسّسات التربويّة على متابعة أعمالها في خدمة الشباب والإسهام في بناء المجتمع، فتضع نصب أعين طلاّبها القيم التي تستأهل الدفاع عنها وتساعدهم في مواجهة مستقبلهم بصفاء، كي يجدوا أسباباً للعيش وللرجاء، منهياً إرشاده لهذه الناحية قائلاً إنّ حريّة التربية والتعليم هي من مقوّمات حياة وطن حريص على المعطيات الثقافيّة، ويضمن حريّة المعتقد المتّصلة بالكرامة البشريّة.

وقد تكون أفضل خاتمة أنهي بها مداخلتي إيراد ما قاله قداسة البابا في الفصل الخامس المتعلّق بحقوق الانسان، إذ أورد ما حرفيّته:

"إنّ صيانة حقوق الانسان شأن ملحّ، فالأمر يتعلّق بمستقبل أمّة، بل مستقبل البشريّة جمعاء، لأنّ ما دام كائن بشريّ يمتهن في أعمق حقوقه الأساسيّة، كانت البشريّة جمعاء كلّها مثخنة بالجراح".

المحور الثالث

الحوار الوطنيّ

صلاح حنين

المتحاورون وأساليب الحوار: **ميشال إدّه**

حوار العقيدة أم حوار الحياة؟ **محمّد السمّاك**

ما هي غاية الحوار؟ **عبّاس الحلبي**



NDU
ترحب
بفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد إميل لحود

النائب صلاح حنين

من الأمور التي يتناولها البحث في إطار الحوار الوطنيّ، موضوع الهويّة الثقافيّة، لأنّ الهويّة الثقافيّة هي التي تحدّد مساحة الحوار، فهي في وقت واحد وعي للتاريخ المشترك بين مختلف الشرائح التي تؤلّف المجتمع اللبنانيّ الواحد، كما أنّها تنبثق عن تراث فريد متمايز. أمّا التراث والوعي التاريخيّان، فلا يقتصران على مراحل معيّنة من التاريخ دون سواها؛ فالتاريخ والتراث، وبالرغم ممّا يحتويانه من ثقافات متعدّدة، هما كلٌّ مؤلّف من حلقات متلاحمة متكاملة، تشكّل جزءاً من هويّة وشخصيّة الفرد اللبنانيّ المتميّزتين، فيتحدّد في نطاقها الشعور بالانتماء، استناداً إلى الماضي والتقاليد الموروثة، ولن يؤدّي نسيان بعضها إلاّ إلى اجتزاء التاريخ والتراث، وتشويه الهويّة، فلا ينبغي انكار وجودها أو أهميّتها.

فتنوّع الثقافات في لبنان يشكّل تقليداً موروثاً، يتميّز بالتلاقي والتواصل، والسعي لاظهار القيم المشتركة، والتمسّك بالعيش الواحد مهما كلّف الأمر من تضحيات. فالحوار من هذا المنطلق والتفاعل بي شرائح المجتمع اللبنانيّ، قد يشكّلان نموذجاً ثقافيّاً، يصحّ فيه قول قداسة البابا يوحنا بولس الثاني، إنّ لبنان أكثر من بلد، فهو رسالة؛ كما أن لبنان صاحب دعوة مقدّسة، دعوة العيش الإسلاميّ المسيحيّ في ظلّ ممارسة صادقة سليمة، دعوة الانسجام، دعوة الديمقراطيّة، دعوة الرقيّ.

وهنا لا بدّ من ملاحظة أقتطفها من الإرشاد الرسوليّ الذي ينصّ على ما يلي: "عندما يتعلّم اللبنانيّون معرفة بعضهم بشكل أفضل، ويرتضون التعدّديّة ارتضاء تامّاً، يتمكّنون من المقتضيات التي لا غنى عنها، للحوار الحقيقيّ واحترام الأشخاص، والعائلات، والجماعات الروحيّة".

فهذا يثبّث قناعتنا وإيماننا في أن المجتمع اللبناني لن يجد توازنه، وعافيته، إلاّ في تبنّيه التعدّدية من دون تحفظ، وفي سعيه لتنظيم نفسه بشكل يوفّر للمواطنين، كافة، حياة حرّة كريمة.

أمّا مقتضيات الحياة الحرّة، الكريمة، فهي ترتّب على السلطة أن تؤمّن لمواطنيها الأجواء الديمقراطيّة، التي تفسح في المجال أمام النقاش والحوار، فيكتشفون بأنفسهم المبادئ والأطر المنظّمة لمجتمعهم تنظيماً سليماً، عقلانياً. ولكن يبدو لنا أنّ الديمقراطيّة، والحوار، والتنظيم العقلانيّ هي أمور تزعج في لبنان. هي تزعج هؤلاء الذين يحنّون ويتوقون إلى القمع،

والتوتاليتاريّة. وهي تزعج أنصار الفكر الواحد، واللون الواحد، والتبعيّة الواحدة، فيستعملون أساليب التخوين مع من يخالفهم الرأي، وينهالون بالضرب على أبنائنا الذين زرعنا في قلوبهم وضمائرهم بذور الحريّة والكرامة، وهما يمثّلان إرثَ أجدادِنا لقرونٍ مضت.

فأين مسؤوليّة السلطة في إرساء قواعد الحوار ومناخاته، وأين حوار السلطة مع شعبها، وشبابها، وأين تفهّمها لقلقهم على مستقبلهم، وكيانهم، وديمومة وطنه؟. فعبثاً الكلام عن التفاعل في ظلّ سلطة التصادم، وعبثاً الكلام عن التلاقي في ظلّ سلطة العزل، وعبثاً الكلام عن الحوار في ظلّ سلطة الرأي الواحد.

وفي الختام، أودّ الإشارة إلى أنّ مقتضيات الحوار متعدّدة؛ ومنها، أوّلاً، الفكر، حيث أنّ الفكر يطغى على الشعارات الفارغة، فالفكر جهد ووضوح، والشعارات خمول وغموض. والفكر جرأة ومبادرة، والشعارات جبن وانعزال.

ومن مقتضيات الحوار العلم والدراسة، حيث ينبغي إعداد اقتراحات في شتّى الميادين، تهدف إلى إصلاح المجتمع والسلطة والدولة، ومن شأنها أن تطلع الرأي العام، وتنوّره.

ولا يتغذّى الحوار فقط من الفكر والعلم، بل أيضاً من الابتكار، حيث يُفترض الخروج من دهاليز المنطق القديم المتحجّر، فننبثق من واقعنا الأليم، ونجدّد أفكارنا وطاقاتنا، ونعتمد الذكاء والابداع والإحساس، ونلتزم الجودة والأصالة.

غبطة البطريرك، أيّها الحفل الكريم، إنّ ألدَّ أعدائِنا كامنٌ فينا، وهو متجسّد في الرضوخ للأمر الواقع. ورضوخنا للأمر الواقع يبعدنا عن المبادرة، والعمل، والأمل. فلماذا لا نعلن ما نرغب فيه بكلّ مسؤوليّة، ونجلس معاً إلى مائدة الحوار البنيويّ، ونشارك في صنع عالمنا، وتجديده، وتطويره.

فبالرغم من أنّ المستقبل غير واضح، فهنالك أمور تستحقّ أنّ نضحّي من أجلها، لأن، في النهاية، الأمل أقوى من الشكّ، والحوار أقوى من التسلّط.

وكما قالت Dominique Schnapper: "يتهدّد العالم الديمقراطيّ دائماً سلطان التأكيدات الجازمة، الحاسمة، والفكر القاصر، والعبارات الفاتكة؛ ولكن ليس من مانع يحول دون المقاومة... حتى يسمعَ المواطنون أيضاً صوتَ الحقّ الجلود، والنزيه، والفعّال غالباً".

أ. ميشال إدّه
وزير سابق، رئيس الرابطة المارونيّة

أين يلتقي الإرشاد الرسوليّ مع وثيقة الوفاق الوطنيّ وأين يفترقان؟

كان من الطبيعيّ أن يكون الهاجس الأوّل لوثيقة الوفاق الوطنيّ التي وضعت في العام ١٩٨٩، وأن يكون منطلقها الأساس، وقف الحرب التي كادت أن تجهز على لبنان شعباً ودولة وكياناً. وهي قد تمكّنت فعلاً من تقديم نفسها أساساً توافقيّاً ارتضته الأطراف اللبنانيّة المتقابلة من أجل إنهاء دوّامة الاقتتال والعنف والموت والدمار، على قاعدة جملة من المبادئ والإصلاحات والإجراءات السياسيّة والأمنيّة والإداريّة والإنمائيّة والتربويّة التي حرصت الوثيقة على تسويغ البعض منها بصورة صريحة بكونها استجابة لمقتضيات العيش المشترك.

أمّا عن ظروف ولادة "الإرشاد الرسوليّ" فتشير وقائع التحضير له إلى أنّ قداسة الحبر الأعظم قد ذكر حرفيّاً في مقدّمة الإرشاد ما حرفيّته:

"عندما دعوت، في ١٢ حزيران ١٩٩١، سينودس الأساقفة إلى جمعيّة خاصّة من أجل لبنان، كان وضع البلاد مأساويّاً، ولبنان مزعزعاً تماماً في كلّ مقوّماته".

فالوضع المأساويّ الذي ألمح إليه قداسته كان من عناصره الأليمة أنّ نيران الحرب لمّا تنطفئ تماماً، بل استعرت حتّى في ما بين المسيحيين أنفسهم كذلك، بعدما كانت قد استعرت في ما بين المسلمين أنفسهم أيضاً. و"وثيقة الوفاق الوطنيّ" التي كانت قد أبصرت النور عام ١٩٨٩ اعترض العديد من الصعوبات وجه تطبيقها. وبعدما تكرّست دستوريّاً، جرى تطبيق بعض بنودها بصورة مشوّهة أو استنسابيّة أو مجتزأة. فكان موقف بعض الفئات المسيحيّة موقف مقاطعة للحياة السياسيّة في البلاد، وعزوفاً معلناً عن المشاركة فيها.

هذه الظواهر جميعها التي كانت تؤشّر بذاتها على أنّ الوفاق الوطنيّ الفعليّ لم يتحقّق بعد، وعلى أنّ خللاً جوهريّاً ما يزال يعاني منه المجتمع اللبنانيّ، كان من طبيعتها أن تحمل قداسته

على أن يعتبر بأنّ أمراً جوهرياً ما يزال غائباً أو لم يُنجز بعد، وهو المصالحة الوطنيّة التي رأى قداسته في غيابها وعدم تحقّقها ما يتهدّد بقاء لبنان ذاته.

ذلك أنّ رؤيته الاستثنائيّة إلى لبنان هي بكونه وفاقاً بالتعريف، بين عناصره المكوّنة له على أساس تنوّعها الدينيّ. بكونه العيش المشترك أوّلاً وآخراً. بكون لبنان، بهذا العيش تحديداً، والذي صمد قروناً رغم كلّ المحن والاختبارات التي كابدها، أكثر من دولة. بكونه "رسالة" وأفقاً للعالمين. فالغاية، بالنسبة لهذا الإرشاد، لا تتحدّد بوقف الحرب وحسب على أهميّة ذلك القصوى، ولا بتخلّي اللبنانيين عن الأسلحة الحربيّة وحسب على ضرورة ذلك القصوى، بل هي، على حدّ تعبير قداسته، "تعزيز السلام الدائم المبنيّ بكلّ صبر وأناة (...) وتقلّد سلاح السلام والعدالة" (الفقرة ٩٧). فالسلام الراسخ الوطيد هو ما يضع للحرب خاتمتها الجذريّة النهائيّة. هو ما يلغي البواعث والنوازع لتجدّدها. فالوفاق إذن هو الغاية والوسيلة في آن.

لقد أكّدت "وثيقة الوفاق الوطنيّ" أنّها صدرت، في مبادئها العامّة والاصلاحات التي حدّدتها، عن العيش المشترك والبناء على مقتضياته. فهي قالت حرفيّاً بأنّه "لا شرعيّة لأيّ سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك". كما أكّدت على وجوب تأمين التمثيل السياسيّ الحقيقيّ، بقولها ما حرفيّته (ص. ١٤):

"تجري الانتخابات النيابيّة وفقاً لقانون انتخاب جديد على أساس المحافظة، يراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين وتؤمّن التمثيل السياسيّ لشتّى فئات الشعب وأجياله وفعاليّة ذلك التمثيل، بعد إعادة النظر في التقسيم الإداريّ في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسّسات".

وبالنسبة لمسألة المهجّرين، فقد أكّدت الوثيقة ما حرفيّته:

"حلّ مشكلة المهجّرين اللبنانيين جذرياً وإقرار حقّ كلّ مهجّر لبنانيّ منذ العام ١٩٧٥ بالعودة إلى المكان الذي هجّر منه ووضع التشريعات التي تكفل هذا الحقّ وتأمين الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير".

أمّا واقع الأمر والحال، فيثبت أنّ "صحّة التمثيل السياسيّ لشتّى فئات الشعب" كانت آخر همّ القوانين الانتخابيّة التي غالباً ما كانت تُفَصَّل قياساً على أجسام معيّنة ومصالح معيّنة،

ومحاصصات معيّنة، يصبح فيها النائب أحياناً كثيرة نائباً عن زعيم اللائحة وليس نائباً عن ناخبيه.

أمّا التطبيق الملموس لقضيّة المهجّرين فلم يعكس الأولويّة الوفاقيّة، الوطنيّة، المعقودة عليه. بل لقد جعل الانتباه إليها، وعلى امتداد الأربع عشرة سنة الماضية، مناسبة موسميّة، متقطّعة، بما يبقيها إلى الآن مسألة معلّقة وغير مكتملة.

كلّ هذا، انتهى إلى إبقاء الوفاق الوطنيّ نفسه مسألة معلّقة.

وفعلاً، فالسّمة الغالبة التي تطبع "وثيقة الوفاق الوطنيّ" هي كونها إصلاحات من حيث الأساس، وليس مصالحة وطنيّة. فهل يستوي وفاق وطنيّ على أساس غياب أو تغييب المصالحة الوطنيّة؟

الإرشاد الرسوليّ يلتقي بالطبع مع "وثيقة الوفاق الوطنيّ" في مسائل وفاقيّة الطابع حقّاً، أشرت إلى بعض أساسيّ منها. غير أنّه يتجاوز هذه الوثيقة، التي كانت صدرت قبل ثماني سنوات من تاريخ إعلانه، بمعنى أنّه يستكملها في ما لم تتوقّف عنده كفاية. وفي ما يقدّمه من وعي نقديّ لما لم يطبّق منها، ولما جرى تطبيقه بصورة مجتزأة مشوّهة. غير أنّ الطابع الوفاقيّ الأساس الذي يعلّم به "الارشاد الرسوليّ" فيتمثّل بنظرته التأسيسيّة للوفاق ذاته، وبنظرته الشموليّة له، وفي أبعاده التي تروم بقاء لبنان-العيش المشترك، لما يعنيه بقاؤه هذا بالذات من رجاء جديد للعالم ذاته بأسره كذلك، وليس للبنان وحسب. إنّها نظرة بمثابة رؤيا.

منطلق هذه الرؤيا لفت انتباه اللبنانيين الأصليّ إلى ألاّ ينسوا، وألاّ يغفلوا، (وألاّ يتنكّروا)، مسيحيين ومسلمين، أنّ "جذور لبنان التاريخيّة (إنّما) تتّسم بالطابع الدينيّ". وهي، هذه الجذور الدينيّة، من المكوّنات الأساسيّة "للهويّة اللبنانيّة الوطنيّة والسياسيّة"، كما ذكّر قداسته حرفياً في مقدّمة إرشاده. وليس يعني هذا الانتباه سوى أن يُرَى إلى لبنان بخصوصيّته العريقة. خصوصيّته بالتكوين. ألا وهي هذا العيش المشترك، موهبة لبنان وإبداع بنيه اللبنانيين الذين ارتضوا هذه الصيغة منذ أن راح لبنان يتكوّن على مدى قرون، على أساس مجموعات غير متجانسة دينيّاً، ولا مذهبيّاً ضمن الدين الواحد، وذلك بصورة تلقائيّة، طبيعيّة، غير مفتعلة ولا مقصودة أو مبرمجة خارجيّاً. ولقد تمكّنت هذه العناصر المختلفة من أن تكتشف باكراً جدّاً، وعبر اختبارات التجربة، مضمون ونعمة الغنى القائم في ذلك التنوّع. فارتضت معاً، وبنت معاً،

منذ البدء، صيغة مجتمعيّة فريدة هي صيغة العيش المشترك فيما بينها، على أساس التنوّع وليس الأحاديّة، وقبول الآخر واحترامه، وعلى أساس الحقّ في الاختلاف.

نجاح الصيغة اللبنانيّة في تحقيق العيش المشترك، يعتبرها قداسة الحبر الأعظم في الإرشاد الرسوليّ تجربة رياديّة جديرة بأن تُحتَذى، على صعيد حلّ مسألة الاندماج الوطنيّ بصورة ديموقراطيّة، رغم كلّ المحن والاختبارات التي فرض عليه أن تتعرّض لها. وهذا ما حدا بقداسته إلى أن يخصّ لبنان دون سواه من دول العالم، في سابقة تاريخيّة غير مسبوقة، بالحديث عنه بكونه "رسالة"، وأن يقدّمه وتجربته المجتمعيّة أفقاً مرشداً للمساعي والمحاولات الباحثة عن حلول حقيقيّة قابلة للحياة للمشاكل والنزاعات التي تستثيرها ظاهرة اللاّ تجانس الإتنيّ أو الدينيّ، أو اللغويّ، والتي بدأت تطبع غالبيّة المجتمعات الكبرى في العالم.

حرص قداسته على حماية تجربة لبنان بذاتها، وعلى ما تنطوي عليه من مغزى تاريخيّ النموذج على الصعيد العالميّ، هو ما جعل أوضاع لبنان استثنائيّة الأولويّة لدى الحبر الأعظم. وإنّ معاينته لوقائع هذه الأوضاع بتطوّراتها غير المطمئنة، بل المأساويّة، هي ما حمله على أن يكون "الإرشاد الرسوليّ" دليلاً حيّاً لما يتعيّن أن تكون عليه أسس الوفاق المنشود. فمن دون مصالحة، ومن دون مبادرات وأعمال ملموسة لتخطّي الذات إلى التعاون، ومن دون الصفح والغفران، وتطهير الذاكرة من ضغائن الحرب، ومن دون المشاركة الواجبة وليس المقاطعة على صعيد الحياة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، لا يُبنى وفاق ، ولا يدوم ولا يسلم.

يقول الإرشاد ما حرفيّته: "... لقد انتهت الحرب، ويجب اعتبار المصالحة سبيلاً إلى سلام وطيد يقوم بين جميع اللبنانيين" (ص. ١٥٩). في هذا السياق، يدعو الإرشاد حرفيّاً إلى "مبادرات صفح وتعاون يزداد عمقاً كلّ يوم بين جميع عناصر المجتمع الوطنيّ. وهذه هي الشروط الأساسيّة لبناء ولبقاء "لبنان ديموقراطيّ منفتح على الآخرين، في حوار مع الثقافات والديانات". وكان قداسته قد نوّه بذلك في الرسالة الرسوليّة عام ١٩٨٤ حول الوضع في لبنان، وعاد الإرشاد الرسوليّ وتوقّف عندها في الصفحة ١٥٨.

لكأنّ قداسته، بتركيزه هنا، على رسالة لبنان الديموقراطيّة في الانفتاح والحوار، قد استشرف منذ عشرين سنة معالم "لبنان الرسالة"، في ضوء قراءته الاستشرافيّة لأحوال العالم، وللصراعات والتحوّلات التي تنتاب مسيرته الراهنة. وأبرز ما ينتاب العالم اليوم تنامي، بل تفاقم النزعات التي تضيق ذرعاً بالخصوصيّات والتنوّع، وتسعى إلى السير قسراً ببلدان العالم وشعوبه كافّة،

على طريق "كونيّة" تُزْعَمُ جديدة، وتُؤَسِّسُ على فرض المجانسة والتماثل العقيمين، بديلاً من كونيّة حقّة تقوم على احترام الخصوصيّات وغنى التنوّع. وهو ما بدأ ينذر فعلاً باستيلاد مناخات واستثارة صراعات وحروب محتدمة تُسْتَخْدَمُ فيها اليوم مسألة الهويّات مادّة مشتعلة، تفوق باحتدامها وحرائقها تلك الناجمة عن الايديولوجيّات التي استخدمت من قبل، مادّة مشتعلة مفضّلة في عهود الحرب الباردة. لكنّما الأخطر هنا أن يصار إلى إلباس مسار هذه المجانسة لباس "صدام الحضارات" المزعوم، تمويهاً على حقيقته التي يراد لها أن تكون حروباً دينيّة، وعلى أساس الهويّة الدينيّة.

على صعيد مسألة الهويّة، كانت وثيقة الوفاق الوطنيّ قد أكّدت حرفيّاً أنّ "لبنان عربيّ الهويّة والانتماء". والإرشاد الرسوليّ، من جهته، حسم أمر هذه الحقيقة التي طالما تجادل في أمرها اللبنانيّون. وذلك عندما افتتح عنوانه عن "التضامن مع العالم العربيّ"، بالقول حرفيّاً (ص. ١٤٩ - ١٥٠): "إنّ الكنيسة الكاثوليكيّة منفتحة على الحوار والتعاون مع المسلمين في لبنان. وتريد أن تكون منفتحة على الحوار والتعاون مع مسلمي سائر البلدان العربيّة، ولبنان جزءٌ لا يتجزّأ منها. وفي الواقع إنّ مصيراً واحداً يربط المسيحيين والمسلمين في لبنان وسائر بلدان المنطقة".

وعلى مستوى مسألة انتماء لبنان هذا، فإنّ توجّهات الإرشاد تقدّم تجربة لبنان على هذا الصعيد إسهاماً نوعيّاً، على مستوى الفكر السياسيّ والسوسيولوجيّ. من أبرز خلاصات هذا الإسهام أنّ لبنان لا يسلم بهويّة ذاتيّة محض فكريّة، ولا محض دينيّة، ولا محض جغرافيّة. بل لا يمكن لهذه الهويّة إلاّ أن تقترن دائماً بدور لها في بيئتها العربيّة. وعلى هذا الأساس، يتمّ إنقاذ الهويّة من مجرّد البقاء أسيرة مرجعيّة أيديولوجيّة أو إتنيّة متحجّرة في ماضٍ تليد، لتبعث فيها حيويّة حاضرة راهنة، ولترتسم كذلك أفقاً باتجاه المستقبل.

وهكذا، يتحصّل لدينا هنا مقاربة أخرى للهويّة بما هي سيرورة بتطوّرها، عندما تُرَدُّ بجزء أساسيّ منها إلى دور يلازمها. فالهويّة والدور أمران متلازمان في الكيان اللبنانيّ وفي وجوده واستمراره.

ومن جهة أخرى، فإنّ واحداً أساسيّاً جدّاً من الأبعاد الجوهريّة لدور لبنان الملازم لهويّته، وبحسب ما يذهب إليه الإرشاد، فهو التعمّق في هذا الشرق في حوار الحياة بين المسيحيّة والإسلام، خدمة لتلاقي هاتين الديانتين في العالم كلّه. وعلى هذا، فلبنان الذي كنّا نكتفي

بالاغتباط به "همزة وصل بين الشرق والغرب"، بات علينا جميعاً، بعائلاتنا الروحيّة كافة، أن نوفّر له موجبات بروزه اليوم بكونه "ضرورة للشرق والغرب"، على حدّ قول قداسة الحبر الأعظم في زيارته الرسوليّة التاريخيّة للبنان.

جلّ ما حاولته، أيّها الأصدقاء، أن أظهر بأنّ الإرشاد الرسوليّ، بروحيّته وشموليّته، يظلّ مصدر استلهام، ومرجعيّة لا ينضب معينها، لاغناء "وثيقة الوفاق الوطنيّ" وتطويرها. فإذا كانت وثيقة الوفاق الوطنيّ قد صاغت مبادئها الوفاقيّة باعتبارها إصلاحات سياسيّة وإداريّة محدّدة في الميدان المعيّن، أي إجرائياً إذا جاز التعبير، فإنّ الإرشاد ركّز عنايته كذلك على الأسس الروحيّة والمعنويّة والمجتمعيّة القمينة بإرساء الوفاق الشامل وترسيخه.

هذا الطابع المرجعيّ للإرشاد في هذا الصدد، إنّما يتأسّس كذلك على كونه قد توقّف عند مفهوم الوفاق ودوره الحاسم ليس فقط داخليّاً، بل بما هو ضرورة لبنانيّة من أجل دور أساسيّ له في بيئته العربيّة، وفي إطلاق وتعزيز حوار الحياة الدائم بين المسيحيّة والإسلام في العالم.

وأسمح لنفسي هنا بأن أختم مداخلتي بهذه العبارة التي خاطب بها قداسة الحبر الأعظم جميع اللبنانيين في خاتمة الإرشاد قائلاً في الفقرة ١٢٠:

"أحثّكم، أنتم جميعاً أيّها اللبنانيون، من كلّ الطوائف، على مواجهة هذا التحدّي بنجاح، تحدّي المصالحة والأخوّة، والحريّة والتضامن، الذي هو الشرط الأساسيّ لوجود لبنان ورباط وحدتكم على هذه الأرض التي تحبّون.

"(...) إنّ الوحدة هي مسؤوليّة يتحمّلها كلّ منكم وكلّ جماعة ثقافيّة أو دينيّة. ويجب أن تلهم تصرّفات الجميع في حياة المجتمع. وهكذا، لن يعود أحد يخاف من الآخر؛ بل على العكس، يجب فعل كلّ شيء من أجل أن تُحتَرَمَ المكوّنات (في المجتمع)، وتشارك في الحياة المحليّة والوطنيّة. وهذا يتطلّب جهوداً دؤوبة ومثابرة، والحرص على حوار واثقٍ دائم".

د. محمّد السمّاك
عضو اللجنة الوطنيّة الاسلاميّة المسيحيّة للحوار

حوار العقيدة أم حوار الحياة؟

لا أعرف ما إذا كان قداسة البابا يوحنّا بولس الثاني طرح على نفسه السؤال عمّا إذا كان الحوار مع المسلمين عقيدة أو حياة، عندما قرّر الدعوة إلى عقد السينودس من أجل لبنان، وعندما وجّه الدعوة إلى المسلمين اللبنانيين للمشاركة فيه.

ولا أعرف ما إذا كان غبطة البطريرك مار نصرالله بطرس صفير فكّر بهذا السؤال عندما دعا المسلمين إلى المشاركة في المرحلة الاعداديّة الأولى للسينودس. ولا أعرف ما إذا كان المسلمون ممثّلين بمرجعيّاتهم الدينيّة الثلاث، دار الفتوى والمجلس الاسلاميّ الشيعيّ الأعلى ومشيخة عقل الطائفة الدرزيّة، قد خطر في بالهم هذا السؤال عندما قرّروا تلبية دعوة قداسة البابا إلى السينودس وتلبية دعوة غبطة البطريرك إلى المشاركة في العمل التحضيريّ له.

إلاّ أنّني أعرف جيّداً أنّ هذا السؤال لم يخطر في بال أيّ من سيادة المطران جورج خضر، أو سيادة المطران بشارة الراعي عندما اجتمعنا نحن الثلاثة في مقرّ مطرانيّة الروم الأرثوذكس في برمّانا لصياغة التصوّر الأوّل للجانب الوطنيّ من ورقة العمل المقترحة إلى السينودس.

وأذكر الآن أنّه عندما شرّفني سيادتهما بعد اجتماعين مطوّلين، أن أعدّ النصّ الذي أقرّ في الاجتماع الثالث، لم يخطر هذا السؤال في بال أيّ منّا أيضاً.

وطوال مدّة انعقاد السينودس برئاسة قداسة البابا نفسه لم يتبادر إلى ذهني أو إلى ذهن زميليّ ممثّل المجلس الاسلاميّ الشيعيّ الأعلى وممثّل الطائفة الدرزيّة، أن نتساءل ونحن تحت ظلال الفاتيكان عن الحدود الفاصلة بين العقيدة والحياة في مشاركتنا الحواريّة الوطنيّة مع أصحاب السيادة الكرادلة والبطاركة والمطارنة والآباء الأجلاّء.

وعندما قام قداسة البابا بزيارة لبنان في أيّار ١٩٩٦ لإعلان وثيقة الإرشاد الرسوليّ رجاء جديد من أجل لبنان، شارك المسلمون في استقباله وفي الترحيب به، ولكن لم يطرح أحد منّا على نفسه السؤال: أين تنتهي التصرّفات التي تمليها آداب اللياقة والمجاملة، وأين يبدأ سلوك

الالتزام بالعقيدة؟ أو أين تنتهي حدود حوار الحياة مع الضيف الكبير، وأين تبدأ حدود الحوار الفقهيّ واللاهوتيّ؟

وحتى بعد أن أعلن البابا الوثيقة ورحّب بها اللبنانيّون جميعاً، لم يقتصر الأمر لدينا على مجرّد الاشادة بها، وبصفة خاصّة بالفصل الذي يتعلّق بالعلاقات الإسلاميّة-المسيحيّة، بل ذهبنا إلى حدّ الاعلان عن الالتزام بها. وهنا أيضاً لم ترتفع في أذهاننا أيّ علامة استفهام حول موقع هذا الالتزام بين ضرورات الحياة وثوابت العقيدة.

واليوم في الذكرى السابعة لإعلان هذه الوثيقة المسيحيّة الوطنيّة التاريخيّة، نحيّي بصدق كلّ مسعى يستهدف التأكيد على مواصلة العمل بما ورد فيها من دعوات وتوصيات تؤصّل للحوار الوطنيّ الإسلاميّ-المسيحيّ لتجعل من لبنان ليس مجرّد صيغة فضلى للحياة المشتركة بين أبنائه فحسب، بل قدوة ورسالة إنسانيّة.

ولعلّ من المفيد أن أستعيد أمامكم فقرة ممّا ذكرته أمام مجمع السينودس لعلاقته المباشرة بالسؤال الذي يطرحه عنوان هذه المداخلة. قلتُ يومها:

إنّ حضوري هنا يعكس اهتمامين أساسيّين: الاهتمام الأوّل هو الايمان بوحدانيّة الله، والاهتمام الثاني هو الايمان بوحدة لبنان.

بالنسبة للاهتمام الأوّل، فإنّ الإسلام يعلّمنا بأنّ الدين واحد، وإنّ التشريعات الدينيّة مختلفة. وإنّ الاسلام كدين لم يبدأ مع النبي محمّد عليه السلام، ولكنّه بدأ مع النبي ابراهيم عليه السلام. إنّ سيّدنا محمّد لم يكن المسلم الأوّل ولكنّه كان آخر الانبياء المسلمين. إنّ الإسلام، أي الخضوع للّه، يتضمّن كلّ تلك المسيرة الدينيّة من ابراهيم إلى محمّد عليهما السلام.

من أجل ذلك يشكّل الايمان بالسيّد المسيح عاملاً من عوامل الايمان في العقيدة الإسلاميّة. والقرآن الكريم يقول في سورة الشورى، الآية ١٣٠: "شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرّقوا فيه".

أمّا بالنسبة للاهتمام الثاني فإنّ المقصود هو أنّ اللبنانيين جميعكم يشكّلون شعباً واحداً. وإذا كنّا نتألّف من ثماني عشرة عائلة روحيّة فإنّ ذلك ثروة وغنى في حدّ ذاته. إنّ المحافظة على وحدة وطننا في إطار هذه التعدّديّة الدينيّة هي مسؤوليّة لبنانيّة بقدر ما هي مسؤوليّة إنسانيّة. ولنا وطيد الأمل في أن يشكّل هذا السينودوس قفزة جديدة بعد وثيقة الطائف وعلى قاعدتها باتجاه

ترسيخ الوحدة الوطنيّة في لبنان، وباتجاه تحقيق تفاهم وتعاون إسلاميّ-مسيحيّ أوسع في العالم الإسلاميّ وفي العالم أجمع. ومن أجل بلوغ هذا الهدف النبيل، علينا أن نضخّ مزيداً من الدم في شرايين الحوار الوطنيّ، الحوار الذي يعني البحث عن الحقيقة في وجهة نظر الآخر. سواء كان حوار حياة، بمعنى الاهتمام بالآخر، وتفهّم خلفيّاته والاعتراف بخصوصيّاته المميّزة، ومن ثمّ بناء حياة مشتركة معه على قاعدة التفهّم والاعتراف والاحترام؛

أو سواء كان حوار عمل، بمعنى العمل معاً اجتماعيّاً واقتصاديّاً وثقافيّاً لإرساء علاقات مشتركة على قاعدة المصالح المتداخلة؛

أو حوار نقاش، ليس بهدف توحيد الأديان، بل بهدف جعلها شفّافة أمام الآخرين، وبهدف الكشف عن العوامل المشتركة التي تزخر بها في الأخلاقيّات وحتّى في العقائد. عندما نقول إنّ الحوار الوطنيّ ليس حواراً بين الفقه واللاهوت، فإنّ ذلك لا يعني أبداً أنّه خارج الفقه واللاهوت، أو إنّه يتجاوزهما أو يتناقض معهما. إنّنا على العكس من ذلك نجد في الفقه واللاهوت، أي في العقيدة الإسلاميّة وفي العقيدة المسيحيّة، أسساً وقواعد نستند إليها في إجراء هذا الحوار وتأصيله.

ففي المسيحيّة أشير إلى أمرين فقط من أمور مبدئيّة عدّة. الأمر الأوّل هو ما عبّرت عنه الكنائس الشرقيّة في الرسالة الرعويّة الصادرة عن رؤساء الكنائس في الشرق في شباط ١٩٨٥ وجاء فيها:

"لقد أراد الله لنا أن نكون راسخين في منطقتنا، نشهد بالمحبّة الباذلة وفي الخدمة العامة من غير تمييز. نحن نواجه والمسلمين إخوتنا مصيراً واحداً تشدّنا إليهم روابط التراث والانتماء الوطنيّ الواحد. نحن وإيّاهم في الطاعة لله الواحد، نشترك في القيم الانسانيّة ذات المصدر الواحد كالمودّة والتسامح والمساواة، وهي مدعوّة أن تتجلّى، لا في تعايش أو تجاور فحسب، بل في لقاء إنسانيّ أصيل".

أمّا الأمر الثاني فهو ما ورد في وثيقة الإرشاد الرسوليّ، وقد جاء فيها: "بودّي أن أشدّد، بالنسبة إلى مسيحيي لبنان، على ضرورة المحافظة على علاقاتهم التضامنيّة مع العالم العربيّ وتوطيدها. وأدعوهم إلى اعتبار انضوائهم إلى الثقافة العربيّة، التي أسهموا فيها إسهاماً كبيراً، موقعاً مميّزاً، لكي يقيموا، هم وسائر مسيحيي البلدان العربيّة، حواراً صادقاً وعيمقاً مع المسلمين. إنّ

مسيحيي الشرق الأوسط ومسلميه، وهم يعيشون في المنطة ذاتها، وقد عرفوا في تاريخهم أيّام عزّ وأيّام بؤس، مدعوّون إلى أن يبنوا معاً مستقبل عيش مشترك وتعاون، يهدف إلى تطوير شعوبهم تطويراً إنسانيّاً وأخلاقيّاً، وعلاوة على ذلك قد يساعد الحوار والتعاون بين مسيحيي لبنان ومسلميه على تحقيق الخطوة ذاتها في بلدان أخرى".

أمّا في الإسلام فقد أرسى مجتمع المدينة المنوّرة في عهد النبيّ محمّد (صلّى الله عليه) قاعدة لاقامة نسق تعاونيّ بين المؤمنين من مسلمين وأهل كتاب. فقد أقرّت الوثيقة النبويّة أصحاب العقائد على عقائدهم. قام مجتمع المدينة على قاعدة نشر الدعوة مع احتضان الاختلاف، وليس مع تجاهله ولا مع محاولة إلغائه.

حاور النبيّ نصارى نجران في بيته في المدينة المنوّرة وأحسن وفادتهم. وعندما حان وقت صلاتهم لم يجد النبيّ أيّ غضاضة في دعوتهم، كما تذكر رواياتٌ ثقة، إلى أداء صلاتهم في حرم بيته. إنّ العقيدة، في الإسلام، تستقرّ بالفكر اختياراً ولا تُلصقُ باللسان قهراً وإجباراً. والآية القرآنيّة تقول (لا إكراه في الدين)، (سورة البقرة - الآية ٢٥٦)، وال "لا" هنا نافية وليست ناهية. أي إنّها لا تعني لا تكرهوا الناس في الدين، أي لا تكرهوهم حتى يكونوا مسلمين، ولكنّها تعني لا يكتمل الدين وهو لا يكون أساساً بالإكراه.

على قاعدة هذه السابقة النبويّة في دولة المدينة الأولى، فإنّ الإسلام لا يضيق بتنوّع الانتماء العقديّ، ولا يؤمن بالنقاء العرقيّ (لا فضل لعربيّ على أعجميّ إلاّ بالتقوى). فإذا كان التنوّعُ من طبيعة تكوين المجتمع، فإنّ الحوار هو الطريق الوحيد الذي يؤدّي بالاختيار الحرّ وبالمحبّة إلى الوفاق وإلى التفاهم والوحدة. ذلك أنّ البديل عن الحوار هو القطيعةُ والانكفاءُ على الذات وتطويرُ ثقافة الحذر والشك والعداء للآخر.

هدف الحوار ليس اقناع الآخر بأن يكفّ عن أن يكون نفسه. إنّ الهدف، على العكس من ذلك، هو محاولة اكتشاف الآخر في عمقه لتمكينه من أن يسهم بفكره وبتجربته الخاصّة وبإيمانه في بلورة الحقيقة وتكاملها. ومن ثمّ للعمل معه، وكأنّ العمل له، تحقيقاً لحبّ هو في ذاته أسمى تجلّيات العلاقة مع الآخر.

ولقد أرسى الإسلام قواعد للحوار لعلّ من أبرزها ما ورد في سورة سبأ. كان الرسول محمّد عليه السلام يحاور غير المؤمنين شارحاً ومبيّناً ومبلّغاً. ولكنّهم كانوا يصرّون على أنّ الحقّ إلى

جانبهم. فحسم الحوار معهم على قاعدة النصّ القرآنيّ: (أنا وإيّاكم لعلى هدى أو في ضلال مبين)[1]. لقد وضع الرسول نفسه في مستوى من يحاور تاركاً الحكم لله، وهو أسمى تعبير عن احترام حريّة الآخر في الاختيار، وعن احترام اختياره حتى ولو كان على خطأ. وذهب النبيّ إلى أبعد من ذلك عندما قال القرآن الكريم في الآية التالية مباشرة: (قل لا تُسألون عمّا أجرمنا ولا نسأل عمّا تعملون) فكان من آداب الحوار بل من المبالغة في هذه الآداب أن وصف إيمانه بالحقّ وهو على حقّ بأنّه إجرام (في نظرهم). ووصف اختيارهم للباطل وهم على باطل بأنّه مجرّد عمل. ثمّ ترك الحكم للّه: (قل يجمع بيننا ربّنا، ثمّ يفتح بيننا بالحقّ وهو الفتّاح العليم). إنّ احترام حريّة الاختيار هنا ليس احتراماً للخطأ. فتسفيه وجهة نظر الآخر ومحاولة إسقاطها ليس الهدف الذي لا يكون الحوار مجدياً إلاّ إذا تحقّق. إنّ من أهداف الحوار تعريف الآخر على وجهة نظر لا يعرفها ومحاولة اقناعه بالتي هي أحسن بموقف ينكره أو يتنكّر له. وهو أمر يشكّل في حدّ ذاته أحد أهمّ عناصر الاحتكاك الفكريّ والتكامل الثقافيّ والتدافع الحضاريّ بين الناس. ومن دون ذلك يركد الذهن ويفقد التعطّش إلى المعرفة عودَ الثقاب الذي يلهبه، وتتحوّل مساحات الفكر إلى بحيرات آسنة. وفي ذلك يقول القرآن الكريم: (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض)[2]. إنّ الاختلاف بين الناس وما يشكّل الاختلاف من تدافع هو أحد أهمّ موجبات عدم فساد وفي مجتمع متعدّد الأديان والمذاهب (كالمجتمع اللبنانيّ) يصبح الحوار الدائم المنفتح والمتفتّح ركناً من أركان وحدته واستقراره. فالحوار لا يكون إلاّ مع الآخر، وإلاّ يصبح حواراً مع الذات. والآخر لا يكون إلاّ مختلفاً وإلاّ تنتفي الحاجة إليه. لذلك، فإنّ الركيزة الأولى للحوار الوطنيّ هي القبول بالتعدّد وبالاختلاف معاً. يشكّل هذا القبول ميزة من ميزات الفقه الإسلاميّ.

إنّ في ذلك حقيقة من حقائق تكويننا المجتمعيّ وصورة واقعيّة عن حياتنا التي يجب أن يقوم حوارنا على أساسها. ولا يتناقض ذلك أبداً مع العقيدة. ففي القرآن الكريم آية في سورة هود (الآية ١١٨) تبدو وكأنّها تصف حالنا في لبنان. تقول الآية الكريمة (ولو شاء ربّك لجعل الناس أمّة واحدة ولا يزالون مختلفين).

١- سورة سبأ، الآية ٢٤.

٢- سورة البقرة، الآية ٢٥١.

القاضي عبّاس الحلبي
عضو اللجنة الوطنيّة الإسلاميّة المسيحيّة للحوار
رئيس الفريق العربيّ للحوار الإسلاميّ المسيحيّ

لا بدّ لي من أن أوجّه الشكر لجامعة سيّدة اللويزة وإلى اللجنة البطريركيّة لتطبيق الإرشاد الرسوليّ لتنظيم هذه الحلقة الدراسيّة حول "الشأن الوطنيّ في الإرشاد الرسوليّ". حسناً فعلتم، أيّها الأخوة، وقد بدا لنا ونحن من الذين شاركوا في إجتماعات السينودوس من أجل لبنان الذي أفضى إلى إصدار الإرشاد الرسوليّ، وهو صادر عن أعلى سلطة كنسيّة كاثوليكيّة، أنّكم لم تولوا هذا الانجاز الحضاريّ الكبير الأهميّة التي يستحقّ تعزيزاً للحضور المسيحيّ في هذا الشرق، الذي نحرص عليه كبير الحرص وتعميقاً للعيش المشترك. فإذا بكم تستعيدون هذه الوثيقة وتخصّصون لها الحلقة الدراسيّة كمحطّة في سياق وضع نصوص الإرشاد موضع التطبيق. واسمحوا لي وقد تعوّدت على رحابة صدركم، ومن موقع الإخلاص والمواطنيّة، وبدافع الحرص والمحبّة، أن أتساءل هل قدر اللبنانيين هو في إتقان تفويت الفرص أو دغدغة الفرص الضائعة.

اطّلعت على برنامج الحلقة، واستوقفني موضوع الجلسة المقبلة، وهو حول "من وثيقة الوفاق الوطنيّ إلى الارشاد الرسوليّ إلى اليوم"، وتمنيّت لو تتاح لي فرصة الحديث ضمن نطاق هذه الجلسة لأقول إنّ اللبنانيين قد فوّتوا فرصة توصّلهم إلى إنجازين كبيرين بعد توقّف القتال، هما: وثيقة الوفاق الوطنيّ ووثيقة الإرشاد الرسوليّ، اللتين لو قدّر للّبنانيين أن يطبقّوا مضمونهما، لكان لبنان قد وجد حلولاً للكثير من مشاكله المستعصية التي كانت سبباً في نزاعات مسلّحة عبر تاريخهم المشترك الطويل.

أمّا وإنّني مدعوّ للحديث عن الحوار وغايته، فتراني متردّداً في خوض هذه المغامرة بعد أن أصبحت عبارة "الحوار" ملتبسة ومفرغة من المضمون بعد أن تداولها السياسيّون بشكل مفرط أفرغ الحوار من معناه. وكما أنّ وثيقة الوفاق الوطنيّ قد شوّهت في التطبيق بعد أربع عشرة سنة من إقرارها، كذلك فإنّ الإرشاد الرسوليّ قد أهمل من قبل من بيدهم الحلّ والربط.

الأخوة والأخوات،

الحوار هو قيمة مطلقة بذاته ومكسبٌ من مكتسبات الثقافة المعاصرة، وغايته هي معرفة الذات والآخر على قاعدة الاعتراف به وقبوله كما هو، واحترام حقّ الاختلاف كقيمة إنسانيّة وكحقّ أساسيّ. والحوار المقصود هو كلّ تعارف وتواصل وفهم وتفاهم متبادل مبنيّ على قواعد الحقيقة والحريّة والعدالة. ورد في الإرشاد الرسوليّ "أنّ حواراً حقيقياً بين مؤمني الأديان التوحيديّة الكبرى يرتكز على الاحترام المتبادل، والعمل معاً على حفظ العدالة الاجتماعيّة والقيم الأخلاقيّة والسلام والحريّة وتنميتها لجميع الناس" (ص ١٤٥ الفصل الخامس). وهذا يتطلّب قبل كلّ شيء "توبة القلب والنضال في سبيل العدالة في المحبّة والأخوّة". (ص ١٤٥-١٤٦). إنّها دعوة إلى الصدق مع الذات ومع الآخر، ولا يمكن اختصار الحوار بحسن المعاشرة والتكاذب في التعاطي والقول الحسن وحتى التسامح والسطحيّة في التعارف والتقارب، بل هو كما جاء في الإرشاد الرسوليّ حوار "يراعي مشاعر الأفراد والجماعات المختلفة، سبيلاً لا بدّ منه للعيش المشترك وبناء المجتمع" (ص ١٤٧- الحوار الإسلاميّ المسيحيّ).

يهالنا واقع الحال في لبنان ومدى التناقض لما يجري فيه عملياً مع ما هو منصوص عنه في الإرشاد الرسوليّ لجهة سوء إدارة شؤون الحكم. ويستوقفني في هذا المقام ما ورد في الفقرة الثانية من الفصل الخامس من الإرشاد الرسوليّ تحت عنوان العيش المشترك (ص ١٤٨-١٤٩). وسأحاول في هذه العجالة، وإن استهلكت كلّ الوقت المخصّص لي، إظهار مأساة الواقع الراهن إزاء ما هو منصوص عليه في هذه الفقرة.

وبالفعل،

على نقيض "تكثيف التعاون بين المسيحيين والمسلمين في كلّ المجالات الممكنة" نعيش مزيداً من الانقسام في كلّ المجالات المتاحة، وعلى نقيض "بروح التجرّد" فالسمة الغالبة هي بمزيد من العصبيّة والتعصّب. وعوض أن يكون "من أجل الصالح العام" فإنّه من أجل المصالح الخاصّة الطائفيّة والشخصيّة. وعوض "ليس من أجل مصلحة أشخاص معيّنين" إنّ كلّ ما يجري هو لمصلحة بعض الأشخاص المعدودين. وبدل "أو من أجل مصلحة طائفة خاصّة" فإنّ الهمّ هو تكريس مصالح بعض الأشخاص المختصرين لطوائفهم. وعوض "أو أملاً بالحصول على مزيد من النفوذ والسلطة في المجتمع" فإنّ الهدف هو تحقيق المزيد من النفوذ والسلطة والمال في المجتمع. وبدل أن يكون "اعتبارهم المشترك للحياة الأخلاقية" هو التوق إلى مستقبل

أفضل يجعلهم مسؤولين معاً عن بناء المجتمع الحاضر وعالم الغد وذلك بحفاظهم على القيم الأخلاقيّة والعدالة الاجتماعيّة والسلام والحريّة ودفاعهم عن الحياة والعيلة، والعمل على رفع شأنها"، فقد دأب هؤلاء على التخلّي عن القيم الأخلاقيّة والتوق إلى زمن الحرب لاستعادة تملّكهم لأرواح الناس وممتلكاتهم ممّا يجعلهم مساهمين في بشركة يتقاسمون فيها الحصص لتكريس التفرقة وإطاحة حقوق الناس والتوتير بغية استمرار السيطرة والتعرّض للحريّات والاقتصاص من الأحرار وتشتيت العائلات والحطّ من قدر الكرامات.

ومن شأن العمل المشترك كما ورد في الإرشاد "أن يعيد إلى جميع اللبنانيين الثقة بإخوتهم وبالمستقبل لأنّه يحملهم على الانفتاح على أفضل ما في الحداثة". يا للهول! لأنّ الممارسات الجارية تنزع الثقة من اللبنانيين وتحملهم إمّا على الهجرة وإمّا على السكوت والاستسلام ممّا يعيدهم إلى الوراء في وقت سقطت فيها كلّ الحواجز والأوهام ولم يتّعظوا برؤية تمثال صدّام يُداس بالأقدام.

ولولا أصالة الشعب اللبنانيّ الذي وعى غنى تنوّعه وتعدّده واختلافه، ولولا تراث الحرّية الذي تربّى عليه وتأصّل فيه، ولولا عمل بعض أصحاب النوايا الطيّبة والارادات الخيّرة التي توجّه إليهم الإرشاد الرسوليّ، لكانت الصورة على مزيد من السوء.

في الإرشاد دعوة إلى أن لا يكون الحوار الإسلاميّ المسيحيّ حواراً بين "مثقّفين فقط"، فهو يهدف كما ورد فيه "أوّلاً إلى تشجيع العيش معاً... في روح من الانفتاح والتعاون... ليتمكّن كلّ منهم من الشعور بالرضى باعتماده حريّة الخيارات التي يمليها ضميره القويم" ص ١٤٩.

أمّا التعارف بين اللبنانيين فهو الذي يجعلهم قابلين "للتعدّديّة" التي توفّر بحسب الإرشاد "لإقامة حوار حقيقيّ" ص ١٤٩، على قاعدة احترام الخصوصيّات.

هذه الكلمة العزيزة على قلب بني معروف الذين يتشاركون مع اللبنانيين عامّة ومع إخواننا المسيحيين خاصّة، حياة مشتركة، بعيدة في التاريخ، قريبة في الجغرافيا، حميمة في العادات والتقاليد، مماثلة في المخاوف والهواجس، هذا وسط جوّ عام يبعد تدريجيّاً عن ثقافة الحوار ويقترب أكثر فأكثر من صراع الأصوليّات التي ترفض الآخر ولا ترى الحقيقة إلاّ في خطابها ونبذ الرأي الآخر، وتخلط، وهذا هو الأخطر، بين المقدّس والبشريّ بحيث يصعب وضع خطّ فاصل للاجتهادات الشخصيّة مع الأحكام الالهيّة.

وهنا لا بدّ لي من الاشارة إلى أنّ مطالبتنا شركاءنا لا تقتصر فقط على شريحة واحدة من اللبنانيين، بل إنّ هذه الدعوة موجّهة إلى مجموع الشعب اللبنانيّ وإلى حكّامه، ذلك أنّ الشأن الوطنيّ غير مقتصر فقط على فئة منهم، وهذه الفئة قد سعت عن طريق السينودس والإرشاد الرسوليّ إلى تجديد خطابها الوطنيّ وفيه دعوة للمصالحة مع الذات ومع الآخر، وخلق ديناميكيّة، رأينا أجمل تعبير عنها في خطاب بعض رؤساء الكنائس المسيحيّة لا سيّما المارونيّة منها، بينما وبكلّ أسف تقبع فئات أخرى في جمود تامّ وكأنّها لا تكترث للتطوّرات والزلازل التي ضربت منطقتنا ولبنان.

وإذا كان المسلمون لم يقوموا لتاريخه بالدور المطلوب منهم بما يكفي سياسيّاً وفكريّاً واجتماعيّاً، فإنّ الواجب يقضي على السلطات الرسميّة المبادرة إلى القيام بما يمليه عليها الواجب لجهة الاستفادة من دروس الحرب، والتطلّع نحو المستقبل بتفاؤل على قاعدة المصالحة والغفران. وهي أمور ركّز عليها الإرشاد الرسوليّ الموجّه ليس فقط للمسيحيين، بل لجميع ذوي الارادات الطيّبة.

المصالحة تفترض فريقين معبّر عن أحدهما بالصوت العالي الداعي لحفظ السيادة والاستقلال والقرار الحرّ وحفظ العيش المشترك، بينما الآخر وإنْ هو مؤيّد لهذه التوجّهات فإنّ نبرته الخافتة تشغل بال المخلصين وتنشئ فئتين من المواطنين يبدو معهما الواقع الراهن غير عاكس للمكتسبات التاريخيّة وللشراكة في المواطنيّة التي حقّقها الشعب اللبنانيّ على مرّ الزمن.

فعن أيّ حوار نتحدّث إذاً؟

ولعلّني أشارك في الدعوة لإعادة الاعتبار إلى مفهوم الحوار الوطنيّ ودعوة السياسيين إلى ذلك، وأكثرهم يرتكبون، تحت عنوان الحوار، أفظع الأعمال، التي تقطع كلّ اتصال في الممارسة، كما وإعادة الاعتبار إلى مفهوم السلم الأهليّ بمفهوم الإرشاد الرسوليّ كعنصر أساسيّ من عناصر الحوار الأخويّ وليس وسيلة للقمع وفرض الرأي الأحاديّ المتسلّط. ذلك أنّ الحوار هو السبيل الوحيد الذي يقود إلى مصالحة نهائيّة بين جميع اللبنانيين. والمصالحة كما يقول الإرشاد، هي نقطة انطلاق الرجاء لمستقبل جديد للبنان (ص ١٥٩). فإذ تخلّف الحكّام عن القيام بهذا الدور، فلعلّ في تبديلهم تحسّن الأحكام.

المحور الرابع

من وثيقة الوفاق الوطنيّ
إلى الإرشاد الرسوليّ إلى اليوم

جورج افرام

هل طبّقت وثيقة الوفاق الوطنيّ؟ **ألبير منصور**

أين نحن اليوم من وثيقة الوفاق الوطنيّ ومن الارشاد: **رباب الصدر**



النائب جورج افرام

يُسعِدني أن أترأس، مكان الصديق والوطني الكبير الأستاذ فؤاد بطرس، هذه الجلسة، وموضوعها "من وثقة الوفاق الوطنيّ إلى الإرشاد الرسوليّ إلى اليوم"، يشارك فيها كلّ من معالي الدكتور ألبير منصور والسيّدة رباب الصدر.

والدكتور منصور من البارزين في حياتنا البرلمانيّة، ومن كبار المساهمين في وضع الوثيقة وفي طليعة المدافعين عنها والمعترضين على الخلل في تطبيقها.

أمّا السيّدة الصدر، فتحمل إلينا عبقاً من روحيّة الإمام المُغيّب وإنسانيّته ووطنيّته. وهي السيّدة الملتزمة في العمق بمصير لبنان الرسالة في إنسانه وكيانه.

وإنّني أرجو أن تكون كلمتي في مقاربتي لموضوع الحلقة، توطئة لما سيتناوله المشاركان بإسهاب وتفصيل.

أيّها السيّدات والسادة،

من وثيقة الوفاق الوطنيّ إلى الإرشاد الرسوليّ سبعة أعوام، ومن الإرشاد الرسوليّ إلى اليوم سبعة أعوام. فماذا سنكون عليه بعد سبعة أعوام من اليوم؟

فالوثيقة ميثاق وطنيّ برعاية عربيّة ودوليّة، والإرشاد الرسوليّ رسالة روحيّة بعناية بابويّة. الأولى يسّرت الخروج من الحرب وأطلقت المسار لبناء الدولة، والثاني مهّد لدخول السلام إلى قلب الإنسان.

والوثيقة هي في جوهرها وثيقة تأسيسيّة بالنسبة إلى الدولة اللبنانيّة. وهي بهذا المعنى نصّ فوق - دستوريّ (Supra-constitutionnel)، لأنّ تعديل الدستور تمّ على أساسها. وإنّ إشارة مجلس الأمن الدوليّ إليها خمس مرّات في قراراته وبياناته، هي دلالة على أهميّتها الاستثنائيّة في حياة الوطن والمواطنين.

ثمّ على أثر الصراعات التي شهدتها الساحة المسيحيّة، من حيث قبول هذه الوثيقة أو رفضها، وما تبع ذلك من أوضاع مأساويّة، عُقِد سينودس أسقفيّ من أجل لبنان، توجّه قداسة البابا يوحنّا بولس الثاني بإرشاد رسوليّ هو فعلاً "رجاء جديد للبنان"، لأنّه شكّل العمق الروحيّ

لوفاق اللبنانيين، من خلال التوجُّه إلى كلّ إنسان في لبنان، بغضّ النظر عن دينه وطائفته ومذهبه ولونه وفئته الاجتماعيّة. فالإرشاد لم ينبذ، لم يعزل، لم يستنسب، وتعاليمه أسّست للمصالحة مع الذات ولقيام شرعة العيش المشترك المنشودة.

أيّها السيّدات والسادة،

نحن أمام نصّين مرجعيّين في تاريخنا الحديث: الوثيقة والإرشاد، نعمة تُنير طريق خلاصنا الوطنيّ، وتُعزّز من روحيّة ميثاقنا، مُرتكز وحدتنا الوطنيّة، في ظلّ ما نشهده اليوم من إجماع اللبنانيين على نهائيّة الوطني اللبنانيّ العربيّ.

ففي الوثيقة منفذٌ خلاصيّ للبنان، بعد تمزُّقه الوطنيّ، وفي الإرشاد هداية له، لتجدُّده الروحيّ. والجامع للاثنين هو العيش المشترك. وصاحب الغبطة البطريرك صفير ساهرٌ ويعمل على صحّة تطبيق الوثيقة روحاً ونصّاً، وعلى تعميم تعاليم الإرشاد وتنفيذها. وما الحدث التاريخيّ المتمثّل في المجمع البطريركيّ المارونيّ، إلاّ الدليل الساطع على ذلك.

أيّها السيّدات والسادة،

أمّا اليوم، فلنعترف بأنّ ممارساتنا السياسيّة كان لها أسوأ الأثر على الوثيقة، وولّدت مناخاً عامّاً مسموماً بالأنانيّات والابتعاد عن التعقُّل والانغماس في الفساد الماديّ والأخلاقيّ والوطنيّ. فقد اهتزّت ثقة المواطنين بالدولة، إذ يرَونها بعيدة عن قضاياهم اليوميّة والمصيريّة، فيما هم ينتظرون أجوبة على حاضرهم ومستقبلهم، والقلق يساورهم أمام التغيّرات المحيطة بهم.

فأين لبنان من أحداث الشرق الأوسط ومن التقدُّم العالميّ؟

وهل يعود رائد التغيير والنهضة في عالمنا العربيّ؟

وهل يستطيع اللبنانيّون حماية صيغة عيشهم المشترك، إذا سقط الاعتدال والتسامح والسلام في المنطقة؟

لكن هناك إيجابيّات عدّة تحقّقت خلال الأعوام الأربعة عشر من عمر الوثيقة الوفاقيّة، من استقرار أمنيّ، وتحرير للجنوب، وانطلاق لورشة الإنماء والإعمار وعودة للبنان إلى الإطلالة العربيّة والدوليّة.

أيّها السيّدات والسادة،

لنعترف أيضاً بأنّنا لا نزال نستزيد من الوصف والتحليل، فيما المطلوب المزيد من الفكر الواقعيّ العمليّ الذي يضع حلولاً، ورجالٌ قادة وطنيّون ينخرطون في تنفيذها.

وما أحوجنا إلى آباء مؤسّسين يبلورون شرعة العيش المشترك فلسفة حياة نؤمن بها نهج خلاص وطنيّ، ونحياها خياراً واعياً في حياتنا اليوميّة وفي تنشئة أولادنا، ممّا يدفع في تطوير مجتمعنا الطوائفيّ إلى مجتمع وطنيّ ديمقراطيّ، يتغلّب فيه الفكر الوطنيّ على الطائفيّة والمذهبيّة.

إنّ أمام الديمقراطيّة في لبنان فرصاً مواتية لتستعيد حيويّتها وتقدّمها، تستنهض المتنوّرين المناضلين المؤمنين بها، لقيام الدولة القادرة على التخفيف من هجرة الكفايات، والتي تُثمّن الوقت، وتنبذ آفة إضاعة الفرص في المحاصصة والمجابهات، على حساب الصالح العام والخدمة العامة.

وإنّ التغيُّرات العالميّة المتسارعة، تقدّم لنا مجالات كبرى للإفادة من خبرات المنظّمات والمؤسّسات الدوليّة وتمويلها ومساهماتها الأخرى في تطوير مؤسّسات الحكم الديمقراطيّ في لبنان وتوفير مسارات الحداثة لمجتمعه.

أيّها السيّدات والسادة،

من أقوال غبطة البطريرك صفير:

إنّ لبنان بمسيحييه ومسلميه، وليس لفئة من دون أخرى.

إنّ العيش المشترك من مميّزات لبنان، وهو مُبرِّر وجوده كرسالة.

يزدان لبنان بأنّ فيه طوائف عدّة مُنسجمة مُتعاونة. فهذه هي قوّة لبنان بوجود طوائف عدّة متعاونة متضامنة.

ما كانت الكنيسة إلاّ حارسة للضمير الوطنيّ الجماعيّ، وضامنة له وللثقافة اللبنانيّة.

وللإمام الصدر كلام في هذا الاتجاه، يقول: "إنّ لبنان المستقبل يحتاج إلى فترة تجميد الصراعات السياسيّة حتى لو كانت أساسيّة، لأنّ المستقبل يشهد ولادة لبنان من جديد".

ويضيف: "إنّ لبنان، بواقعه البشريّ، مدعوّ إلى أداء دور حضاريّ في العالم، من خلال مستوى التعايش. وهذا الدور لا يمكن تأديته إلاّ بوجود العدل وتكافؤ الفرص بين أبناء الشعب، والرؤية الواسعة لدى الحكّام".

أيّها السيّدات والسادة،

إنّ الإرشاد الرسوليّ أعطى اللبنانيين قوّة دفعٍ ليعزّزوا حياتهم المشتركة حسب مقتضى خصوصيّتهم، تحت سقف القيم الجامعة والمشتركة بين المسيحيّة والإسلام. وإذا كانت الوثيقة تحوّلت دستوراً، فالإرشاد أصبح مرجعاً.

إنّ ثقتي بلبنان لكبيرة، على رغم سمات المرحلة القاتمة التي نمرّ بها. فهذا البلد الذي تحرّرت أرضه وخرج موحّداً بعد حرب دامت نحو عقدَين، وغيّر مخططات إقليميّة ودوليّة ضدّه، قادر على مواجهة التحدّيات، وباقٍ على موعدٍ مع الازدهار والتقدُّم. تعدُّديّته ضمان ديمقراطيّته ووحدته، والحريّات جوهر وجوده.

وإنّها لمبادرة كريمة من جانب اللجنة البطريركيّة لتطبيق الإرشاد الرسوليّ في الدعوة إلى هذه الحلقة الدراسيّة وحسن اختيارها صرحاً جامعياً هو معقلٌ للعقل والمعرفة والحريّة. فتحية إلى جامعة سيّدة اللويزة بما لها من تراث وطنيّ وروحيّ ظلّت أمينة له منذ زمن المجمع اللبنانيّ في العام ١٧٣٦.

د. ألبير منصور
وزير سابق

هل طبّقت وثيقة الوفاق الوطنيّ؟

قد يكون من المفيد التذكير السريع بمحتويات وثيقة الوفاق الأساسيّة وإسقاط السؤال على كلّ منها حتى نبيّن إن كانت قد طبّقت أم لا. وإذ لا مفاجأة ولا اكتشافات في الأمر أسارع للقول إنّ الوثيقة لم تطبق لا نصّاً ولا روحاً.

وثيقة الوفاق معادلة من ثلاثة أسس: الأساس الأوّل تعديلات توازن واتزان في النظام السياسيّ، يقابلها في الأساس الثاني استعادة السيادة على كامل أرض الوطن بقوى الدولة الذاتية، مع حل الميليشيات وانسحاب للقوّات السوريّة وفق أصول محدّدة، ويرافق الأساسين الأوّلين أساس ثالث قوامه تنفيذ القرار ٤٢٥ بجميع الوسائل المتاحة والعودة حصراً إلى اتفاق الهدنة.

تمّت التعديلات الدستوريّة المطلوبة أوّلاً وفقاً لما هو مقرّر في الأساس الأوّل وفي المهل المحدّدة. فأرست في النصوص حكم مشاركة عبر مؤسّسة مجلس الوزراء، وألغت أسس ما أسمي بالهيمنة الفئويّة، ونقلت السلطة الإجرائيّة إلى مجلس الوزراء مجتمعاً على أن يجسّد مجلس الوزراء هذا حكم مشاركة فعليّة.

ورسمت هذه التعديلات لرئيس الجمهوريّة دور **الحكم والحكيم** الساهر على تطبيق الدستور وتطبيق أسس ومبادئ الوفاق الوطنيّ، وبخاصة السهر على تأمين المشاركة في الحكم ومنع الهيمنة الفئويّة والطائفيّة والتحضير لتجاوز الطائفيّة باتجاه المواطنة، ودور **ضابط التوازن والفصل والتعاون بين السلطات**، وأعطي لممارسة هذا الدور الصلاحيّات التي اعتبرناها كافية. ومن أهمّ الصلاحيّات التي أعطيت له للقيام بالدور المطلوب لجهة تأمين المشاركة ومنع الهيمنة، صلاحيّة تأليف مجلس الوزراء إذ يستحيل على رئيس الحكومة تأليف حكومة بدون موافقته، كما أعطي لجهة ضبط الفصل والتعاون والتوازن بين السلطات صلاحيّة ردّ قرارات مجلس الوزراء وترؤسه حين يشاء ووضع أيّ بند يشاء على جدول أعماله،

وصلاحيّة ردّ القوانين وتوجيه رسائل علنيّة إلى المجلس النيابيّ وطلب حلّه في بعض الحالات. كما أبقيت له صلاحيّة إصدار جميع القوانين والمراسيم وصلاحيّة إصدار العفو الخاص ومنح الأوسمة.

ورسمت كذلك التعديلات الدستوريّة لمجلس الوزراء دوره في تولّي السلطة الإجرائيّة مجتمعاً، وحدّدت صلاحيّاته وصلاحيّات ومهام ومسؤوليّات كلّ من رئيس الوزراء والوزراء. فحوّلت الوزير من رئيس إدارة يتمتّع بصلاحيّات ويتحمّل مسؤوليّات في نظام برلمانيّ عاديّ كسائر الأنظمة البرلمانيّة في العالم الديموقراطيّ، حوّلته إلى شريك حكم في نظام برلمانيّ ذي خصوصيّة جوهريّة قوامها المناصفة الطائفيّة والعدالة النسبيّة بين الطوائف، على أن يعبّر عن هذه الخصوصيّة تعبيراً سياسيّاً يتجه إلى تجاوز الطائفيّة باتجاه الوطنيّة. إنّ حكم المشاركة الذي رمت وثيقة الوفاق الوطنيّ إلى إرسائه يتأمن بصورة أساسيّة بواسطة الوزير عبر تمثيله السياسيّ وموقعه السياسيّ. لذا يعتبر تعيين الوزراء الأخصائيين وغير السياسيين والوزراء الخبراء بدعة في النظام اللبنانيّ ما بعد الطائف، من حيث خصوصيّته الرامية إلى تأمين المشاركة في الحكم عبر الوزراء وتمثيلهم السياسيّ. والبدعة هذه اعتمدت لحظة أحكم التسلّط سيطرته وقرّر التوقّف عن تنفيذ وثيقة الوفاق والانتقال من صيغة حكم المشاركة إلى التسلّط عبر صيغة حكم الترويكا. أمّا رئيس الوزراء فله صفتان فهو رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحكومة. فمن حيث هو رئيس مجلس الوزراء فهو يعدّ جدول أعمال هذا المجلس بعلم رئيس الجمهوريّة ويرأس جلساته، غير أنّه في مسار عمل المجلس وزير كسائر الوزراء يدير الجلسة ليس إلاّ. أمّا بصفته رئيس حكومة فيتمتّع بصلاحيّات حدّدها الدستور، أهمّها صلاحيّة التوجيه العام والنطق باسم الحكومة وذهاب الحكومة باستقالته.

توقّف عمليّاً تنفيذ اتفاق الطائف عند إقرار التعديلات الدستوريّة هذه، والتي طبّقت بشكل مشوه. وأمّا الإصلاحات السياسيّة الأخرى التي نصّت عليها الوثيقة فلم تنفّذ. وأمّا الأسس الأخرى التي وضعتها الوثيقة في معادلة الإصلاحات السياسيّة فأغفلت، وغالبها لم ينفّذ، وما نفّذ منها تم خارج إطار الوثيقة نصّاً وروحاً.

أقرّت التعديلات الدستوريّة، غير أنّ المعنيين بالتنفيذ لم يأبهوا للنصوص ولا للوفاق الوطنيّ ولا لمستقبل الدولة ومصالحها، فانصرفوا منذ تمكّنوا من التسلّط على الحكم، أي منذ انقلاب أيّار ١٩٩٢ والانتخابات النيابيّة المقاطعة والمزوّرة التي تلته وثبّتته، إلى الاهتمام عرضاً

بالمصلحة العامّة والشأن العام من خلال اهتمامهم أساساً بمصالحهم وشؤونهم الخاصّة. فتوزّعوا مواقع التسلّط ووزّعوا المنافع على هذه المواقع وتجاهلوا وثيقة الوفاق الوطنيّ والوفاق الوطنيّ فلم يبقوا في الممارسة لا على وثيقة ولا على وفاق. فراوحت العلاقات في ما بين السلطات من التواطؤ على اقتسام مغانم الحكم إلى التناحر المستدعي للاحتكام الدائم إلى السوريين. فضاعت معالم الحكم من **فصل وتعاون وتوازن بين السلطات** وتحوّلت عبر التواطؤ إلى توزيع منافع، أسمي الترويكا، وعبر التناحر إلى تعطيل آليّة الحكم وشلّها. وقد أدّى التواطؤ في ما أدّى إلى اقتسام إدارات الدولة فأضحت أشلاء موزّعة: لرئيس الحكومة الدائم وزارات وإدارات ومصالح عامّة وموظّفين، ولرئيس المجلس الدائم وزارات وإدارات ومصالح عامة وموظّفون، يدينون لهما بالولاء الشخصيّ والحزبيّ والطائفيّ المباشر ويلبّون عملياً أوامرهما، فانعدم الولاء للدولة وغابت فكرة الدولة بصورة شبه كليّة عند الممارسة العمليّة، ولم يبق منها إلاّ نذر قليل لم يستملك ولم يستتبع بعد من قبل الهيمنة الطائفيّة والمذهبيّة والحزبيّة.

أمّا الإصلاحات الأخرى التي نصّت عليها الوثيقة فأهمل بعضها كليّاً والبعض الآخر عمل عكسه. **اللامركزيّة الإداريّة** وإعادة تقسيم المناطق أهمل، ومواكبة **تجاوز الطائفيّة** أهمل وتسمية الهيئة المكلّفة الإشراف على تجاوز الطائفيّة التدريجيّ والمدروس أهمل. أمّا **قانون الجنسيّة** الجديد فلم يوضع، وتمّ التجنيس بصورة عشوائيّة لم يعرف لها مثيل لا من حيث خفّة اتخاذ القرار ولا من حيث انعدام الإحساس بالمسؤوليّة الوطنيّة عند اتخاذه. أمّا **قوانين الانتخاب** فأتت مناقضة للأسس التي وضعتها وثيقة الوفاق، فبدل تأمين العيش المشترك رُتّبت الدوائر الانتخابيّة وقواعد التمثيل بحيث مكّنت الأحزاب الطائفيّة والمذهبيّة ذات الأصول المليشيويّة ومافيا المال من السيطرة والهيمنة واستتباع ممثّلين طوائفها والطوائف الأخرى فسعّرت الشعور الطائفيّ والمذهبيّ وباتت تهدّد العيش المشترك بالإنهيار بعد أن هدمت المشاركة من أساسها. ومع عودة الهيمنة الطائفيّة من باب استتباع مؤسّسات الدولة وإداراتها وكبار وموظّفيها ومن باب قوانين الانتخاب، غاب التمثيل الشعبيّ الصحيح وأضحت العمليّة الانتخابيّة أقرب إلى التعيين بواسطة ما أسمي بالمحادل والبوسطات، أي بواسطة تحميل مرشّحين لا وجود شعبياً لهم على ظهر الأحزاب الطائفيّة والمذهبيّة ومافيا المال وتسميتهم نوّاباً.

أمّا الأسس التي عادلت الإصلاحات وشكّلت معها وحدة متكاملة مترابطة وهي استعادة سيادة الدولة واستقلالها واستعادة استقلاليّة قرارها وبسط سيادة الدولة بقواها الذاتيّة على كامل أرض الوطن وتحرير الأرض والعودة إلى اتفاق الهدنة، فلم يؤخذ بها بالرغم من أنّها دوّنت في اتفاقات ومعاهدات هي في العرف القانونيّ توازي أو تكاد، من حيث الأسبقيّة والأهميّة القانونيّة، الدستور نفسه. إنّ نص وثيقة الوفاق الوطنيّ المتعلّق بانسحاب القوّات السوريّة إلى خطوط محدّدة وضرورة عقد اتفاق بين الحكومتين اللبنانيّة والسوريّة على حجم هذه القوّات ودورها وعلاقتها باللبنانيين ومدّة بقائها في لبنان، شكّل المادّة الرابعة من معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق المعقودة بين البلدين ومعلوم أنّ المعاهدات الدولية تأتي في ترتيب الأولويّات القانونيّة بموازاة الدساتير. كما وأنّ المعاهدة هذه تعتبر المجسّد القانونيّ للوثيقة في ما يتعلّق بأساس المعادلة الثاني. أساس استعادة السيادة، تماماً كما جسّدت التعديلات الدستوريّة الأساس الأوّل أيّ الإصلاحات السياسيّة. لقد تمّ عمليّاً تجاهل المعاهدة وأضحت العلاقات اللبنانيّة السوريّة خارجة عن أيّ وضع قانونيّ شرعيّ. ومعلوم أنّ سكوت الحكومات عن الأمر الواقع لا يعطي شرعيّة لهذا الأمر الواقع، وكلام رئيس الحكومة المكرّر حول الوجود السوريّ الضروريّ والموقّت، كلام لا معنى قانونيّاً له. والإغفال لم يطل فقط الوجود العسكريّ وضرورة شرعنته وتنظيمه باتفاق بين الحكومتين بل طال أيضاً مؤسّسات التعاون التي رسمتها المعاهدة وضرورة حصر العلاقات بها ومن خلالها، أي مؤسّسة المجلس الأعلى وهيئة التنسيق الحكومية التابعة لها والمنبثقة عنها.

ثمّ إنّ الوثيقة وضعت العودة إلى اتفاق الهدنة شرطاً أساسيّاً لنهاية التحرير، لا لرغبة في وقف الصراع مع إسرائيل بل لتجنّب الاعتراف بها وانتظار ظروف أفضل لمعاودة الصراع معها. الوثيقة تفرض العودة إلى اتفاق الهدنة الذي يُبقى على حال الحرب مع إسرائيل دون حرب ويجنّب لبنان الاعتراف بدولة دينيّة عنصريّة على حدوده كما وبدولة مغتصبة للأرض العربيّة أي يجنّب لبنان الإعتراف بصهيونيّة هذه الدولة وبإسرائيليّتها بانتظار تحسّن ظروف الصراع معها، كما وأنّه يمكّن الدولة اللبنانيّة من بسط سيادتها بقواها الذاتية على كامل أرض الوطن حتى الحدود الدوليّة.

لقد بدأ الخلل الفعليّ في تنفيذ وثيقة الوفاق منذ ضياع السنة الأولى في معالجة الرفض الداخليّ وبالتالي الاضطرار إلى استعمال القوّة لحسم هذا الرفض ممّا أفسح في المجال لتبدّل الظروف

وبالتالي لتدمير موازين القوى التي كانت تضمن تنفيذ الوثيقة نصّاً وروحاً، توازنان أساسيّان في القوى كانا يضمنان تنفيذ الإتفاق: توازن قوى داخليّ قوامه الجيش اللبنانيّ وميليشيا القوّات اللبنانيّة من جهة والجيش السوريّ والمليشيات المتحالفة معه من جهة ثانية، وتوازن قوى عربيّة مدعومة دوليّاً قوامه السعوديّة ودول الخليج ودول المغرب (المغرب والجزائر) ومعهم العرب الآخرون المدعومون من الدول الكبرى جميعها من جهة، وسوريا من جهة أخرى. حدثان أساسيّان نتجا عن التأخير في تنفيذ الاتّفاق بسبب إعاقة الرّفض الداخليّة أدّيا إلى تدمير توازنات القوى هذه الحامية للوثيقة: حرب الإلغاء التي دمّرت الجيش اللبنانيّ والميلشيا المتحالفة معه لمصلحة الجيش السوريّ والمليشيات المتحالفة معه، وحرب الخليج التي دمرت ميزان القوى العربيّ لمصلحة استفراد سوريا بالشأن اللبنانيّ وانكفاء العرب الآخرين إلى مشاكلهم الخاصة. نتج عن تدمير موازين القوى هذا الإنقلاب الذي رُتّب في أيّار ١٩٩٢، والانتخابات المقاطعة والمزوّرة التي تلته في صيف ١٩٩٢، وبالتالي العزوف النهائيّ عن تنفيذ وثيقة الوفاق واستبدالها عمليّاً بالواقع المرير الذي نعيش.

هذا هو الواقع الفعليّ لما آلت إليه وثيقة الوفاق الوطنيّ. فهي معلّقة التنفيذ عمليّاً في جميع بنودها باستثناء ما تمّ تحقيقه في مرحاة التنفيذ الأولى من تعديلات دستوريّة شوّه التطبيق العمليّ مضمونها. وأمّا سائر الأمور الأخرى فغير منفّذة وما يزعم تنفيذه يطبّق بشكل مشوه ومغاير لمضمون الوثيقة نصّاً وروحاً.

السيّدة رباب الصدر

في موكب الرجاء

الرجاءُ عدَّتنا الناهضة بنا كلّما حلكَ ليل، وليس أشدّ حلكة مثلُ أيّامنا هذه على جميع المستويات الفرديّة والعامّة، فشكراً للّجنة البطريركيّة لتطبيق الإرشاد الرسوليّ إذ تُشرِكُ مؤسّسات الإمام الصدر في موكب الرجاءِ، وهي تعيش الشوق إليه وطنياً وذاتياً، فاسمحوا لي أن تكون توجّهات الإمام السيّد موسى الصدر وأحاديثُهُ التي بنينا عليها بحيثُ فتّحت قلوبَنا لتستقبل قطراتِ الخيرِ المتساقطة ندىً سماوياً، ملامسة روح ما بين الميثاق الوطنيّ والإرشاد الرسوليّ بتقديمِ بعض قواعدَ كانت فعلاً يومياً في حركة الإمام الصدر مطابقة لبعض القواعد الرئيسيّة في الإرشاد الرسوليّ.

المنهجيّة التربويّة التي قدَّمها لنا الإمام الصدر، قائمةٌ على ثوابتَ عقائديّة منها: وحدةُ الكونِ، ووحدةٌ في جوهر الرسالات السماويّة وأهدافها بما رسَمهُ لنا القرآنُ الكريمُ في القول: (قد جاءكم من اللهِ نورٌ وكتاب مبين* يهدي به من اتّبع رضوانَه سبلَ السلام ويخرجهم من الظلماتِ إلى النورِ بإذنهِ ويهديهم إلى صراط مستقيم) (المائدة ١٥ - ١٦).

هذه مراحل الإنسان الذي يبغي الكمالَ، تبدأ بالاهتداء إلى سبل السلام حيث يصبحُ قادراً على الخروج من الظلمات إلى النور، ومنها تكون مشاهدة الصراطِ المستقيم اعتماداً على ما في الكتاب من قواعد وقوانين تفتحُ أمامَ الإنسان إمكاناتِ التأملِ والتفكرِ اللذين كشفهما نور الحقيقة أو العلم، وفي (الإيمان قوامُ الأمور التي تُرجى، وبرهان الحقائقِ التي لا ترى) (الإرشاد ص ٤٢)

السلامُ هو الحقيقةُ التي تجعلُ الانسانَ متصالحاً مع نفسه ليكون متصالحاً مع الناس والموجودات، منسجماً مع الكون بما فيه من دقةٍ وتنظيمٍ وترابطٍ مع مختلف عناصره.

والتسارع المذهلُ الذي حطّم المسافاتِ بين حواضر العالم الأرضي وربطه بعالم الكواكبِ والفضاءِ يفرضُ على الإنسان أن يكون أكثر قرباً ذهنياً لفكرة التوحّد المؤدّي بالإنسان إلى ازدياد

في كشف أسرار الكون وازدياد قدرات التطوير في الحياة، مع ما في هذا التطوير من نموّ عقليّ ورقيّ علميّ ورفاه، على أن تكون هذه القدرات محكومة بمنظومة أخلاقيّة ومترافقة مع التقدّم التقنّي حتّى لا يتحوّل الإنسان، بما يمثّل من مليارات البشر إلى أدوات مخبريّة، تبدّل سيّد الأرض بسيّد السماء فتتبدّل الحرب بالسلام و(السلام أساس لكلّ عمل إصلاحيّ، ولكلّ فكر سليم، فالنفس الحاقدة لا تقبل التقدّم والكمال، والمجتمع المتناقض المتفتّح من الداخل لا يصلح لتنمية بذور التقدّم) (مؤتمر ١ ص ٢٥٧). ولذلك فهو الذي يخرجنا من الظلمات بمختلف أنواعها، من الجهل والمرض والتأخّر والظلم والفقر، إلى النور بجميع إشعاعاته من علم وصحّة وتقدّم وعدل وكفاية) إذ (السلام الدائم المبنيّ بكلّ صبر وأناة بإمكانه أن يكون الينبوع الحقيقيّ للإنماء والعدالة) (رجاء جديد للبنان ص /١٥٥) ويأخذ بنا إلى (الصراط الذي هو أقرب وأدقّ طرق الكمال وأكثر انسجاماً مع الوجود، ففي هذا الصراط تتجنّد طاقات الفرد والجماعة دون أن تهدر من الفرد أو الجماعة أيّة طاقة) (مؤتمر ١ ص ٢٥٧) وندرك هذه الأبعاد من كلمة: (إنّ ربّي على صراط مستقيم) من أسس الصراط المستقيم التي تستفيدُ من بعض ما قاله الإمام السيّد موسى الصدر وما يناسب لقاءنا هذا، بناء منطلقاته ومواقفه في علاقاته مع ربّه من خلال علاقته بالناس، من خلال القرآن الكريم والتعاليم الدينيّة، فمن الآية الكريمة: (آمن الرسول بما أُنزل إليه من ربّه والمؤمنون كلّ آمن باللّه وملائكته وكتبه ورسله لا نفرّق بين أحد من رسله) (البقرة ٢٨٥) فيبيّن لنا أنّ القرآن الكريم كثيراً ما يحاول أن يقف عند الأنبياء السابقين، ويؤكّد أنّ الإيمان بمحمّد صلّى اللّه عليه وآله وحده لا يكفي، وأنّ المسلم يجب أن يؤمن أيضاً بجميع الأنبياء السابقين) (مؤتمر ١ /١٦١) وعليه يبني أنّ (المقصود من محاولة ربط إيمان النبي والمؤمنين، الإنسان ضمن خطّ مستمرّ لا يشعر بالغربة) (مؤتمر ١ /٢٦١) تجعله في فعل دائم وفي إبداع دائم، وكأنّ اللّه سبحانه قد أوجد جبهة من الأنبياء بما تحمل من رسائله المتتالية إلى البشر على أجيال متعاقبة، بحيثُ لم يخلِ الأرض من قائم بأمور الدين، حتى إذا انقطعت الرسالات كان الالهيّون حملة علوم الأنبياء والرسل يتابعون السير في طريق الأنبياء والرسل إن كانوا من العلماء ورثة الأنبياء أو كانوا ممّن اتحدوا فيما بينهم ومع اللّه (الإرشاد ص ٣٦) دون أن يكون لأيّ منهم أن يخرج عن الخط المرسوم للإنسان بأن يرتقي بنفسه بلوغاً إلى مرتبة خلافة اللّه في الأرض على صعيد القيادة العامة وقد استخلفهم اللّه لتطوير الحياة حسب التعبير القرآنيّ، وجاءنا الحبر الأعظم لتتهادى أقواله الجبال والوهاد: (ولقد حوّلت عطيّة الروح القدس التلاميذ إلى مرسلين) (إرشاد ٣٥). وعلى الأمّة، اتّباعاً للقيادة

المرسلة أو القيادة العالمة بالأمور العامة والمنتهجة خطّ الرسالة، أن نستجيب لإشارات الطريق دون وحشة في المسير لقلّة أهل الحقّ (لا تستوحشوا في طريق الهدى لقلّة أهله) (الإمام علي (ع)) فإن من استمعوا إلى وعد الله بـ (أنّ الأرض يرثها عبادي الصالحون) (الأنبياء ١٠٥) يدركون أبعاد هذا الوعد ومقتضياته ومتوجّباته والمعوّقات في سبيله. وهذا الوعد هو تراث البشريّة جمعاء. ولذلك نقرأه في الإرشاد بصيغة فيها الدلالة الواضحة لذاك الإدراك وفيها من اليقين: (إذ كنّا أبناء الله فنحن ورثة، ورثة الله وشركاء المسيح) (الإرشاد ص ٣٦). فهذه الشراكة للمسيح فيها كلّ مقوّمات العمل بلوغاً لحقّ الوراثة، وبالخصوص ونحن نقرأ تعريفاً متدرّجاً يمنح الحقّ لمن يحيط بدرجاته أن يكون مؤهّلاً للارتقاء إلى الدرجة الأرفع التي تمنح حقّ الوراثة. والتعريف ثلاثيّ المرتكزات:

١- الإيمان هو قوام الأمور التي ترجى وبرهان الحقائق التي لا ترى..

٢- الرجاء وهو الجواب عن التوق إلى السعادة الذي وضعه الله في قلب كلّ إنسان.

٣- المحبّة هي التي تمدّ الرجاء بما لها من حيويّة. (الإرشاد ص ٤٢) وإذا تأمّلنا بعمق في مدلولات هذا الثلاثيّ نجده لا يخرج في جوهره عمّا في الإسلام من ثلاثيّ: اليقين والايمان والعمل الصالح.

هذه الملتقيات وسواها من الجوانب الفكريّة والأخلاقيّة وما في وجوب الإيمان بجميع رسل الله والكتب المنزلة عليهم والتسمية الإلهيّة بأنّنا نتبع ملّة إبراهيم إلى جانب الاعتراف المعلن في النصوص وفي القول بأنّ ما بعد إبراهيم هو دين إبراهيم، كلّ هذا يجعلنا بأن نصدّق على ما أورده الإمام الصدر من تشكيل إلهيّ لجبهة الأنبياء، بقوله: (اجتمعنا من أجل الإنسان الذي كانت من أجله الأديان، وكانت واحدة آنذاك يبشّر بعضها ببعض، ويصدق أحدهما الآخر، فأخرج الله الناس بها من الظلمات إلى النور بعد أن أنقذهم بها من الخلافات الكثيرة الساحقة المفرّقة، علّمهم السلوك في سبيل السلام) (مؤتمر ١/٢٦٣)

ويقول: (لذلك فجبهة أنبياء الله واحدة وكلّ منهم يصدق بما جاء به سابقه ويبشّر الذي يأتي بعده، هذه الجبهة التي تدعو إلى إطاعة إرادة الله لأجل كمال البشر وإسعادهم في مختلف جوانب وجودهم، ولكلّ أفراد البشريّة وبدون تمييز) (مؤتمر ١/٢٦٦).

ولهذه الدواعي كان الطرح بإيجاد جبهة من المؤمنين، جبهة تجمع ما تفرّق باعتبار أنّ في (الدين محاولة لصنع الإنسان من جديد) (مؤتمر ١/٢٦٥) والوضع الاجتماعيّ العام يحتاج إلى صيغة مختلفة لها إمكانيّة التبديل والتمييز بين الخبيث والطيب، وفي الدين إمكانات التغيير الجذريّ، إذ يجعل في الإنسان المؤمن خفقة الإيمان بالله التي تجمعه مع كلّ مؤمن حيثما يكون على ما في النور السماويّ من هدى ورحمة وتبرز إنسانيّته بالإيمان (الذي يجعل الإنسان لا يرتاح أمام عذاب المعذّبين) (مؤتمر ١/ ٢٦٣) والعذاب هو كلّ ما يوقعه الظلم ومنه الحاجات الحيويّة اليوميّة، ولذلك يتبع الإمام الصدر بإضافة الحديث الشريف (ما آمن بالله واليوم الآخر من بات شبعاناً وجاره جائع)، فالإيمان بالله لا يجتمع مع إهمال حاجات الناس، وبهذا المعنى نفهم ما ورد في الإرشاد: (ثمّ عرفناه عند كسر الخبز، إذ إنّه يكسر الخبز ويوزّعه للمشاركة). فاللّه سبحانه يقسم الأرزاق ليكون بين الناس تبادل في المنافع وتداول في ما أوجد الله من حاجات كانت للرفاه وليس للاحتكار الذي يجعل بين الناس فوارق فيما أنعم الله على عباده، وإلاّ فارق من كانوا سبباً في احتكار الخبز دون المشاركة وفي الحديث القدسيّ (تجدني عند المنكسرة قلوبهم).

الوطن هو خبزنا الذي أنعم الله به علينا، علينا بأجمعنا، ولنا بأجمعنا أرضه وسماؤه، هواؤه وماؤه، جنوبه وشماله، جبله وساحله، وقد اقتسم لهذا الوطن طوائف ومذاهب. وبما اقتسم لكلّ منّا نتعرّف عليه سبحانه ونصل إليه. والوطن هو الأولى بأن يكون أبناؤه صفّاً مرصوصاً لردّ أيّ غائلة دون تمايز في مذاهب أو طوائف، وكما قال الإمام الصدر (لا تقوم حياة للمجتمع إلاّ بالتفاعل، فيه تقوى الأوطان. إنّ الخطر ليس في تعدّد الطوائف. ولكن، إذا ما تحوّل التعدّد إلى سلبيّة فهذا كارثة للوطن) (منبر ومحراب ٢٢٩). وقد اعتبر أنّ من يظنّ أنّ وجود الطوائف المختلفة في لبنان وتنظيم شؤونها من أسباب ضعف الإحساس الوطنيّ والقوميّ فقد ينظر إلى هذين الأمرين من خلال زاوية ضيّقة، بل الطوائف المختلفة والمنظّمة منطلقات للتعاون ونوافذ حضاريّة على مكاسب لمليارات من البشر في هذا العصر وفي العصور الماضية) (منبر ومحراب ٢٣٩) بهذه الروح جاء في الإرشاد الرسوليّ (ص ١٤): إنّ طريقة عيش التراث الكنسيّ وما فيه من تنوّع، لا ينظر إليه دائماً على أنّها عنصر إيجابيّ، ولربّما أثار هذا التنوّع مشاعر حذر بين الكنائس المحليّة إلى حدّ أنّه صار حاجزاً حقيقيّاً عن طريق التفاهم والتعاون.

إن كان عليّ في نهاية مداخلتي أن أختم باقتراح، فلست أجد سوى أن أستعيد قولاً للإمام السيّد موسى الصدر وآخر لقداسة الحبر الأعظم البابا يوحنّا بولس الثاني، ومنهما يرتسم توجّه نسير عليه في لبنان:

قال الإمام الصدر يوماً، وقد حدّد الأفكار والألوان والتوجّهات القائمة والمطروحة في لبنان: لكنّ الشرط الأساسيّ لكي نتمكّن من أن نجمع هذه الأفكار والألوان والتجارب ونجعلها منطلقات للتعاون، الشرط الأساسيّ وجود الاحترام المتبادل بين أبناء هذا البلد، وهذا ليس شيئاً جديداً في لبنان، والبلد الذي لا يتمتّع بمثل هذا، فستبرز فيه نعرات محليّة، إقليميّة، عائليّة، أو وسائل أخرى ممكن للجاهل أن يستغلّها فيكون انفصال وعزل وتناحر. (منبر ومحراب ٢٠٤).

ويقول قداسة الحبر الأعظم: يقيم أيضاً في لبنان مسيحيّون من كنائس وجماعات كنسيّة أخرى. والقسم الآخر الهامّ من السكّان يتكوّن من مسلمين ودروز، هذه الجماعات المختلفة هي بالنسبة إلى هذا البلد ثروة وفرادة وعقبة في آن، غير أنّ إحياء لبنان بالنسبة إلى جميع سكّان هذه الأرض إنّما هو مهمّة مشتركة (الإرشاد ص ٤).

ويقول قداسته في موقع آخر: فمن حقّ كلّ فرد أن يحترم مسيرته الروحيّة الخاصّة، ولكن على الجميع أيضاً أن يدخلوا طريق الحوار مع إخوتهم. فالمواهب المودعة لدى البعض يجب أن تبذل في خدمة المجتمع بالتماس مشترك للحقيقة في المحبّة (الإرشاد ٦٩) الاحترام المتبادل والمهمّة المشتركة والتماس مشترك للحقيقة في المحبّة، هذه المعاني تحتاج إلى ثقافة يتشكّل عليها الذهن العام. يرى الإمام الصدر أنّ هذا يأتي عن طريق التربية الدينيّة المنفتحة الواعية في جميع الأوساط، في جميع المؤسّسات، في جميع المدارس، في الجامعات حتى، بالشكل السليم، يعني بتكوين مناخ طاهر ملائم لهذا الشيء حتى نتمكّن من تكوين شبابنا والاستفادة من طاقاتهم في المستقبل (منبر ومحراب ٢٠٩).

وحسبنا هذه النماذج لاستيحائها والخروج منها بمناهج مشتركة في التخطيط والإدارة والتنفيذ ليصاغ لبنان الجديد.

المحور الخامس

التضامن مع العالم العربيّ

التضامن مع العالم العربيّ: **المطران بشاره الراعي**

المصير الواحد: **سمير فرنجيه**

التراث الثقافيّ المشترك: **منح الصلح**

الترقّي الانسانيّ: **فاديا كيوان**



التضامن مع العالم العربيّ

ركائز ثلاث يقوم عليها "التضامن مع العالم العربيّ" الذي يدعو إليه الإرشاد الرسوليّ "رجاء جديد للبنان": المصير الواحد، التراث الثقافيّ المشترك، الترقّي الإنسانيّ" (الفقرة ٩٣).

"المصير الواحد" يتوسّع فيه الأستاذ سمير فرنجيه،

و"التراث الثقافيّ المشترك" يتناوله الأستاذ منح الصلح،

و"الترقّي الإنسانيّ" تعرضه الدكتورة فاديا كيوان.

نقرأ في الفقرة ٩٣ من الإرشاد الرسوليّ:

- إنّ **مصيراً واحداً** يربط المسيحيين والمسلمين في لبنان وسائر بلدان المنطقة.
- وإنّ **تراثاً ثقافياً مشتركاً** يحمل الطابع الذي رفدته به الحضارات المختلفة التي تعاقبت على أرض لبنان، وهو طابع دينيّ وغير دينيّ.
- وإن **الترقّي الانسانيّ** هو الهدف المنشود من الدعوة الموجّهة إلى مسيحيي لبنان ومسلميه، وإلى مسيحيي الشرق الأوسط ومسلميه، ليبنوا معاً مستقبلَ عيشٍ مشتركٍ وتعاوناً. غير أنّ الخطوة الأولى نحو هذا الهدف تبقى مسؤوليّة المسيحيين والمسلمين في لبنان.

المصير الواحد هو أن يظلّ لبنان "أرضاً نموذجيّة يعمل فيها أناس متباينون ثقافياً ودينياً إلى العيش معاً، وبناء وطن الحوار والتعاون، والاسهام في خير الجميع (فقرة ١١٩).

أمّا **التراث الثقافيّ المشترك** فهو ثقافة الأرض اللبنانيّة الغنيّة بالتقاليد الدينيّة المتعدّدة، وبالحضارة العربيّة، وبارث الديموقراطيّة التوافقيّة والحريّات العامّة والحوار الوطنيّ المميّز بحوار الحياة وحوار الثقافات والأديان والمنظّم دستورياً. هذا التراث الثقافيّ المشترك، يقول عنه الارشاد الرسولي إنّه ثروة وفرادة وعقبة" (فقرة ١). "الثروة" نثمّرها، و"الفرادة" هويّة نحافظ عليها ونربّي، و"العقبة" تحدٍّ نرفعه كلّ يوم فنتجاوز هذه العقبة في الممارسة اليوميّة.

وأمّا **الترقيّ الإنسانيّ** فهو ترقّي الانسان اللبنانيّ خاصّة والعربيّ عامّة، من أجل ترقّي المجتمع اللبنانيّ والمجتمع العربيّ، في زمن الحداثة والعولمة، لكي تتخذ بلدان العالم العربيّ دورها المناسب والبنّاء في أسرة دوليّة أكثر إنسانيّة وعدالة وتضامناً وسلاماً.

المحامي سمير فرنجيه

الشأن الوطنيّ في الإرشاد الرسوليّ
التضامن مع العالم العربيّ: المصير الواحد

ركّزت بعض التعليقات السياسيّة، لحظة صدور الإرشاد الرسوليّ في العام ١٩٩٧، على أنّ أهمّ ما تضمّنه هذا النص هو تأكيد الحبر الأعظم على عروبة المسيحيين اللبنانيين والطلب منهم التضامن مع العالم العربيّ. فكادت هذه القراءة الاختزاليّة للإرشاد، بغية استخدامه في السجالات الداخليّة، أن تغيّب مضمون النص في بعده العربيّ.

في حقيقة الأمر، لم يتطرّق الإرشاد الرسوليّ إلى السجالات القديمة، خاصّة أنّ مسألة عروبة لبنان لم تعد مادّة خلاف بين اللبنانيين بعد أن ربط اتفاق الطائف بين المطلبين اللذين شكّلا الأساس في السجال بين المسيحيين والمسلمين منذ قيام لبنان الكبير، وهما مطلب نهائيّة الكيان ومطلب الانتماء العربيّ للبنان. فاتفاق الطائف وضع حدّاً لهذا السجال، معتبراً أنّ الانتماء الوطنيّ والانتماء العربيّ لا يتعارضان لأنّ مجال تعبير كلّ منهما يختلف عن الآخر. فالانتماءان ليسا من طبيعة واحدة، وبينهما مسافة شبيهة بالمسافة التي تفصل بين كلّ واحد منهما والانتماء الطائفيّ. فالفعل السياسيّ ينبع حصراً من دائرة الانتماء الوطنيّ حيث لكلّ اللبنانيين، بوصفهم مواطنين، مساهمة متساوية في إقراره، وذلك عبر مؤسّساتهم الدستوريّة. غير أنّ هذا الفعل السياسيّ لا ينبع من معطيات مجرّدة. ففي عمليّة إقراره، تدخل عوامل متعدّدة، منها ما له علاقة بالتكوين الثقافيّ للّبنانيين. والعروبة هي جزء مهمّ من هذا التكوين.

انطلق الإرشاد من واقع انتماء لبنان العربيّ - "لبنان جزء لا يتجزّأ من سائر البلدان العربيّة" - ليؤكّد، في السياق نفسه، أنّ هذا الانتماء لا يقوم على أساس المطابقة الكاملة في التاريخ، إنّما ينطلق من مشروع مشترك للحاضر والمستقبل، قائم على "وحدة المصير بين المسيحيين والمسلمين في لبنان وسائر بلدان المنطقة". ويرى الإرشاد أنّه ينبغي عدم إخضاع هذا المصير المشترك لمنطق الفرض والاستتباع، بل يجب تحديد مضامينه وأهدافه عبر "حوار صادق

وعميق مع المسلمين" من أجل بناء "مستقبل عيش مشترك وتعاون" يهدف إلى الوصول إلى "تطوير إنسانيّ وأخلاقيّ".

فالعروبة في نص الإرشاد هي عروبة حضاريّة ترتكز على "الثقافة العربيّة" التي "أسهم المسيحيّون فيها إسهاماً كبيراً"، من أجل البحث عن مستقبل أفضل لشعوب المنطقة. وهذا المستقبل هو اليوم قيد البحث بعد سقوط نظام البعث في العراق. وقد بدأت المجتمعات العربيّة تشهد تحرّكات في كلّ الاتجاهات بهدف الخروج من حالة الجمود القاتلة التي هيمنت على الوضع العربيّ منذ سنوات طويلة وأدّت فيما أدّت إليه إلى وضع العرب على هامش المتغيّرات التي بدّلت وجه العالم في نهاية القرن الماضي.

ومساهمة اللبنانيين في مجال البحث عن عالم عربيّ أفضل تنطلق أساساً من إعادة احياء تجربتهم التاريخيّة، التي أخذت حيّزاً كبيراً في نص الارشاد، وصولاً إلى تجديد مفهوم العروبة.

فالعروبة التي نريد لا تمتّ بصلة إلى منطق "التعريب" الذي ساد السجال الداخليّ والسجال مع سوريا. فالتعريب مشروع يقوم على مبدأ الاستتباع والإلغاء، أكانت دوافعه طائفيّة داخليّة أو "قوميّة" عربيّة. فالدوافع الطائفيّة التي حكمت السجال بين المسيحيين والمسلمين - فريق يحتكر الوطنيّة اللبنانيّة في مواجهة فريق آخر ينادي بالقوميّة العربيّة -، هذه الدوافع زالت بعدما تحقّقت مشاركة الطوائف بالتساوي في السلطة. فأمكن الفصل بين الوطنيّة اللبنانيّة التي أصبحت تعني كلّ اللبنانيين دون تمييز، والعروبة التي أقرّ بها الجميع باعتبارها مكوّناً أساسيّاً من مكوّنات الشخصيّة اللبنانيّة. ولم يعد جائزاً الحديث عن طوائف لبنانيّة وأخرى غير لبنانيّة كما كان يحصل قبل الحرب. كذلك لم يعد مقبولاً الكلام اليوم عن طوائف عربيّة وأخرى غير عربيّة، كما يفعل كلّ من يريد ممارسة سياسة الاقصاء بحقّ فريق من اللبنانيين.

لكنّ التعريب في بعده القوميّ لا يزال يتحكّم بعلاقة لبنان بسوريا. فلا يوجد بعد إقرار فعليّ من قبل سوريا بعروبة لبنان ككيان نهائيّ. ولا يزال هناك من يرى إلى اللبنانيين جزءاً من نسيج المجتمع العربيّ، لا يمتلكون أيّ خصوصيّات تسوّغ وجودهم في كيان خاص، بل إنّ الاستعمار هو الذي سلخهم من مجتمعهم الكبير. وبحسب غلاة هذا الرأي، ينبغي اعتبار الدولة في لبنان دولة موقّتة في انتظار تحقيق الوحدة المنشودة وإقامة الدولة العربيّة الواحدة. وينتج عن هذه النظرة المشوّهة لطبيعة الكيان اللبنانيّ أمور عديدة منها:

"عدم الاعتراف بشرعيّة الدولة ورفض الإقرار بحقّها في ممارسة سلطتها على أراضيها.

"اعتبار التجربة اللبنانيّة تجربة مزيّفة والطعن بكلّ انجازاتها على كلّ المستويات:

"عدم الإقرار فعلاً بهويّة لبنان العربيّة والتعامل معه بمقاييس تختلف عن تلك التي تعتمد في التعامل بين الدول العربيّة الأخرى.

إنّ نظرة كهذه مستمدّة من فكر إيديولوجيّ قديم فشل في مشروعه لتطوير العالم العربيّ، في حين شكّل لبنان في فترات الاستبداد والتخلّف التي عرفها العرب في تاريخهم الحديث مثالاً شبه فريد لامكان التزاوج بين العروبة وقيم الحريّة والتقدّم. فلولا مساهمة اللبنانيين لكانت العروبة أضحت اليوم مرادفة للتخلّف الاجتماعيّ والثقافيّ والاقتصاديّ والسياسيّ. ولا بدّ لنا في هذا المجال من التذكير بأنّ التجربة اللبنانيّة قبل الحرب كانت من أهمّ الظواهر الايجابيّة الغنيّة بالمدلولات والباعثة على الآمال في إمكان إحداث التطوّر المنشود، إذ نادراً ما استطاع مجتمع من مجتمعات العالم الثالث تحقيق ما حقّقه المجتمع اللبنانيّ من ازدهار اقتصاديّ وتقدّم ثقافيّ ونهضة تعليميّة وتطوير للحريّات الشخصيّة والسياسيّة، وذلك رغم الثغرات العديدة التي كانت تعتري نظامه السياسيّ والتي ساهمت مساهمة أساسيّة في إضعاف مناعته في وجه الأخطار الخارجيّة.

لقد بات العالم العربيّ اليوم أكثر إدراكاً لأهميّة التجربة اللبنانيّة باعتبارها نموذجاً ملائماً مع واقع التنوّع والتعدّد الذي يسود عالمنا والذي يحتاج إلى قدرة مميّزة على إدارة الاختلاف ولجم مصادر العنف. فاستعادة معنى لبنان ومعنى تجربته التاريخيّة لا يؤمّن ضماناً لمستقبل اللبنانيين فحسب، بل يشكّل خدمة لمحيطهم القريب والبعيد ويساعد العرب على تجاوز هذه المرحلة الخطرة المسكونة بأشباح الحروب الأهليّة.

إنّ الانتهاء من منطق التعريب هو الذي يفسح في المجال أمام تجديد مفهوم العروبة باعتبارها رابطة حضاريّة تقوم على الاعتراف بالتعدّد والانفتاح على العالم في إطار الاحترام المتبادل. وأعتقد أنّ الوقت قد حان لإعادة بناء علاقات لبنان مع محيطه القريب والبعيد على هذه الأسس. إنّ هذا التصحيح هو حاجة لبنانيّة، ولكنّه هو أيضاً - اليوم وقبل فوات الأوان - حاجة سوريّة.

منح الصلح

التراث الثقافيّ المشترك

من أهمّ ما أتى به الإرشاد الرسوليّ، في ما يكشف حذراً ذاتياً لديه، من التوجّهات الصهيونيّة أو الغلوّ المحليّ المغامر دعوته الموجّهة إلى المسيحيّ اللبنانيّ بالتجذّر في اللبنانيّة الشموليّة والعروبة الشموليّة والعالميّة، وذلك لتجاوز مصيدة العصبيّات إلى رافعة الثقافات. فالعصبيّات لا تصنع دولة أو وطناً أو تراثاً أو حتى طوائف ذات حقّ بالزهو بذاتها. ولو عمدنا إلى إحصاء السنوات التي قضاها اللبنانيّون من عمر لبنان المستقلّ، والسلطة فيه غائبة والقوانين معطّلة وأبناء الوطن بين مشرّق ومغرّب، لهالتنا النسبة من عمر لبنان المستقلّ التي اضطربت فيها أحواله.

أصالة وحداثة، تجذّر في الذات الوطنيّة والعربيّة والشرقيّة ورهان هو الأشدّ ضرورةً وإلحاحاً على روح الثقافة الحر صاحب القدرة وحده على صنع الوحدة في الترقّي لوطن كان حجم استقراره ودوره في منطقته من حجم عقلانيّة أبنائه وحبّهم للتفتّح والتقدّم.

ذلك هو مثال لبنان الإرشاد الرسوليّ، والذي في ضمير غالبيّة المخلصين الواعين من أبنائه مسلمين ومسيحيين، لبنان الثقافات لا لبنان العصبيّات؛ فالثقافات تعمّر شرط أن تخلص لقيمها، فيما العصبيّات تدمّر ولو أخلصت لأوهامها. الثقافات تجهد وتعاني لتعي وتبني. أمّا العصبيّات فتتفانى حتّى يفني بعضها بعضاً، أو تتعقّل مرحلياً لتعود فتتصارع.

إنّ الإنعزال العصبويّ مرض يتميّز كما رأينا في الكثير من أطواره وتشكيلاته السياسيّة والاجتماعيّة بالتطرّف والانتقال من النقيض إلى النقيض. أمّا الاستقلال القريب من الإنعزال لفظاً والبعيد عنه معنى فعافية للقريب والبعيد وأهل للعالمين وجار، كما يقول سعيد عقل.

في مشاورات تأسيس جامعة الدول العربيّة التي جرت في القاهرة أواسط الأربعينات بين مندوبي بعض الدول العربيّة، وكانوا إذ ذاك سبعة، سأل واحدهم وقد أنهوا وضع نصوص ميثاقها: الآن لننظر قليلاً إلى المستقبل ولنحاول مبدئياً وضع بعض المقاييس التي تدلّنا ونحن في

سيرورتنا المقبلة ما إذا كنّا نسير في الطريق السليم أم لا. فاتفق الحاضرون على أنّ هناك مقياسين حاسمين: فلسطين هل تبقى عربيّة، والميثاق الوطنيّ اللبنانيّ لعام ١٩٤٣ هل ينجح؟

من ذلك الوقت إذن وإلى هذا الحد، كان التخوّف من العصبيّات عندنا وعند غيرنا أن تهزم خيارات العقل.

كلّنا شاهد على شاشات التلفزيون إن لم يكن عياناً أثناء زيارة البابا إلى لبنان، تلك الواقعة اللافتة: جمهور من الطلاّب اللبنانيين المحتشدين في ساحة أمام دير، يهتفون لقداسة البابا بالانكليزيّة والفرنسيّة، وهو يقول بلهجة ألم غاضبة وإلى جانبه بطرك لبنان العظيم: اهتفوا بلغتكم، اهتفوا بلغتكم.

خشي قداسته، وهو البولونيّ الآتي من وطن شديد التعلّق بتراثه والعارف فعل اللغة الأم في تماسك شعب ووحدته، خشي أن تكون العصبيّات في لبنان، وهي الداء، قد أكلت أيضاً أبرز ظاهرة توحيديّة فيه وهي اللغة القوميّة. فكانت صيحته: لغتكم لغتكم.

لعبت الظاهرة الثقافيّة بالمعنى الواسع للكلمة دوراً في قيام لبنان وما تزال. كان عليه أن يكافح نزعة التغريب بالتجذّر، وكان عليه أن لا يقبل التشريق على علاّته. كانت العصبيّة تحاول دائماً أن تعمي فريقاً من أهل لبنان لتلحقه بهذا أو ذاك، أمّا الثقافة فكانت تقدّم له بوصلة لمعرفة الطريق.

إلى لبنان الوطن والذات والثقافات خروجاً من لبنان العصبيّات، دعا الإرشاد الرسوليّ اللبنانيين معزّزاً فيهم ومناصراً حلماً لبنانياً بوطن رياديّ صاحب قرار ووزن ورسالة في أرض العرب.

مبدئيّاً، لم يكن يعادل شوق المسلم اللبنانيّ أثناء الانتداب الفرنسيّ إلى تسريع إنجاز الاستقلال إلاّ شعور المسيحيّ بحاجته إلى التجذّر في المنطقة. فقد نفرت كثرة المسيحيين الكاثرة في ذلك الوقت من نزعة التغرّب والتفرّج. ويروى عن تلك الفترة أنّ سياسيَين لبنانيَين منشغلَين في أحد الأحزاب الوطنيّة الرائدة بمعارضة الانتداب ذهبا إلى البطريرك عريضة ليطالباه بإصدار بيان يقول فيه إنّ لبنان دولة عربيّة فوجداه أشدّ منهما حماسة للموضوع إذ أجابهما بعصبيّة: ولكن متى كان لبنان فرنجياً حتى يقول اليوم إنّه عربيّ.

قبل ذلك بعقود من السنوات كانت البيئة المسلمة في بيروت تستقبل شيخ الأزهر الإمام محمّد عبده المنفيّ من مصر والمتحرّك في بيروت ومنطقة الغرب في الجبل اللبنانيّ يحرّض الناس

على تأسيس المدارس الحديثة واللحاق بالعصر على غرار إخوانهم في المنطقة من المسيحيين، فكانت مدرسة المقاصد ثمّ مدرسة الشيخ أحمد عبّاس الأزهريّ التي خرّجت عدداً كبيراً من شهداء السادس من أيّار.

ونظراً لطليعيّة المرحلة في آخر العهد العثمانيّ وتوقّعاتها التغييريّة وربّما الثوريّة كانت الدعوة الثقافيّة في الأوساط المسيحيّة التأكيد على العربيّة والعروبة، وكانت في الأوساط الإسلاميّة التبشير بالتعليم الحديث. كان هذا شأن المجتمع المدنيّ بمجمله في تلك الفترة، قبل أن تتأسّس دولة لبنان الكبير ثمّ دولة الاستقلال: التأكيد على القضيّة الثقافيّة، المسيحيّ يؤكّد على العروبة والعربيّة ويجذب المسلم إليه، والمسلم يؤكّد على ضرورة العلم الحديث واللغات فيجذب المسيحيّ إليه في عمليّة إنضاج ثقافيّ وطنيّ بالتضامن بين الفريقين.

ليس بلا دلالة أنّ الجملة الأكثر أهميّة ومحوريّة في بيان حكومة رياض الصلح الاستقلاليّة الأولى كانت جملة ثقافيّة: لبنان وطن عربيّ الوجه يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب.

لقد انتقد البعض كلمة عربيّ الوجه في بيان حكومة الاستقلال. وراج جدل حول ما تعني كلمة عربيّ الوجه. فقال البعض إنّه كان من الأفضل لو اقتصر الوصف لكمال العروبة على عربيّ دون وجه. وقال البعض إنّ كلمة وجه لا تقتصر هنا في مدلولها على الوجه بالمعنى اللغويّ.

ما يهمّنا الآن ليس استذكار جدال قديم حول معنى عروبة الوجه في وصف لبنان بقدر ما يهمّنا التأكيد على أنّ التعاهد السياسيّ الوطنيّ على الاستقلال جاء منفتحاً منذ اليوم الأول على العمل العربيّ المشترك انفتاحه على الخير النافع من حضارة الغرب. قال لبنان هذا الكلام رافضاً في الوقت نفسه الإنتداب الفرنسيّ وكلّ انتداب، مرحّباً في الوقت نفسه بالإيجابيّات من حضارة الغرب.

كان لبنان الانطلاقة الاستقلاليّة من أصرح الدول المكافحة ضدّ الاستعمار والانتداب في الحرص على التمييز بين ما هو رفض للوجود الانتدابيّ الفرنسيّ السياسيّ وما هو انفتاح على الخير النافع من حضارة الغرب. هذا الحرص منذ اليوم الأوّل من دولة الاستقلال على النص على مزايا حضارة الغرب إلى جانب التمسّك بالاستقلال الذي حمل لبنان من أجله السلاح ضدّ فرنسا عام ١٩٤٣، وأقبلت حكومته على الدخول في جامعة الدول العربيّة، يدفعنا إلى القول إنّ لقاء الثقافات كان من العناصر التي جعلت لقاء اللبنانيين ناجحاً والاستقلال اللبنانيّ ممكناً.

لبنان الثقافات المتفاهمة لا لبنان العصبيّات المتناحرة هو الأدوم والأقوى، هو من صنع النقلات التاريخيّة، وقام بالأدوار النهضويّة في المنطقة.

إنّ العصبيّات لا تصنع دولة أو وطناً أو تراثاً أو حتى طوائف مزهوّة بذاتها، بل تصنع حالة قابلة للتدهور والتردّي والصراعات الداخليّة والخارجيّة، غابة سياسيّة سيّدها وحش الغاب. ولو أحصينا السنوات التي قضاها اللبنانيّون من عمر لبنان المستقلّ والسلطة معلّقة والقوانين معطّلة وأبناء الوطن في المهاجر بين مشرّق ومغرّب، لهالتنا النسبة من عمره التي اضطربت فيها أحواله.

لسنا قطعاً هنا من الداعين للفكر المجرّد. والعصبيّات أقوى وأوضح من أن نتصوّر مجريات الوطن سواء في الماضي والحاضر من دون أخذها في الاعتبار. ليس المجتمع غباراً من الذرّات. ولا شكّ أنّ هناك بعض الصحّة في القول إنّ لبنان لولا المسيحيّون ما قام، ولولا المسلمون ما دام. كذلك مقولة، العلاّمة الجنوبيّ اللبنانيّ الشيخ أحمد رضا في مجلّة المقتطف في معرض بحث عن ابن خلدون بأنّ العصبيّة الكثيرُ منها ضارّ والقليل منها ضروريّ. كلّها آراء تستحقّ التسجيل، ولكن يبقى الأصحّ أنّه حتى لو أصغينا بعناية إلى هذا الكلام، فإنّ ما يبقي الأوطان ويجدّدها ويدفعها إلى الأمام ويعطيها دورها ليس العصبيّات، بل التفاعل الثقافيّ بين أبنائها وعناصرها والنقلة من لبنان العصبيّات إلى لبنان الثقافات تبقى مطلوبة أكثر فأكثر. فالعصبيّات مشدودة إلى الماضي، والثقافات مشدودة إلى المستقبل.

في الإرشاد الرسوليّ يبرز التشديد واضحاً على الثقافات كتطلّعات من الحاضر ونداءات من المستقبل.

إنّ ما تقوله نظرات الإرشاد الرسوليّ وما قاله البابا في زيارته إلى لبنان؛ وما نطقت به أقوال البطريرك المارونيّ ورحلاته الداخليّة والخارجيّة وكلّ رؤساء الطوائف الدينيّة اللبنانيّة مسيحييهم ومسلميهم إجماع على أنّ عهد الاتّكال على العصبيّات بعيداً عن الرشاد العقليّ الثقافيّ والدينيّ بات يهدّد بسلب لبنان كلّ دور له خاص في النهوض العربيّ.

ليس الثقافيّ مطابقاً بالكامل وفي جميع الحالات وفي كلّ المدارس الفكريّة للدينيّ، ولكن عندما يقول الإرشاد الرسوليّ، أنّه من وجهة نظر الإيمان والمحبّة لا يمكن أن يقتصر الذهاب

إلى الآخر على إبلاغه ما فهمناه من الربّ، بل يقوم أيضاً على أن نتلقّى منه الخير والحقّ اللذين أعطي له أن يكتشفهما، إذ ذاك يكون الحوار الثقافيّ قد ليزهر ويغنى وينقى بالكلام والاستماع.

أوصى الإرشاد بالذهاب إلى الآخر، لا لإبلاغه فقط، بل للسماع منه أيضاً أنّ الإصغاء للآخر بمنزلة الكلام معه بل أهمّ.

وهو إذ يدعو إلى الكلام والإصغاء معاً، يجعل الإصغاء وصيّة دينيّة، ويضع هيبة الدين ونقاءه المطلق وراء النداء الثقافيّ.

من هنا أهميّة الإرشاد الرسوليّ كمضخّ للثقافة السياسيّة، بل الوطنيّة، بل الدينيّة الإنسانيّة المطلوبة التي تضع الضمير الدينيّ والإنسانيّ محلّ التأجيج الطائفيّ الغريزيّ الذي لا تعادل سرعة الاقبال عليه إلاّ سرعة الادبار عنه والانقلاب عليه.

إنّ الثقافات لا العصبيّات هي في نهاية الطريق، وتفاعل الثقافات لا وقود العصبيّات هي سبيل النجاة وضمان المصير.

د. فاديا كيوان

التضامن مع العالم العربيّ بهدف الترقّي الإنسانيّ

جاء في الإرشاد الرسوليّ دعوة للتضامن مع العالم العربيّ لتحقيق الترقّي الإنسانيّ حيث قال قداسته...» إنّ مسيحيي الشرق الأوسط ومسلميه، وهم يعيشون في المنطقة ذاتها، وقد عرفوا في تاريخهم أيّام عزّ وأيّام بؤس، مدعوّون إلى أن يبنوا معاً مستقبل عيش مشترك وتعاون يهدف إلى تطوير شعوبهم تطويراً إنسانياً وأخلاقياً«...

الملفت في هذا الكلام أنّ التضامن المنشود من قبل قداسة البابا يحدّد أداته وهدفه: العيش المشترك هو الأداء، أمّا الهدف فهو تطوير الشعوب تطويراً إنسانياً وأخلاقياً...

إنّ هذا الكلام يعود بنا إلى ما قاله قداسته غير مرّة وهو أنّ لبنان هو أكثر من وطن، إنّه رسالة. والتضامن العربيّ والتعاون في ما بين الشعوب العربيّة هو أمر طبيعيّ بالنظر إلى التاريخ المشترك والمصير الواحد، ويرتبط بنظره بقيم إنسانيّة، على المسيحيين والمسلمين السعي لاحترامها والتقيّد بأحكامها، ممّا يعلي شأن الإنسان ويحمي كرامته.

إنّ الترقّي الإنسانيّ يفترض أن يتمّ احترام حقوق وحريّات الأشخاص كلّ الأشخاص (الأشخاص وليس الأفراد Les personne et non les individus) بما للشخص الإنسانيّ من قيمة بذاته.

أين نحن من ذلك في لبنان وفي سائر البلدان العربيّة؟

جاء في التقرير العربيّ الصادر عن الأمم المتّحدة والخاصّ بالتنمية البشريّة في العالم العربيّ أنّ هناك نقصاً في الحريّة في مجمل الدول العربيّة.

احترام الآخر، احترام الاختلاف، احترام التنوّع، حريّة المعتقد، حريّة الرأي، حريّة التعبير، حريّة الاجتماع، حريّة تأسيس جمعيّات والانتساب الحرّ إلى جمعيّات والقيام بنشاط أهليّ ومدنيّ، حريّة الصحافة، حريّة تأسيس أحزاب وتنظيمات سياسيّة، المشاركة السياسيّة،

المساءلة، المحاسبة، واجب الشفافيّة في الأداء العام، حقّ الإنسان في عيش كريم، حقّ الإنسان في التعليم، حقّ الإنسان في الصحّة، حقّ المواطنين بالسلامة العامة، حماية الخير العام، تلك هي المواضيع التي تحقّق الترقّي الإنسانيّ... ولسوء الحظ تلك هي مواضيع شائكة، سجاليّة، مأزومة في مجمل البلدان العربيّة.

أمّا في لبنان فالأمر لم يعد يختلف كثيراً عن الوضع العربيّ العام، مع أنّ لبنان قام في الأصل على خيارات نرى العالم أجمع يتوق إليها اليوم ألا وهي الحريّات واحترام التنوّع والمشاركة. ففي مطلع العشرينات من القرن الماضي تأسس لبنان الحديث على قاعدة نظام دستوريّ برلمانيّ، وكرّس دستوره مبادئ الحقوق والحريّات العامّة وكذلك مبدأ مشاركة مختلف المجموعات التي تشكّل منها لبنان في الرأي والقرار بما يتّصل بقيادة المجتمع وتحديد خياراته الوطنيّة الكبرى. وبقي لبنان، خلافاً للعديد من الدول المجاورة، بقي على خيار الديمقراطيّة القائمة على الحريّات العامّة وخيار قبول التنوّع وضمان المشاركة، وشهد ظهور العشرات بل المئات من الجمعيّات الأهليّة والعشرات من المؤسّسات المدنيّة والعشرات من الأحزاب والتنظيمات السياسيّة من كلّ المشارب والاتجاهات.

تعزّز مناخ الحريّات فيه باعتماد نظام اقتصاديّ ليبراليّ، وباعتماد قوانين وتنظيمات شجّعت توافد الرساميل والاستثمارات إلى لبنان ومن خلاله. كلّ هذه الأمور جعلت من لبنان واحة حريّة في المنطقة.

ومناخ الحريّة والانفتاح هذا هو الذي عزّز عند اللبنانيين، جميع اللبنانيين، مسيحيين ومسلمين شعور الثقة بالنفس وبالخصوصيّة اللبنانيّة وبالاعتزاز للانتماء إلى لبنان. وهو مناخ الحريّة عينه الذي صنع من اللبنانيين واللبنانيّات أبطال مقاومة ضدّ كلّ أنواع الاحتلال لأرضهم والاستباحة لحريّاتهم وكرامتهم. وما المقاومة الوطنيّة ضدّ الاحتلال الإسرائيليّ والتي حقّقت للآن تحرير بعض الأراضي اللبنانيّة وإطلاق المئات من المعتقلين اللبنانيين والعرب والمسلمين حتى الآن - إلاّ صورة تختزل قدرات اللبنانيين والقيمة المضافة للبنان الحريّة.

لكنّ سوء الأداء العام وتغليب المصالح الشخصيّة والفئويّة على المصالح العامّة وقصر النظر وانعدام الرؤية عند العديد من المسؤولين أدّت إلى تراكم المشاكل الاقتصاديّة الاجتماعيّة وتشكّل أحزمة بؤس حول العاصمة، وإلى ظهور تفاوت حادّ في النموّ في ما بين المناطق، وإلى تسيّب أمنيّ وانتشار سلاح غير لبنانيّ، ومن ثمّ لجوء فئات لبنانيّة إلى التسلّح فاندلاع للحرب.

فالقيادات اللبنانيّة لم تُحسن إدارة الشأن الوطنيّ وحماية خيارات لبنان الكبرى وتحصينها، فكانت الحرب.

أمّا في فترة ما بعد الحرب فنرى أنّ لبنان، مع أنّه عاد وتمسّك بخياراته الأولى ذاتها، فإنّه يبدو في تراجع تدريجيّ عنها، ويصحّ فيه القول إنّه ذاهب إلى الحج فيما الآخرون عائدون منه...

العيش المشترك الإسلاميّ المسيحيّ والحريّات الديمقراطيّة تلك هي سمات لبنان – معنى لبنان – وبغيرهما لا وجود له، ومن خلالهما يكون للبنان دور في العالم العربيّ ويكون لبنان نموذجاً يُحتذى به في العالم العربيّ.

وقد جاء في الإرشاد استكمالاً للدعوّة إلى التضامن مع العالم العربيّ بما فيه تطوير الشعوب تطويراً إنسانيّاً وأخلاقيّاً، ..."علاوة على ذلك، قد يساعد الحوار والتعاون بين مسيحيي لبنان ومسلميه على تحقيق الخطوة ذاتها في بلدان أخرى..."

فالتجربة اللبنانيّة هي بالفعل نموذجيّة، وهي تلقي على اللبنانيين جميعاً مسيحيين ومسلمين مسؤوليّة خاصّة، مسؤوليّة المساهمة، كلّ بكلّ ما أوتي به من قوّة، لإنجاح هذه التجربة. ويكون ذلك بتجديد فعل إيمان يوميّ بأوّليّة العيش المشترك على أيّ اعتبار آخر وأوّليّة صون الحريّات الديمقراطيّة على أيّ مسألة أخرى. إنّ هاتين السمتين اللبنانيتين تفترضان منّا جميعاً أن نفضّل دائماً المصلحة العامّة على المصلحة الخاصّة والفئويّة، وأن نبحث عن الخير العام والمشترك، وأن نضحّي بكلّ ما يلزم لحمايته.

وغنيّ عن القول إنّ لبنان لا يمكن أن يتوجّه نحو العالم العربيّ متضامناً ومتعاوناً إلاّ إذا حمى الحريّات الديمقراطيّة في سلوكيّات مجتمعه، على مستوى القيادات العامة كما على مستوى المؤسّسات المدنيّة وعلى مستوى المواطنين. **وربّما كان ضعف الصدقيّة في خطابنا الديمقراطيّ عادةً متأتّياً من أنّ أكثر المتغنّين بالديمقراطيّة هم في ممارساتهم اليوميّة أبعد ما يكونون عن التقيّد بها...** من الاستئثار بالسلطة، إلى الوراثة العائليّة للمسؤوليّة، إلى مخالفة القوانين، إلى تجاوز حدّ السلطة، إلى التدخّل في عمل القضاء، إلى صرف النفوذ، إلى استعمال المواقع الرسميّة لإدارة المصالح الخاصّة وزيادة الثروات الخاصّة، والتجييش المذهبيّ والطائفيّ...

تلك هي عيوب تزداد يوماً بعد يوم وتُبعد الأداء الوطنيّ اللبنانيّ عن جوهر خيارات لبنان وعن معنى لبنان.

كيف تريدون أن نتوجّه نحو العالم العربيّ متعاونين متضامنين إذا كان بيتنا الداخليّ في هذه الحال؟ كيف لنا أن نمدّ يد التعاون من أجل تطوير شعوبنا إنسانياً وأخلاقياً إذا كانت قيم حقوق الإنسان والحريّات العامّة مهدّدة في بيتنا كلّ يوم وكلّ لحظة؟

صحيح أنّ العولمة أعطت أولويّة للاقتصاد وللتحرير الاقتصاديّ على وجه الخصوص، وأنّ الدول العربيّة تبحث عن الطرق الأخفّ كلفة لها والأقلّ ضرراً على أنظمتها لدخول العولمة الاقتصاديّة. **لكن الانفتاح على العولمة يحمل تهديداً كبيراً لكلّ مجتمعاتنا في العالم العربيّ إذا لم يترافق وبناء دولة الحقّ واحترام القوانين واحترام استقلاليّة القضاء واعتماد الشفافية والمساءلة والمحاسبة في الأداء العام وفي تسيير الشؤون العامّة والوطنيّة.**

إنّ حياتنا الوطنيّة اليوم متعثّرة: أرأيتم كيف يتمّ التعاطي مع ملفّ خصخصة قطاع الهاتف؟ أرأيتم كيف يتمّ التعامل مع المخالفات والاختلاسات في ملفّ بنك المدينة؟ أرأيتم كيف تتعثّر الشفافيّة في ملفّ طائرة كوتونو؟...

إنّ الرأي العام اللبنانيّ يعيش في كنف الشائعات والأقاويل وأنصاف الحقيقة، في ظلّ وضع يتقاذف فيه المسؤولون المسؤوليّة: فليس هناك من بريء ولا من مجرم. الكلّ متّهم. أي إنّ كلّ واحد يتّهم الآخر، ولا أحد يذهب إلى النهاية مطالباً بكشف الحقيقة كاملة... كأنّما التعامل بالمخالفات والارتباكات هو فقط أداة ابتزاز لتعزيز مواقع أطراف السلطة في المفاوضة... في ما بينهم!

إذا أراد لبنان أن يجسّد معنى وجوده، عليه أن يحصّن العيش المشترك بين مسيحييه ومسلميه، عبر **وقف التلاعب بالقوانين الانتخابيّة وبموضوع اللامركزيّة وموضوع الإنماء المتوازن. عليه أيضاً أن يحصّن الحريّات الديمقراطيّة عبر العودة إلى حوار وطنيّ يكون فيه موقعٌ لكلّ الآراء ويُرفع السيف المسلط على المعارضين والمنتقدين أيّاً كانت آراؤهم.** على لبنان أن يحقّق مشاركة فعليّة في الحياة العامّة: فلا يخرج فريق أو يعزل فريق حالما يدخل فريق أو يتعزّز موقعه. **في الماضي كان هناك شكوى "مشروعة" من**

إجحاف يلحق بالمسلمين اللبنانيين ومن غبن وتخلّف في إنماء مناطق ذات أكثريّة مسلمة. **اليوم هناك شكوى من الشيء عينه، لكن من قبل المسيحيين... يتوجّب على لبنان أن ينسجم مع خياراته، وأن يُقرن مسؤوليّة القول بالفعل،** وأن يحمي العيش المشترك عبر تعزيز مشاركة الجميع وعبر تعزيز دولة الحقّ من خلال تطوير القوانين والتقيّد بها وتعزيز استقلاليّة القضاء وتعزيز مناخ الحريّات ومعالجة كلّ الشوائب التي تعترضها. ومن خلال هكذا أداء يمكن للبنان أن ينفتح على العالم العربيّ ويتعاون معه لما فيه خير بنيه وشعوبه كافّة.

إنّ ما تقدّم يحملنا على القول جازمين بأنّ **الانفتاح على العالم العربيّ من قبل البعض في لبنان وقبل تحقيق حوار حقيقيّ في ما بين اللبنانيين إنّما يمعن في إضعاف لبنان الذي يتحوّل عندها إلى أداة نفوذ يتقاذفها اللاعبون الاقليميّون والدوليّون. وفي هذه الحال لن يكون عند لبنان أيّ قيمة مضافة يأتي بها إلى العالم العربيّ كنموذج يُحتذى.**

الحريّات وحقوق الإنسان هي المسائل الأكثر ضعفاً في العالم العربيّ، فهل يمتّن لبنان أداءه في هذا المجال ويمدّ يده إلى الآخرين سعياً وراء نقلة نوعيّة في العالم العربيّ بأسره، أم إنّ قياداته ستمعن في العبث بالقيم التي قام عليها لبنان، فبدل أن يكون صاحب دعوة ورسالة يتحوّل إلى الحلقة الأضعف وإلى مختبر وملعب للآخرين.

ذلك هو التحدّي الذي يواجهنا. فحتّى من خلال طرح موضوع التضامن والتعاون مع العالم العربيّ، والذي هو أضعف الايمان في نظرنا، وجدنا أنّ ما لدينا لنحمله إلى العالم العربيّ هو اليوم فتات من حريّة أشبه بالفوضى، وأوهام كانت في الماضي القريب ما زالت أحلاماً.

المحور السادس

خلاصات وتوصيات: **عبدو القاعي وسهيل مطر**




NDU
جامعة سيدة اللويزة
ترحب
بفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد إميل لحود
وبصاحب الغبطة والنيافة مار نصرالله بطرس صفير
وبالضيوف الكرام

عبدو القاعي وسهيل مطر

خلاصات وتوصيات

في أعمال المؤتمر

في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٤، انعقد في جامعة سيّدة اللويزة، في إطار برنامج الشأن العام، المؤتمر الأوّل للسنة الجامعيّة ٢٠٠٣-٢٠٠٤، تحت عنوان: الشأن الوطنيّ في الارشاد الرسوليّ "رجاء جديد للبنان". وقد حضر جلسة الافتتاح، التي تكلّم فيها نيافة البطريرك مار نصرالله بطرس صفير، فخامة رئيس الجمهوريّة اللبنانيّة العماد إميل لحّود، ما ترك أثراً طيّباً في نفوس المشاركين، وأعطى للمؤتمر دفعاً إضافيّاً.

تناول هذا المؤتمر خمسة مواضيع ترتبط في مجملها بهدف غير معلن، وهو تقييم المسار التطبيقيّ للارشاد الرسوليّ، مع تسليط الضوء بشكل خاصّ على ما جاء فيه لجهة إعادة بناء الوطن والمواطنيّة في لبنان بعد الحرب.

وقد دعا إلى تنظيم هذا المؤتمر اللجنة البطريركيّة لتطبيق الارشاد الرسوليّ، بالتعاون مع جامعة سيّدة اللويزة، من أجل إضفاء صيغة أكاديميّة على الحوار التقييميّ المطلوب، بالإضافة إلى صيغته التطبيقيّة المنشودة.

إنّ هذه الدعوة التي أتت بعد سبع سنوات على إطلاق رسالة الرجاء التي تضمّنها الارشاد الرسوليّ، هي بمثابة مراجعة ذاتيّة لتفحّص الواقع وتصويب المسار.

في هذا السياق، تمّ التأكيد **في الجلسة الافتتاحيّة**، وكلّ من مقامه: البطريرك مار نصرالله بطرس صفير والمطران رولان أبو جوده ورئيس الجامعة الأب بطرس طربيه والأستاذ سهيل مطر، على ضرورة الرجوع إلى التوصيات التي تضمّنها الارشاد الرسوليّ، لجهة الحوار، والعيش المشترك، والتضامن مع العالم العربيّ، وبناء المجتمع، والمصالحة، والسلام والخدمة الاجتماعيّة، والالتزام السياسيّ، واحترام حقوق الانسان.

البطريرك صفير دعا إلى وضع الآليّات التطبيقيّة لهذه التوصيات.

وفصّل المطران أبو جوده النشاطات التي قامت بها اللجنة البطريركيّة لتطبيق الارشاد الرسوليّ على مستويات النشر والاعلام وحلقات البحث والحوار وخلافه.

واستخرج الأستاذ سهيل مطر الآليّة التغييريّة التي يتضمّنها الارشاد الرسوليّ وصولاً إلى إعادة بناء لبنان كرسالة. وتضمّنت هذه الآليّة مفاصل عدّة، أهمّها التعمّق في أسباب العلاقات الصعبة بين المسيحيين والمسلمين، وتكثيف الجهود للانتصار على المصاعب والتحدّيات عبر النشاطات التي ينظّمها كلّ من الكنيسة والمجتمع المدنيّ، وبناء الدولة على قاعدة حقوق الانسان للوصول إلى مجتمع رسالة هو أكثر من وطن.

وفي الجلسة الأولى، أطلق النائب بطرس حرب صرخة ألم، هي صرخة الشباب الذين يهاجرون أو ينكفئون عن العمل السياسيّ أو الذين يناضلون ويتحمّلون أوزار نضالهم من اضطهاد وتهميش. ودعا، من هذا المنطلق، إلى إطلاق ورشة إحياء لبنان كمهمّة مشتركة لكلّ أبناء لبنان، تهدف إلى تحقيق الصالح العام، على قاعدة بناء الدولة الملتزمة بحقوق الانسان كمعبر إلى القانون. وتطلّع النائب حرب إلى نظام ديموقراطيّ في لبنان لا يُبعد أحداً، ويعطي فرصة لتحقيق المبادئ التي تضمّنها كلّ من الارشاد الرسوليّ ووثيقة الوفاق الوطنيّ، والحدّ من سيطرة الفئويّة والمذهبيّة في الممارسات السياسيّة القائمة حالياً.

أمّا الوزير السابق النقيب عصام خوري، فقد ركّز على عدد من المبادئ التي يُفترض أن يرتكز عليها النظام التربويّ في لبنان؛ وأهمّها: تحقيق ديموقراطيّة التعليم، وبناء الانسان اللبنانيّ المؤمن بوطنه، والمحاور والأخلاقيّ، والمثقّف، والواعي، والمنتج، والمبدع.

وفي ما يعود للنظام الاقتصاديّ المنشود، فقد ركّز الأستاذ رياض سلامه، حاكم مصرف لبنان، على إعداد لبنان، في تشريعاته، لمواكبة العولمة واعتماد الخصخصة، مع التنبّه إلى البعد الاجتماعيّ في كلّ المبادرات الاقتصاديّة، من دون الوقوع في التضخّم الماليّ.

في الجلسة الثانية المخصّصة للبحث في الالتزام الوطنيّ، أشارت النائبة نايلة معوّض إلى أنّ قوانين لبنان كانت في السابق الأرقى في محيطه، لكنّها تجمّدت في المدّة الأخيرة، ما جعلها تبتعد عن الحركيّة المتواصلة في تشريع حقوق الانسان.

أمّا النقيب شكيب قرطباوي، فقد توجّه إلى اللبنانيين جميعاً، وإلى الشباب من بينهم خاصّة، داعياً إيّاهم إلى التأمّل في تجارب آبائهم وأجدادهم في مجالات ممارسة الحريّات، والاصرار على هذه الممارسة، مستلهمين الآفاق الوطنيّة والايمانيّة الواسعة التي رسمها الارشاد الرسوليّ.

ولحظ الأستاذ عصام فارس، نائب رئيس مجلس الوزراء، أنّ الارشاد الرسوليّ جاء ليحاول ردم الهوّة بين الناس، شعباً وحكّاماً، ويقرّب المسافات بين القلوب والعقول. فهو شحنة روحيّة ومعنويّة يُفترض بنا تلقّيها لنغيّر ماضينا ولنصوّب التزاماتنا.

هذا التصويب في الالتزام يستلزم وفق الدكتور سعود المولى أن يتعلّم اللبنانيّون كيف يحترمون خصوصيّاتهم، ليس في الخطابات، بل في الممارسات، عبر مشاركة وطنيّة فاعلة تعتمد التجدّد وتحرير المساهمات وبخاصّة مساهمات الشباب؛ وهذه هي روحيّة الارشاد الرسوليّ التي أكّد عليها الامام شمس الدين، رحمه الله، غير مرّة.

في الجلسة الثالثة، وهي المخصّصة للحوار الوطنيّ، سأل النائب صلاح حنين السلطة اللبنانيّة عن تقاعسها حيال إرساء قواعد الحوار الوطنيّ. فهي اليوم لا تتحاور مع شعبها، ولا مع شبابها بصورة خاصّة؛ ولا تؤَمّن الأجواء الديموقراطيّة التي تفسح في المجال أمام النقاش والحوار بحريّة.

من ناحية أخرى، يرى الوزير ميشال إدّه أنّ في الارشاد الرسوليّ، كما وفي وثيقة الوفاق الوطنيّ، دعوة إلى الاصلاح في الأساس عبر حوار وطنيّ شفّاف، وليس الاكتفاء بالمصالحة الوطنيّة. فنجاح الصيغة اللبنانيّة مرتهن، من هذه الناحية، بتحقيق العيش المشترك على قاعدة الحوار الوطنيّ الاصلاحيّ الدائم. وهذا ما ينبغي علينا تحقيقه في السنوات المقبلة.

ويسأل الدكتور محمّد السمّاك إذا ما كان الحوار المطلوب هو حوار العقيدة أم حوار الحياة، ليجيب بأنّ الحدود الفاصلة بين العقيدة والحياة يجب أن تبقى موضوع حوار لكي لا تتأثّر الالتزامات التي نقوم بها في علاقاتنا الانسانيّة والروحيّة بين مسلمين ومسيحيين بالتزاماتنا بثوابت العقيدة.

وأشار أخيراً القاضي عبّاس الحلبي إلى أنّ الحوار الوطنيّ المطلوب في كلٍّ من الارشاد الرسوليّ ووثيقة الوفاق الوطنيّ، لم تُرسَ له القواعد التي من شأنها أن تساعد على تطبيق

الالتزامات التي تضمّناها. ودعا إلى إعادة الاعتبار إلى مفهوم الحوار الوطنيّ وآليّاتها كما وردتا في الارشاد الرسوليّ، لإعادة الثقة بين اللبنانيين والحدّ من الهجرة.

في الجلسة الرابعة، ناقش كلّ من النائب جورج افرام والدكتور ألبير منصور والسيّدة رباب الصدر المعابر والجسور التي تربط بين وثيقة الحوار الوطنيّ والارشاد الرسوليّ والفواصل التي تميّزهما.

وقد تمّ التركيز على أنّ هاتين الوثيقتين تؤكّدان على العيش المشترك. وطُرح السؤال عالياً: أين نحن من مستلزمات هذا العيش؟

في الجلسة الخامسة، ناقش كلّ من المطران بشارة الراعي، والأستاذ سمير فرنجيه، والأستاذ منح الصلح والدكتورة فاديا كيوان أسس التضامن مع العالم العربيّ. فأكّد فرنجيّه على أهميّة التجربة اللبنانيّة في مجالات التفاعل الثقافيّ، كنموذج لبناء الاحترام المتبادل بين الدول العربيّة. وأوضح الصلح أنّ أهمّ مرتكز للتراث المشترك بين لبنان والعالم العربيّ هو ذاك الذي دعا إليه الارشاد الرسوليّ، أي العمل الدؤوب للحدّ من العصبيّات من أجل تعزيز التفاهم بين الثقافات. وبيّنت كيوان كيف أنّ الترقّي الانسانيّ هو المحرّك الأساسيّ لبناء التضامن بين لبنان والعالم العربيّ. فالترقّي الانسانيّ هو، من هذا المنظار، في الارتفاع نحو احترام الحريّات بمختلف أنواعها وأشكال تعابيرها. فإذا ما بلغنا درجات عالية فيه، أمكننا تحقيق العيش المشترك داخل لبنان، والتضامن معاً بين لبنان والعالم العربيّ.

في التوجّهات والاقتراحات

بالعودة إلى الارشاد الرسوليّ وإلى وثيقة الوفاق الوطنيّ؛

وبناء للمداخلات وللمناقشات التي تلتها في أعمال المؤتمر هذا والمنعقد بتاريخ ٣٠/١/٢٠٠٤ حول الشأن الوطنيّ في الارشاد الرسوليّ؛

وبالاستناد إلى الآراء والتوجّهات التي وردت في الأبحاث التي أجرتها جامعة سيّدة اللويزة في إطار مشروع الشأن العام وللنقاشات حولها، وبخاصّة في ما يخصّ الحوار والسياسة والاقتصاد والاعلام والتربية وخلافه من الأمور العامّة؛

يمكن استخلاص الاقتراحات الآتية، بشأن إعادة تصويب المسار القائم حالياً لبناء المجتمع اللبنانيّ:

بالنسبة للسؤال حول آليّة إعادة تحريك الإرشاد الرسوليّ بشكل عام، وما تضمّنه هذا الإرشاد حول الشأن الوطنيّ بشكل خاصّ، يقتضي الأمر:

أوّلاً: إعادة التذكير بأنّ الإرشاد الرسوليّ، هو، كما ورد في البند واحد:

- وثيقة وجّهها قداسة البابا يوحنّا بولس الثاني في ١٠/٥/١٩٩٧، وضمّنها مبادئ للتفكير وتوجيهات للتجدّد، واقتراحات عمليّة، تشكّل جميعها رجاءً جديداً للبنان.
- هو دعوة إلى **إحياء** لبنان، عن طريق الحوار المتّسم بالاحترام والمشاركة الأخويّة، بين جميع الذين يقيمون في لبنان من مسيحيين ومسلمين ودروز، والذين يشكّل حضورهم **ثروة وفرادة وعقبة** في آن واحد.
- هو دعوة إلى إعادة بناء لبنان، مع الالتزام بالجذور **الدينيّة** للهويّة اللبنانيّة الوطنيّة والسياسيّة.

ثانياً: دراسة أسباب العلاقات الصعبة (العقبة) بين المسيحيين والمسلمين، والتركيز في هذه الدراسة على ما جاء في البند ١٤:

- الذكريات المؤلمة
- سوء التفاهم
- الأحكام المسبقة
- التطرّف الذي يعيق العيش المشترك

ثالثاً: الاستمرار في التصدّي للمصاعب التي أشار إليها الإرشاد الرسوليّ، وأهمّها ما أتى في البند ١٧، أي:

- الاحتلال في جنوب لبنان
- حالة البلد الاقتصاديّة
- وجود قوّات مسلّحة غير لبنانيّة على أرض لبنان

- استمرار مشكلة المهجّرين من دون حلّ كامل
- التطرّف في السلوك الدينيّ والاجتماعيّ والسياسيّ
- الشعور بالحرمان من الحقوق
- الخوف على قيم الديمقراطيّة والحضارة
- الهجرة
- الاعتكاف والتخلّي عن المسؤوليّات

رابعاً: إعطاء دفع جديد للحوار الثقافيّ والايمانيّ بين الأديان التوحيديّة يعتمد، كما في جاء في البند ٨٩، على:

- المسامحة
- إخماد الخلافات
- تبديل الذهنيّات

ومن أجل إنجاح هذا الحوار، يطلب التركيز على ما جاء في البند ٩٢ من الإرشاد الرسوليّ، لجهة:

- تكثيف التعاون بين المسيحيين والمسلمين، من أجل الصالح العام وليس من أجل أشخاص أو طائفة.
- توفير شموليّة أكبر للحوار بحيث يتجاوز المثقّفين إلى العيش المشترك
- التأكيد أكثر على كمّ التعارف والرضا واحترام حريّة الخيارات
- التمرّس في العيش والحياة الاجتماعيّة في المدارس
- بناء القناعات، عبر تجارب حياتيّة وتربويّة واجتماعيّة للتعاضد المجتمعيّ، بأنّ لبنان أرض نموذجيّة للعيش المشترك بين جماعات متباينة على الصعيدين الثقافيّ والدينيّ.

خامساً: التركيز في حوارنا الوطنيّ وفي كلّ علاقاتنا مع البلدان العربيّة على ما جاء في البند ٩٣، وبوجه الخصوص على:

- أنّ لبنان جزء لا يتجزّأ من البلدان العربيّة.

- أنّ هناك مصيراً واحداً يربط المسيحيين والمسلمين في لبنان وسائر بلدان المنطقة.

- أنّ دور المسيحيين هو في إعادة دفع تطوّر المنطقة الثقافي، وهو من إسهاماتهم في تراثها الحضاريّ.

- أنّ أمل المستقبل هو في انضواء المسيحيين إلى الثقافة العربيّة، التي أسهموا فيها إسهاماً كبيراً، واتخذوا لهم موقعاً مميّزاً فيها.

سادساً: تفعيل ورشة بناء الدولة عبر نشر ثقافة حقوق الانسان، بناءً لما جاء في البنود ١١٤ و١١٥ و١٢٠، حيث ورد:

- أنّ قيام دولة القانون تفرض صيانة حقوق الانسان.

- وأنّ الدولة هي الضامنة لحريّة الانسان وحقوقه.

- وأنّ الشرط الأساسيّ لوجود لبنان هو: المصالحة - الأخوّة - الحريّة - التضامن.

- وأنّ الدولة هي القادرة على تأمين مبادئ الانصاف والمساواة والعدالة.

- وأنّ سلوك الحكّام يبدأ بالتواضع والصدق والنزاهة وصولاً إلى الاستقامة الخلقيّة.

- وأنّ المسؤولين مدعوّون إلى الاهتمام بالمهمّشين في المجتمع والفقراء والمغموطة حقوقهم الانسانيّة.

- وأنّ انتهاك حقوق الانسان هو انتهاك لحقوق الله.

سابعاً: التأكّد من احترام الممنوعات والواجبات التي لحظها الإرشاد الرسوليّ في البند ١١٢، وهي:

- لا يمكن الدمج بين الكنيسة وبين الجماعة السياسيّة

- لا ترتبط الكنيسة بأيّ نظام سياسيّ

- لا تقترح الكنيسة لا الأنظمة ولا البرامج الاقتصاديّة والسياسيّة

- من واجبات الكنيسة التركيز على:

- التذكير بالمبادئ التي تؤمّن حياة اجتماعيّة متناسقة.
- الرغبة في مساعدة الذين يقومون بخدمة عامّة.
- الممارسة المسيحيّة لإدارة الشؤون الزمنيّة.
- خلق الانسجام بين الحياتين: الروحيّة والعلمانيّة.
- ضرورة مشاركة العلمانيين في النشاط السياسيّ، الاقتصاديّ، الاجتماعيّ، التشريعيّ، الإداريّ، الثقافيّ...

ثامناً: استلهام الدعوة إلى بناء "أكثر من وطن" والتي أتت في البنود ١١٩، ١٢٠، ١٢٢ و١٢٥، أي إعادة بناء لبنان:

- كرسالة حوار وعيش مشترك
- كأرض نموذجية
- كينبوع سلام
- كمجتمع لا يخاف فيه أحد من الآخر
- كنور لشعوب المنطقة
- كعلامة للسلام الآتي من الله

بالنسبة للسؤال: أيّ نظام سياسيّ؟

تبرز الحاجة إلى تغيير جذريّ في ذاتنا الفرديّة وفي تكويننا الجماعيّ، تغيير ينقلنا من مجتمع تقاسم السلطة بين القوى المتناحرة عليها، إلى مجتمع معالجة النزاعات بين هذه القوى. ويتبيّن أنّ المشكلة ليست في استنباط نظام سياسيّ جديد للبنان.

المشكلة تكمن اليوم في النظام الذي لا يؤمّن نظاماً فعلياً.

المشكلة ترزح تحت عدم إصرارنا، فردياً وجماعياً، على ممارسة حقوقنا، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعيّة والاقتصاديّة، تدعيماً لبقاء حريّتنا ومميّزات هويّتنا وثقافتنا الوطنيّة.

المشكلة تتأصّل أكثر في انعدام الجهود الآيلة إلى وضع الأطر العملانيّة لتحقيق بناء سياسة اقتصاديّة - اجتماعيّة تساعد على السيطرة على الاقتصاد السياسيّ المتربّع في ربوعنا اللبنانيّة.

فما بالنا لا نتطلّع إلى طبيعة هذه المشكلة، ونضع الآليّات اللازمة؟

بالنسبة للسؤال: أيّ نظام اقتصاديّ؟

تبرز في هذا المجال ضرورة السعي لفكّ الارتباط التبعيّ القائم حاليّاً في لبنان بين الاقتصاد وأهل السياسة والسوق، لكي نتمكّن من أن نجعل السوق يحتكم للاقتصاد، والاقتصاد للسياسة، والسياسة لحاجات تطوير وتمتين مدنيّة المجتمع اللبنانيّ. فاللبنانيّون يشعرون اليوم أنّهم مسبوقون في كلّ شيء. فإذا نظروا إلى المسارات الاجتماعيّة الاقتصاديّة الراهنة يتبيّن لهم:

أنّ السوق، كحركة بضائع ومعارف سبقت من منطقها منطق حركة ديموغرافيّتهم، وعطّلت منطقها، ودفعت للهجرة إلى الخارج؛

وأنّ منطقهم الديموغرافيّ سبق منطق الاقتصاد، بمعنى توفير القدرة الجماعيّة لترتيب الحاجات وتوزيع الخيرات، وعطّله قبل أن يولد؛

وأنّ الاقتصاد تجاذب أكثر مع متطلّبات السوق، وسبق العمل السياسيّ المنتظم والهادف إلى تحقيق العدالة والمساواة.

بناء عليه، أصبح من الضروريّ السعي، في لبنان اليوم، لفكّ الارتباط بين قوى المال والاعلام وسلطة الخبراء العاملين على تمتين مصالحهما المشتركة من أجل إعادة تحرير الاقتصاد في قيوده التبعيّة لحركة السوق.

إنّ سعينا هذا قد يساعدنا على بناء الآليّات اللازمة لتحقيق المساواة ودفع حركة الانتاج في سوق يتحكّم بها الانسان ولا يترك نفسه فريسة لها.

بالنسبة للسؤال: أيّ نظام تربويّ؟

يظهر في مجال التربية أنّه أصبح من الضروريّ القيام بالاجراءات الأساسيّة الآتية:

إعادة تقويم المسار القيميّ السائد حالياً، والذي يضع القيمة في خانة التطوير الاجتماعيّ، بما لهذا التقدير من ارتباط بمقاييس النجاح والمنافسة. ويطلب من هذا التقويم التركيز على قيمة

الاعتراف بالآخرين، وبخاصّة الذين تعثّروا في طرقات الحياة، والصدق في المعاملة، والتضامن من أجل إيصال الحقوق إلى جميع الذين حرموا منها.

إعارة التربية الانسانيّة والمواطنيّة أهميّة قصوى من أجل تحرير التنوّع الثقافيّ الذي يتميّز به لبنان من القيود والايديولوجيّة والراديكاليّة التي تكبّله.

إعادة النظر في آليّة نقل المصارف للتمكّن من تتبّع حركة إنتاجها، ومن اتّخاذ القرارات المفيدة في مجالات اختبار ما يساعد على مواكبة سرعة حركة السوق في إطار المعولم السائد.

توفير فرص التعلّم للجميع وبشكل متساوٍ، عبر أنظمة تعاضديّة يشرف عليها معاً الدولة وهيئات المجتمع المدنيّ.

بالنسبة للسؤال: أيّ إعلام؟

يستدلّ من كلّ النقاشات السابقة أنّ السؤال هذا يقودنا إلى سؤال إشكاليّ حول جودة الاعلام لجهة قدرته على تعزيز الفواصل في المجتمع اللبنانيّ وتطوير مدنيّة هذا المجتمع وإنسانيّته. هذه الاشكاليّة تقودنا إلى طرح عدد من الأسئلة، علينا العمل للاجابة عنها في السنوات المقبلة.

هذه الأسئلة هي:

ما العمل لكي نتمكّن من التوجّه بواسطة الاعلام إلى الناس، وكأنّهم حاضرون أمامنا، يتوقّعون فهمنا لحاجاتهم ورغباتهم وأمانيهم؟

ما العمل لكي نحوّل الاعلام إلى مواجهة صريحة بين الوسيلة الاعلاميّة والناس، يغذّيها دفع الاصغاء، الاصغاء إلى الناس المتفاعل مع إصغاء إعلاميّ؟

ما العمل لكي نرتقي بالتعبير الاعلاميّ إلى جمهور في حالة التعبير؟ أي كيف يمكن للاعلام أن يصبح:

عرضاً لأخبار أو معلومات أو معارف أو أحداث ينتظم بموضوعيّة ويتحاور مع حاجات الناس لها (مقياس الخلقيّة في الموضوعيّة)؟

نصوصاً وصوراً ورموزاً تتجاوب، في تشكيلها ومضامينها ومعانيها، مع قيم ومفاهيم وذهنيّات الناس في المحيط الذي تطاله، أو تناقش بايجابيّة هؤلاء الناس حول قيمهم ومفاهيمهم ومعتقداتهم وذهنيّاتهم (مقياس القبوليّة)؟

رسالة واضحة تركّز على خصائص المسألة أو الحالة أو المشكلة التي تتناولها وتساعد على البحث عن المعاني الخاصّة المطلوبة أو المرجوّة (مقياس الملاءمة)؟

توليفاً جاذباً يخاطب المشاعر والحساسيّات الراهنة (مقياس الدوافع النفسيّة الايجابيّة).

وعداً يتجاوب مع توجّهات الناس وآمالهم (مقياس التوجّه الاستراتيجيّ)؟

بالنسبة للسؤال حول الالتزام المواطنيّ والمشاركة

يقتضي التوضيح هنا أنّ الالتزام هو اندفاع، له أشكاله وآليّاته المتنوّعة.

فنحن في التزامنا نكون:

إمّا مضطلعين بما هو قائم أو معطى لنا، فيجدّد هذا الاضطلاع معالم عطائنا ومشاركتنا؛ وهذا ما يُطلب منّا في عائلاتنا عبر علاقاتنا التي تربطنا بالزمن الطويل.

وإمّا منخرطين في بناء علاقات جديدة مع الآخرين، وهم من عائلات وجماعات مختلفة في إطار وطنيّ ومجتمعيّ شامل، من ضمن مشروع مشترك، نطمح من خلاله لأن نحقّق سعادة العيش معاً في الزمن القصير.

وإمّا متطلّعين للارتقاء إلى مشروع الأنسنة الذي ننطوي عليه ببشريّتنا، عبر إيمان يشدّنا كإخوة نحو المصير الانسانيّ الواحد، متساوين في القيمة المطلقة في إطار الزمن المتناهي.

بناء عليه، ولتعزيز الالتزام والمشاركة المواطنيّين، يفترض بنا أن نحاول عبور الطريق نحو المشاركة المواطنيّة والانخراط في بناء المشروع المجتمعيّ المشترك انطلاقاً من أطر باب من أبواب هذا الالتزام، أي باب الخروج من ذاتنا الفرديّة والعائليّة والجماعيّة لملاقاة الآخر في المشروع الانسانيّ الشامل واللامتناهي أوّلاً، وفي المشروع المواطنيّ المشترك ثانياً. حينئذ، يصبح بالامكان أن نقبل ما أعطي لنا كإرث في عائلاتنا، وأن نلتزم به كفعل طاعة لواجب مقدّس في علاقة أبوّة أو أمومة أو أخوّة.

هذا هو السبيل الوحيد لعيش الالتزامات العائليّة والوطنيّة والانسانيّة كلّها بتعدّد آفاقها وآمادها، من دون أن يعطّل أحد هذه الالتزامات، ومن دون أن يحتلّ أحدهما موقع الآخر.

فالسبيل الآخر، أي الانطلاق في الالتزام العائليّ ومحاولة عيشه كما هو على المستويين الوطنيّ والانسانيّ الشامل، هو الذي أدّى بنا في الماضي وما زال إلى واقعنا الطائفيّ والانتمائيّ والعنصريّ المتأصّل فينا.

فهل سنعي ضرورة هذا التمييز، وهل سنعمل من جديد على إعادة بناء التزامنا الوطنيّ على طريق التزامنا الانسانيّ أوّلاً وآخراً؟

بالنسبة للسؤال حول الحوار الوطنيّ

يستدلّ من الارشاد الرسوليّ، ومن أبحاث الشأن العام، ومن الوثيقة الوطنيّة، أنّ الحوار الوطنيّ المطلوب يقتضي الاصرار من قبلنا جميعاً على الانتقال من رهان الانصهار في بوتقة ثقافيّة واحدة من جهة، ومن رهان التعدّديّة الثقافيّة من جهة أخرى، للعمل معاً باتجاه تحقيق رهان ثالث يحقّق الرسالة اللبنانيّة في لبنان، ويقوّي علاقة لبنان مع محيطه العربيّ والعالميّ، ألا وهو رهان الانثقاف.

يعتمد هذا الرهان على قيم الغيريّة التي تساعد على الحوار الثقافيّ عبر اعتراف أطراف الحوار بمشروعيّة التنوّع في التعابير الفرديّة للوجود، وعلى التعدّد في التكوينات الجماعيّة للمتغايرين، انطلاقاً من واقعهم الخاصّ. وهذا ما ندعوه بالحوار التضمينيّ الذي يتمّ السعي من خلاله إلى إعادة اعتبار كلّ المهمّشين وإدخالهم إلى صلب المجتمع.

بالنسبة للسؤال حول التضامن مع العالم العربيّ

قاعدة واحدة يطلب منّا التأكيد عليها لإعلاء شأن هذا التضامن، وهي القاعدة الحقوقيّة المرتكزة على الارتقاء الانسانيّ والحوار الثقافيّ. ولبنان، في حال تمكّن أبناؤه من القيام بحوارهم التضمين والانثقافيّ هذا، قد يشمل نموذجاً يعطي قوّة لهذا التضامن.

٣- في التوصيات

بناءً على الاقتراحات والاستنتاجات السابقة، نتقدّم بالتوصيات الآتية:

على المستوى السياسيّ

- حثّ المواطنين على الالتزام الوطنيّ.

- الإصرار على بناء سياسة اقتصاديّة-اجتماعيّة تساعد على التغلّب على الاقتصاد السياسيّ.

- الالتزام بحقوق الانسان.

- النضال في سبيل إحقاق المصالحة الوطنيّة عبر توفير إمكانات مشاركة الجميع في إدارة الشأن العام أفراداً ومتّحدات، عملاً بمقتضيات "حقوق الانسان". فالوحدة تتحقّق أكثر عبر الاعتراف بحقّ المغايرة والتعدديّة، منه عبر تمتين التشابه والمماثلة بين الأفراد والجماعات.

- الإصرار على الشفافيّة في الشأن العام، والتمسّك بحقّ المسألة الفعليّة، وبواجب المحاسبة الديمقراطية من أجل قيام دولة الحقوق وبناء مؤسّساتها.

- التصميم على ربط خلقيّة الحياة العامة بمقتضيات: كرامة المواطن في التعامل السياسيّ، وسلامة الديمقراطيّة في الفعل الاجتماعيّ.

على المستوى الاقتصاديّ

- الإصرار على تحقيق العدالة الاجتماعيّة والاقتصاديّة.

- الإصرار على بناء سياسة اقتصاديّة-اجتماعيّة تساعد على التغلّب على الاقتصاد السياسيّ.

- فك الارتباط بين الاقتصاد ورجال السياسة وأولياء السوق.

- الطلب إلى العلمانيين المؤمنين المشاركة في السياسة وفي النشاط الاقتصاديّ والاجتماعيّ والتشريعيّ والإداريّ والثقافيّ.

على المستوى التربويّ

- تغيير جذريّ في ذاتنا الفرديّة وفي تكويننا الجماعيّ، تغيير ينقلنا من مجتمع تقاسم السلطة بين القوى المتناحرة إلى مجتمع معالجة النزاعات وتوحيد المواقف في عيش مشترك وطنيّ حقيقيّ.
- التشديد على إجراء تغييرات في العمل التربويّ وفي بناء سلّم القيم، وفي التربية المواطنيّة.
- نشر ديمقراطيّة التعليم، لكلّ الناس، إلزامياً ومجّانياً.

على مستوى الاعلام

- وضع القول موضع الفعل
- الدعوة إلى عقد لقاءات مكمّلة لهذه الحلقة، في كلّ المراكز الثقافيّة والفكريّة والجامعيّة.

على مستوى الحوار الوطنيّ

- التركيز على العيش معاً كهدف أساسيّ لكلّ حوار وطنيّ.
- الالتزام بالحوار والإصغاء والثقافة واحترام الآخر المختلف، فالعصبيّات لا تصنع دولة أو وطناً.

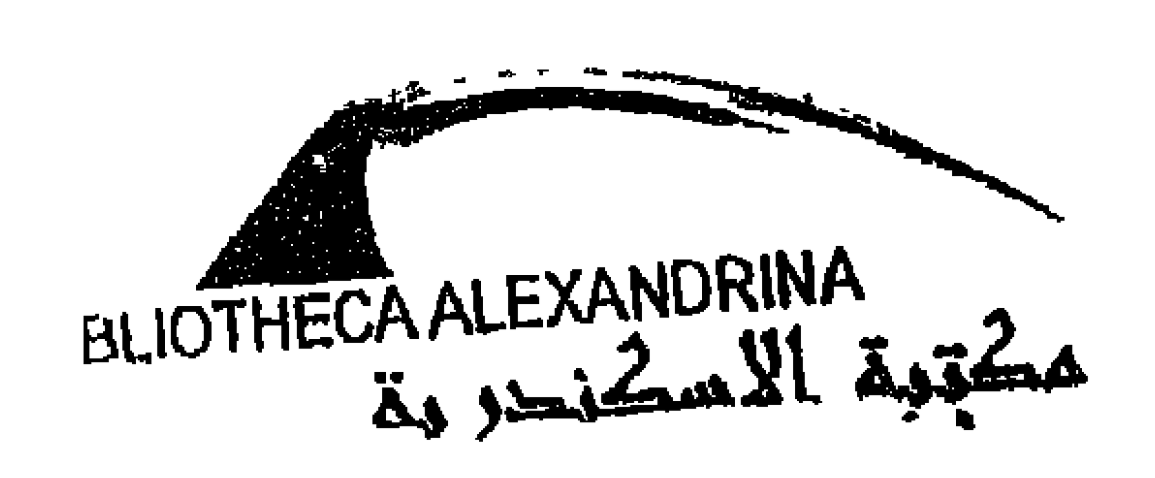
على مستوى التضامن مع العالم العربيّ

- بناء علاقات وثيقة مع العالم العربيّ تقوم على احترام متبادل ضمن إطار الخصوصيّة والسيادة.

المحتـــوى

صدر في السلسلة

- مجموع في كتاب:
  السّير في لبنان
  المياه والكهرباء والهاتف
  الصحّة في لبنان
  التّربية في لبنان
  البيئة في لبنان
  السّكن والإسكان في لبنان
- الشأن العام في قضايا الناس
- العائلة في لبنان
- المواطنيّة والديمقراطيّة والانتخابات
- المركزيّة واللامركزيّة والمشاركة الشعبيّة
- العمل والمهن في لبنان
- الجامعة والعلم والعمل
- الإرشاد الرسوليّ: رهان واستراتيجيّة ونظام تواصل
- البلديّة: سلطة محليّة ومشاركة مدنيّة في القانون والممارسة
- الاختصاص والمهنة: تحوّلات سريعة وخيارات صعبة دور الأسرة
- الجامعة والمدينة
- الجامعة والصّحة ونوعيّة الحياة
- الإعلام: حريّة، قانون وتنظيم، علم وخلقيّة



■ الموارد المائيّة في لبنان
■ الرهبانيّات: رسالة للمستقبل
■ حقوق الإنسان على مطلّ الألف الثّالث: تحدّيات التكنولوجيا
■ حقوق الإنسان على مطلّ الألف الثّالث: تحدّيات المخدّرات والسيدا
■ حوار الثقافات والأديان: من الحوار العقائديّ إلى ثقافة الحوار والانفتاح
■ المجتمع المحلّي، العولمة والبيئة: التحدّيات والرهانات والبدائل
■ المفاوضات بين لبنان واسرائيل: تسوية أم سلام أم نظام إقليميّ جديد؟
■ الانتخابات النيابيّة سنة ٢٠٠٢ :اقتراع، انتخاب، ورقة بيضاء، أم مقاطعة؟
■ ذاكرة الكنيسة وطروحاتها المستقبليّة حول الفنّ والثقافة والشأن العامّ
■ سياسات الشأن العام في لبنان ما بعد الألفين: تطوير أم تغيير؟
■ السياسة الاقتصاديّة في لبنان ما بعد الألفين: حوار من أجل التغيير
■ الأدوار الجامعيّة في عالمٍ مُتغيِّر
■ تحوّلات المجتمع المحليّ: أيّة أدوار مدنيّة جديدة؟
■ من العائلة، إلى العائلة .. أيّة عائلة اليوم؟
■ التربية في مهبّ التغيير... هل من تطلّعات جديدة للبنان؟
■ دولة الغد... أيّة رُؤى؟
■ الثقافة والمثقّف في لبنان: المفهوم والدور والوظيفة ورؤى مستقبليّة
■ الإيمان بين الثقافة والعقيدة والسلطة: هل من رؤى؟ ... وفي لبنان؟!
■ على درب المدينة: هموم وأحلام
■ الشأن الوطنيّ في الإرشاد الرسوليّ



ISBN 9953-418-96-9

